



نهوض أقوى

التقرير السنوي ٢٠٢٥



المحتويات

٢	نبذة عامة
٣	رؤيتنا ورسالتنا وقيمتنا
٥	ملخص البيانات المالية
٦	رسالة موحدة
٩	استعراض العمليات
١٢	الاستعراض المالي
١٤	الشركات الرئيسية التابعة
١٥	مجلس الإدارة
١٧	هيئة الرقابة الشرعية
١٨	الإدارة التنفيذية
٢٠	الحوكمة المؤسسية
٣٩	الأموال تحت الإدارة
٤٣	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٤٥	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٤٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٥١	بيان المركز المالي الموحد
٥٢	بيان الدخل الموحد
٥٣	بيان الدخل الشامل الموحد
٥٤	بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد
٥٥	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٥٦	بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٧	بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
٥٨	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
١١٦	الإفصاحات العامة
١٤٤	معلومات عن الشركة

إن بنك الإثمار شركة تابعة بالكامل لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. (الإثمار القابضة أو المجموعة أو الشركة) وهي شركة قابضة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، ومرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة استثمار فئة ١ وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي. وتعدّ الإثمار القابضة شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست.

يقدم بنك الإثمار مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات والمؤسسات. كما لا يزال البنك يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية من خلال شركته التابعة، بنك فيصل المحدود (باكستان).

بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (بنك الإثمار أو الإثمار أو البنك) هو بنك تجزئة إسلامي يتخذ من البحرين مقراً له ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية.

رؤيتنا

أن نزدهر مع الأطراف ذات الصلة وأن نخدم المجتمع من خلال الالتزام بالتعاليم الإسلامية وتقديم الحلول الإسلامية المبتكرة والخدمات المتميزة والسعي لما فيه الخير للمجتمع بهدف تحقيق قيمة مضافة وازدهار الأجيال القادمة.

رسالتنا

تقديم أفضل تجربة مصرفية مصممة خصيصاً للعملاء من الشركات وتوفير خدمات متميزة وحلول مبتكرة من أجل مساعدتهم على تحقيق الاستقرار المالي والاستدامة والازدهار في الأعمال التجارية.

قيمتنا

حلول إسلامية مبتكرة نحن نسعى لتقديم حلول مبتكرة والتي تهدف إلى تعزيز القيمة لعملائنا من الشركات والأطراف ذات الصلة والمساهمين.

روح الفريق والشراكة

نحن ننمو ونزدهر عبر التميز في الخدمات والتواصل والتفكير الإبداعي لتحقيق رضا وتجاوز توقعات عملائنا من الشركات وتقديم الدعم اللازم لهم للنجاح.

التكامل

نحن نسعى لتقديم وتوفير تجربة متكاملة من الأعمال لعملائنا من الشركات والتي تتميز بالإبداع والعملية والسهولة والسرعة في التنفيذ بطرق مختلفة تتناسب مع احتياجات كل عميل.

التعاليم الإسلامية

نحن نطبق تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء في جميع علاقاتنا ومعاملاتنا المصرفية ونسعى لدعم وتحقيق الخير للمجتمع.

التطلع إلى الاستقرار المالي والازدهار

نحن نسعى لتقديم أفضل الخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصاً للعملاء من الشركات من أجل دعمهم لتحقيق الاستدامة في الأعمال والازدهار المالي.

المسؤولية

نحن نحافظ على مسؤوليتنا في تعزيز الوعي الاجتماعي للشركات ونشر المعرفة التي تهدف إلى ازدهار المجتمعات.

تحقيق العوائد عبر القيمة المضافة

نحن نجتهد ونسعى لتحقيق أداء استثنائي وعلاقات عمل مستدامة لتحقيق عوائد ثابتة لمساهميننا.



ملخص البيانات المالية

٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
١٤,٣٨٢	١٨,٨٠٣	١٢,٢٢٣	٨,٣٤٤	٥,١٦١	(١٠,٩٦٩)	٢,٤٨٠	١٤,١٤٠
صافي الربح [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٤,٤٠٣	١٠,١٤٢	٣,٩٥٧	٣,١٠٤	(٥١٢)	(١٥,٢٩٤)	(١,٣٥٢)	١,٤٠٩
صافي الربح / (الخسارة) المتعلق بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٥٢,٣٧٧	٦٢,١٣٣	٤٧,٤٠٠	٢٨,٨٧٩	١٣,٤٢٠	١٤,٤٨٥	١٥,٦٦٧	١٣,٧٠٠
صافي الربح قبل محصّصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٥٤,٩٤٠	٥٠,٥٣٧	٤٠,٠٧٦	٣٦,١١٩	٤٣,٧٣٠	٤٩,٨٣١	٧٩,١٧١	٨٥,٣٨٥
إجمالي الحقوق المتعلقة بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٥٥	٥١	٤٠	٣٦	٤٤	٥٠	٧٩	٨٥
القيمة الدفترية للسهم الواحد [بالتلس البحريني]							
٤,٤٠	١٠,١٤	٣,٩٦	٣,١٠	-٠,٥١	-١٥,٢٩	-١,٣٥	١,٤١
العائد على السهم [بالتلس البحريني]							
٢,٩٠١,٥٧٥	٢,٦٢٥,٠٥٠	٢,٣٣٠,٧٩٨	٢,٣٠٩,٥٥٨	٣,٣٢٧,٤٩٩	٣,٠٩٤,٧٧٧	٢,٩٧٨,٩٤٦	٣,١٢٧,٧٩٥
إجمالي الموجودات [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٨,٣٥٥	٧,٨٥٤	١٥,٩٣٥	١٥,٨١٢	١٦,٦٦٣	١٦,٦٧٦	١٧,٢٠٣	١٧,٢٠٣
الأموال تحت الإدارة (الحسابات الاستثمارية المقيّدة) [بآلاف الدنانير البحرينية]							
٨,٣٥	٢٢,٣٩	١٠,٣٩	٧,٧٧	١,٠٩	٢٣,٧١	١,٦٤	١,١٧
العائد على متوسط حقوق المساهمين							
٠,٥٢	٠,٧٦	٠,٥٣	٠,٣٠	٠,١٦	٠,٣٦	٠,٠٨	٠,٤٤
العائد على متوسط الموجودات							
١٣,٨٧	١٣,٥٣	١٣,٩٥	١٣,٢١	١٢,٩٠	١٢,٦٥	١٣,٥٢	١٣,٤٣
ملاءة رأس المال							
٦٣,١١	٥٦,١٣	٥٨,٠٠	٦٩,٤٠	٨٤,٧٢	٨٣,٣٦	٨١,٢٦	٨٣,٦٥
نسبة التكلفة على الإيرادات التشغيلية							

رسالة موحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بحريني، مقابل إجمالي صافي ربح بلغ ١٨,٨٠ مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تقلص هامش الربحية للأعمال الخارجية الناتج عن بيئة تتسم بانخفاض معدلات الربح.

وقد نجح بنك الإثمار في تحقيق أداء قوي خلال العام، ليؤكد على التزامه بتحقيق نمو مستدام، بالإضافة إلى التميز والكفاءة في العمليات. وقد ظهر تقدم البنك المتواصل في الارتفاع الملحوظ للحسابات الاستثمارية للعملاء، حيث بلغ إجمالي كل من الحسابات الجارية وشبه حقوق الملكية ٢,٢٥ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي ارتفع بنسبة ٣١,١ في المائة من ١,٧١ مليار دينار بحريني سجل في العام السابق. وقد ساهم هذا النمو في تحسين وضع السيولة، حيث نمت الأرصدة التقديرية وودائع السلع بنسبة ١٥,٧ في المائة لتصل إلى ٢٢٧,٤٥ مليون دينار بحريني من ٢٠٥,٢١ مليون دينار بحريني في العام السابق.

كما كانت الإدارة الحذرة لتكاليف التمويل، والتي انخفضت بنسبة ٣٠,٦ في المائة من الأرباح المدفوعة إلى حاملي شبه حقوق الملكية، قد ساعدت البنك في التعامل مع تحديات بيئة السوق الصعبة المتمثلة في ارتفاع معدلات الأرباح المتوقعة وساهمت في التخفيف من تأثير هذا التراجع بنسبة ١٧,٨ في المائة من إجمالي الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز جهودنا على تعافي التمويلات المتعثرة، قد أدى إلى تحصيل نقدي ملحوظ وتراجع صافي المخصصات بمقدار ٩,٢٨ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام السابق.

وختاماً، نؤكد أن إنجازات البنك في عام ٢٠٢٥ لم تكن لتتحقق لولا فضل الله عز وجل، ثم الدعم المتواصل من مساهميننا وإرشادات الجهات التنظيمية ومساندتها المستمرة.

وعليه نفتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا لأعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وموظفينا والشركات التابعة ومساهميننا الكرام على جهودهم طوال هذه السنوات. كما نتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة على الدعم المتواصل.

وندعو الله عز وجل أن يوفق البنك لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار والتطور في أدائه خلال السنوات المقبلة مع تكاتف كل الجهود المبذولة للمجموعة لتحقيق الخير والمنفعة لجميع الأطراف ذات الصلة.



ميسان فيصل المسقطي
الرئيس التنفيذي



عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي لبنك الإثمار لعام ٢٠٢٥، العام الذي أثبت قدرة البنك ومرونته وتركيزه الاستراتيجي ليعود بقوة وليواصل المضي قدماً بكامل إمكاناته وقدراته. وخلال العام، بدأ البنك في تمهيد الطريق للمرحلة المقبلة من النمو مع مواصلة تحقيق تحسناً وتقدماً ملحوظاً في أعماله الأساسية التي تركز حصرياً على خدمة العملاء من الشركات.

وقد بذل البنك جهداً كبيراً لتحقيق ربحية مستدامة من خلال إدارته المالية الحذرة ووضع خطط استراتيجية واضحة للمحافظة على مصالح المساهمين مع العمل على تعزيز مكانة البنك في السوق. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها، إلا أنه واصل تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية للعملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات وكذلك جميع المؤسسات والأعمال التجارية.

كما عمل البنك خلال عام ٢٠٢٥ على وضع وتبني مبادرات هامة تسهم في تحسين كفاءة العمليات، وتعزيز ممارسات الحوكمة وتدعم تحقيق الاستدامة في الأداء. ويتوجهات من مجلس الإدارة، فإن البنك يواصل العمل مع المساهمين الرئيسيين لبحث عدة مبادرات أخرى لتعزيز وضع الميزانية العمومية، الأمر الذي سيكون له مردوداً إيجابياً على حقوق الملكية في المدى الطويل.

ونماشياً مع استراتيجيته، يواصل بنك الإثمار الاستثمار في موظفيه، الذي يواصلون العمل على تعزيز الخدمات التي يقدمها البنك ويركزون على تقديم تجربة مصرفية متميزة لعملاء البنك من الشركات والمساعدة على تعزيز القيمة المضافة لجميع الأطراف ذات الصلة. وخلال العام، بدأ البنك بتنفيذ خطة التوظيف الاستراتيجية لكفاءات إدارية رئيسية لتعزيز الهيكل الوظيفي وزيادة الكفاءة التشغيلية. ومن خلال توظيف كوادر عالية الكفاءة في الفريق الإداري، فإن ذلك يسهم في تمهيد بنك الإثمار للمرحلة المقبلة من التوسع والنمو.

وقد سجل بنك الإثمار صافي ربح خاص بمساهمي البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ ٤,٤٠ مليون دينار بحريني، أي انخفاض بنسبة ٥٦,٦ في المائة مقابل صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ ١٠,١٤ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠٢٤. وكان إجمالي صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ قد بلغ ١٤,٣٨ مليون دينار



ميسان فيصل المسقطي
الرئيس التنفيذي



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

نجح بنك الإثمار في تحقيق أداء قوي خلال العام،
ليؤكد على التزامه بتحقيق نمو مستدام، بالإضافة
إلى التميز والكفاءة في العمليات.



استعراض العمليات

الاستراتيجية والأهداف

لا يزال بنك الإنشمار ملتزماً بإصرار لتحقيق رؤيته الطموحة في أن يصبح أحد أبرز المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة حيث يركز على تقديم خدماته إلى العملاء من الشركات بشكل حصري.

وبمباشراً مع هذا الالتزام، يواصل البنك في عام ٢٠٢٥ التركيز بصورة أكبر على تحقيق التطور في نهجه القائم على تعزيز التجربة المصرفية الإسلامية لعملائه من الشركات.

وقد تضمن ذلك في عام ٢٠٢٥ مواصلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك، إلى جانب تطوير المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المالية للعملاء من المؤسسات والشركات.

تطور مستقر

إن بنك الإنشمار يهدف إلى مواصلة تحقيق نمو مستدام والمحافظة على التزامه بتحسين منتجاته وخدماته لتجاوز توقعات عملائه. حيث أن بنك الإنشمار لديه أساساً صلباً للمضي قدماً ويتطلع لاكتشاف الفرص الرئيسية المتاحة التي تحقق أهدافه لزيادة وتسريع نمو أعماله.

وفي عام ٢٠٢٥، قام بنك الإنشمار بإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي ووضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز مكانة البنك، وتحقيق النمو المستدام وتقديم خدمات مصرفية استثنائية للعملاء من الشركات. كما تعكس هذه الخطوة التزام البنك بتحقيق المزيد من التقدم والنمو من خلال تعيين كوادر قيادية ذات خبرة تدعم الأهداف الرامية إلى مواصلة تحقيق التطور والنجاح على المدى البعيد.

وقد واصل بنك الإنشمار في عام ٢٠٢٥ تقديم حلول مصرفية لعملائه من الشركات لتنوع قاعدة عملائه وتعزيز أعماله المصرفية الأساسية. ويمتلك البنك حالياً فرعاً واحداً (الفرع الرئيسي)، مخصص حصرياً للعملاء من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات وجميع الأعمال التجارية والمؤسسات الأخرى. ويقع الفرع في الطابق الأرضي في برج السيف، ويوفر الفرع الرئيسي خدمات الإيداع بدون بطاقة على مدار الساعة من خلال جهاز الإيداع النقدي.

كما واصل بنك الإنشمار إصدار بطاقات ماستركارد للخصم بالخاصية اللاتلامسية لعملائه من الشركات، حيث يمكن استخدامها عبر جميع أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع في مملكة البحرين من خلال شبكة بنف، وفي دول الخليج عبر شبكة GCCNET وحول العالم عبر شبكة ماستركارد.

وفي سبتمبر ٢٠٢٥، أعلن بنك الإنشمار أن شركة سيسا، وهي شركة عالمية رائدة في تقديم حلول في أمن المعلومات قائمة على الأدلة القانونية في مجال المدفوعات الرقمية قد قامت بإعادة تجديد شهادة PCI DSS التي تم منحها إلى البنك، تأكيداً على التزامه بأعلى معايير أمن بطاقات الدفع بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل مع المعلومات المتعلقة بهذه البطاقات. وقد جاء هذا الإعلان بعد نجاح بنك الإنشمار في استكمال عمليات التدقيق الشاملة والالتزام بجميع المتطلبات الضرورية لشهادة معايير أمن البيانات لبطاقات الدفع (PCI DSS v4.0.1). وتهدف المعايير الجديدة إلى تحسين أمن عمليات وتخزين ونقل بيانات حامل البطاقة مع مراعاة بيئة المدفوعات الجديدة والتقنيات الحديثة والمخاطر المتطورة.

تجربة رقمية مطورة

في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإنشمار التركيز على تطوير إمكانياته الرقمية وخدماته المصرفية الإلكترونية، حيث استثمر الكثير من الوقت والمال والجهد في تطوير بنيته التحتية الرقمية مع الحرص على تبني أفضل التقنيات في السوق. ونتيجة لذلك، فقد تم تسهيل إجراء المعاملات المصرفية من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء عبر السماح لهم بإجراء واستكمال معظم المعاملات المصرفية عبر الإنترنت. ونظراً لأن التكنولوجيا والابتكارات تساعد في تحويل العمليات لتتم بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة، فإن البنك قد قام بالاستفادة من التكنولوجيا في جميع عملياته لضمان تحسين التجربة المصرفية المقدمة للعملاء من الشركات.

الأعمال المصرفية التجارية

تركز وحدة الأعمال المصرفية التجارية لبنك الإنشمار بشكل حصري على تلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك جميع المؤسسات والأعمال التجارية.

ففي عام ٢٠٢٥، قامت الأعمال المصرفية التجارية بمواصلة تنوع قاعدة أصولها ونجحت في التعافي من أصول متعثرة. بالإضافة إلى ذلك، استمر التركيز في عام ٢٠٢٥ على تنمية محفظة البنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز العلاقات مع العملاء من المؤسسات والشركات المالية والأعمال التجارية الأخرى. ومن خلال فريق مختص من مديري العلاقات، يقدم بنك الإنشمار حلول مالية مصممة خصيصاً للعملاء من أصحاب الأعمال التجارية في مختلف المجالات. كما يحتفظ البنك بمحفظة متنوعة من الأصول من خلال تمويل قطاعات متنوعة في مملكة البحرين والتي تتضمن التصنيع والتعليم والصحة وتجارة التجزئة والأغذية والمشروبات والعقارات والبنية التحتية وتنمية قطاع مشاريع الإسكان الاجتماعي.

وفي عام ٢٠٢٥، أطلق بنك الإنشمار برنامج مكافآت إنشمار وهو برنامج مكافآت جديد وفريد من نوعه خاص بحسابات المضاربة للعملاء من الشركات. وتأهلت الحسابات التي مدتها ٦ أشهر فأكثر وتتضمن مبلغ ١٠٠ ألف دينار بحريني أو ما يعادل ٢٥٠ ألف دولار أمريكي وأكثر للدخول في السحب للفوز بنسبة ١٪ أرباحاً إضافية على مبلغ حساب المضاربة. وعقدت السحوبات على مكافآت إنشمار شهرياً وتم السحب على رابع واحد كل شهر.

المؤسسات المالية

واصلت وحدة المؤسسات المالية تعزيز وتعميق علاقاتها مع الأطراف الأخرى المحلية والإقليمية والدولية، بما يسهم في ترسيخ حضور البنك في السوق بين البنوك. كما استمرت الوحدة في تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مع التركيز على الاستثمار في أسواق المال، وأنشطة صرف العملات الأجنبية وأعمال المراسلات المصرفية، دعماً لتنوع مصادر التمويل وتعزيز الإدارة المستدامة للسيولة. ومن خلال إنشاء علاقات مختارة بعناية مع الأطراف الأخرى، واعتماد رقابة حذرة على المخاطر، نجح فريق المؤسسات المالية في تعزيز قدرته للوصول إلى الأسواق، نقاشياً مع المحافظة على قدرة البنك على تحمل المخاطر وأهدافه الاستراتيجية.

استعراض العمليات (تابع)

الخزينة

قامت وحدة الخزينة بإدارة سيولة البنك واحتياجاته التمويلية بكفاءة من خلال المشاركة النشطة في الأسواق والإدارة المنضبطة للموجودات والمطلوبات، ونجحت الوحدة في تأمين تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، بما في ذلك معاملات إعادة الشراء (Repo) والتمويلات طويلة الأجل، بما يسهم في تحسين مصادر تمويل البنك. كما تم استثمار الفائض من السيولة بحذر في استثمارات عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الاستثمارات في الصكوك، وذلك بهدف تعزيز العوائد مع المحافظة على رأس المال.

كما أشرفت وحدة الخزينة على إدارة حسابات التوسترو الخاصة بالبنك، بما يضمن الحفاظ على أرصدة تشغيلية كافية وفعالة بمختلف العملات، وتولي الفريق إدارة متطلبات صرف العملات الأجنبية لكل من البنك وعملائه بفاعلية، مع ضمان تسعير تنافسي ومستويات مقبولة من التعرض للمخاطر. وقد أسهمت المتابعة المستمرة لتطورات الأسواق، وتحركات معدلات الربح، وأوضاع السيولة لاتخاذ قرارات في الوقت المناسب وتعزيز هيكل الميزانية العمومية ودعم الاستقرار المالي للبنك بشكل عام.

الأعمال المصرفية الخاصة

في عام ٢٠٢٥، واصل البنك إدراك أهمية العملاء الرئيسيين كجزء من جهوده لتعزيز مستوى الخدمات المقدمة لهم. وقد واصل بنك الإنشاء التركيز على إدارة وتنمية ثروات العملاء من خلال تقديم منتجات وحلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مصممة خصيصاً لعملاء البنك.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصلت إدارة الأعمال المصرفية الخاصة بالتركيز على توسيع قاعدة العملاء من خلال مديري العلاقات الذين يقدمون خدمات شخصية شاملة ومتميزة تقوم على مستوى عالٍ من المهنية والاهتمام.

إدارة الأصول

في عام ٢٠٢٥، حافظت إدارة الأصول في بنك الإنشاء على مواصلة الاجتهاد والمثابرة الصارمة للإشراف على أصول البنك الاستثمارية من خلال جهودها المستمرة وتقديم خدمات شاملة لإدارة الاستثمارات. وفي ظل العمل في الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة المتمثلة في الظروف السياسية المتغيرة والضغط المستمر للتضخم، ركزت الإدارة على ضمان حماية قيمة الاستثمارات وتعزيز أدائها وتنسيق القرارات المتعلقة بالمحافظ الاستثمارية لتتماشى مع الأولويات الاستراتيجية طويلة المدى. كما عملت إدارة الأصول بجهد للبحث عن فرص للتخارج الاستراتيجي بما يسهم في تحسين النتائج الإجمالية للاستثمارات. وبمقتد محفظة الاستثمارات إلى عدة مناطق رئيسية بما في ذلك البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، قام قسم إدارة الأصول في بنك الإنشاء بتقديم خبرته من خلال تقديم خدمات لإدارة الاستثمارات بالنيابة عن الإنشاء القابضة وشركتها التابعة آي بي كابيتال، وبالتالي تعزيز التزام البنك بتوفير حلول استثمارية مرنة وملائمة وذات قيمة في بيئة اقتصادية سريعة التطور والتغير.

التدريب والتطوير

في عام ٢٠٢٥، قام بنك الإنشاء بالاستثمار في موظفيه من خلال مواصلة برامج التدريب والتطوير. وقد تضمن ذلك برامج تدريبية داخل البنك وخارجه، بالإضافة إلى التدريب مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF).

ففي شهر مايو، قام أعضاء مجلس الإدارة والفريق الإداري بحضور دورة تدريبية متخصصة

في قصص نجاح التكنولوجيا المالية (Fintech). وتهدف هذه الدورة إلى زيادة المعرفة بكيفية نجاح شركات التكنولوجيا المالية والابتكارات والاستفادة من هذه التجارب كنماذج عملية من خلال تطبيق أمثلة واقعية. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الدورة على تقديم دراسة حالات من الواقع، وتوضيح نماذج أعمال التكنولوجيا المالية، وتقديم رؤى استراتيجية وأخرى متعلقة بالأداء التشغيلي وأحدث التوجهات والتقنيات المبتكرة وطرح أساليب عملية ومستدامة لتطبيق حلول التكنولوجيا المالية. وقد ساهمت هذه الدورة في زيادة فهم ومعرفة مجلس الإدارة والفريق الإداري بمجال التكنولوجيا المالية بما يدعم توظيف هذه المعرفة في تحقيق نمو مستدام ومتواصل على مستوى المجموعة.

وخلال شهري أبريل ومايو، حضر حضر اثنان من المديرين التنفيذيين "برنامج إعداد القادة لصندوق الوقف" في اسطنبول، تركيا. وقد صمم هذا البرنامج لكبار المديرين، ويرتكز على تطوير مهارات التفكير الاستراتيجي العميق والتمتع برؤية وعقلية سريعة في تطوير الأعمال بمنظور دولي والتمتع بمهارات قيادية مختلفة كجزء من تطويرهم لاتخاذ مسؤوليات وظيفية واستراتيجية للمستقبل. وقد ساعد البرنامج الموظفين على تطوير عقلية استراتيجية واعية بمستوى عالمي واكتساب مهارات عملية لإدارة التغييرات المتسارعة. كما اكتسبوا مهارات لإدارة التغيير والقيادة، بما في ذلك الأصالة والنزاهة والمرونة بما يدعم التعاون الفعال والابتكار. كما اكتسب الموظفون المعرفة بكيفية التعامل مع التحول الرقمي، والاستفادة من التقنيات المالية المتقدمة، وتبني ممارسات تقوم على المرونة والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج على تحسين الوعي الذاتي لديهم، واكتشاف الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وتقوية قدرتهم على قيادة الآخرين بحضور تنفيذي ملهم ومؤثر.

وفي شهر نوفمبر، حضر أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمستشارون ورؤساء الإدارات دورة تدريبية حول "تعديلات عام ٢٠٢٥ على قانون الشركات التجارية في مملكة البحرين". وتهدف هذه الدورة إلى تعزيز وتحديث معرفة الفريق بشأن التعديلات الصادرة في عام ٢٠٢٥ على قانون الشركات التجارية في مملكة البحرين. ويؤكد ذلك حرص بنك الإنشاء على ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لمواكبة المستجدات المتعلقة بقانون الشركات التجارية وكذلك معرفة وتطبيق أفضل الممارسات التي تدعم نمو البنك وتعزيز الحوكمة والاستدامة على المدى الطويل.

وفي نوفمبر، قام البنك بتنظيم دورة تدريبية للموظفين ليقدم لهم التوعية الأساسية بأمن المعلومات. وتوفر الدورات التدريبية المتخصصة في أمن المعلومات تعليم كيفية حماية البيانات من الهجمات الإلكترونية مثل القرصنة والبرامج التي تلحق الضرر بالأجهزة (Malware). كما تساعد الموظفين في معرفة وفهم القواعد الهامة للمحافظة على المعلومات في أمان وتقليل المخاطر. كما أن هذه الدورات التدريبية تحمي الموظفين من التعرض لأي عواقب عند التعامل مع معلومات بالغة الأهمية. وبشكل عام، فإنها تضمن حصول جميع موظفي بنك الإنشاء على المعرفة اللازمة لمنع المشاكل الأمنية ومعرفة كيفية التعامل معها. كما قام بنك الإنشاء بتنظيم جميع البرامج التدريبية المطلوبة من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت برامج تدريبية في قانون حماية البيانات الشخصية، ودورات مراجعة سنوية في مكافحة غسيل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ودورات تدريبية في الأمن داخل مكان العمل لجميع الموظفين الجدد بما في ذلك الموظفين والمتدربين والموظفين بعقود مؤقتة والمتعاقدين من خارج البنك.

استعراض العمليات (تابع)

دورنا في المجتمع

كبنك إسلامي رائد، يدرك بنك الإنثار الدور الهام الذي يجب أن يؤديه في دعم المجتمع المحلي. إنها مسئولية يأخذها على محمل الجد وقد ساهمت في تطور وازدهار البنك على مدى أعوام.

وإلى جانب دعم عدد من المبادرات الخيرية، فإن بنك الإنثار يفي بمسئوليته تجاه المجتمع من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة.

ونتيجة لذلك، واصل بنك الإنثار خلال عام ٢٠٢٥ تقديم الدعم لمبادرات متنوعة والمشاركة في فعاليات وطنية هامة والتي تهدف بأن يكون لها تأثيراً إيجابياً في المجتمع بمختلف المجالات كالصحة والرياضة والتعليم والأعمال الخيرية.

ففي شهر نوفمبر ٢٠٢٥، قام بنك الإنثار بإطلاق مبادرة "أبطال اليوم، قادة المستقبل" لتكريم الأطفال المتعافين من مرض السرطان تقديراً لهم على شجاعتهم وإصرارهم. وبالتنسيق مع جمعية المستقبل الشبابية، قام الرئيس التنفيذي لبنك الإنثار السيد ميسان المسقطي بتكريم أربعة أطفال خلال حفل أقيم في المقر الرئيسي للبنك. وتعكس مبادرة "أبطال اليوم، قادة المستقبل" حرص البنك على دعم المبادرات والبرامج التي تسعى إلى نشر الوعي وتعزيز صحة الأطفال وحياتهم وتدعم المصابين والمتعافين من الأطفال الصغار.

وفي شهر ديسمبر ٢٠٢٥، قام بنك الإنثار برعاية "الملتقى الدولي لتطوير برامج التعليم الجامعي في الدول العربية في ضوء مهارات ومهن المستقبل" والذي نظّمته جامعة الخليج العربي بالتعاون مع المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم تحت إشراف منظمة اليونسكو، والذي يهدف إلى بحث آليات ورؤى تطوير التعليم الجامعي نقاشياً مع التحولات في المستقبل في الخليج والوطن العربي.

وفي شهر ديسمبر ٢٠٢٥، قام بنك الإنثار بالمشاركة في رعاية المؤتمر الدولي للحاسوب والتطبيقات (IEEE/ ICCA 2025) والذي نظّمته الجامعة العربية المفتوحة في مملكة البحرين، حيث يهدف المؤتمر إلى استضافة الباحثين في علوم الحاسوب وتقنية المعلومات والوسائط المتعددة لتقديم أبحاث وأفكار مبتكرة ولدعم تبادل المعرفة والخبرات في مجال التكنولوجيا.

نبذة عامة عن الموظفين (البحرين)

البحرينيون			غير البحرينيين		
مدير فاعلى	مساعد مدير ومساعد مدير أول	مسؤول أول فأقل	مدير فاعلى	مساعد مدير ومساعد مدير أول	مسؤول أول فأقل إجمالي
١٣	٩	١٩	٢	٠	٤٣
٩	١٢	٨	٠	٠	٢٩
٢٢	٢١	٢٧	٢	٠	٧٢

الأداء المالي

سجل بنك الإنشمار صافي ربح خاص بالمساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ ٤,٤٠ مليون دينار بحريني، أي ارتفع بنسبة ٥٦,٦ في المائة مقابل صافي ربح بلغ ١٠,١٤ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠٢٤. وكان إجمالي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ قد بلغ ١٤,٣٨ مليون دينار بحريني، مقابل صافي ربح بلغ ١٨,٨٠ مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تقلص هامش الربحية للأعمال الخارجية الناتج عن بيئة تتسم بانخفاض معدلات الربح خلال العام.

وقد ارتفعت الحسابات الاستثمارية للعملاء، حيث بلغ إجمالي كل من الحسابات الجارية وشبه حقوق الملكية ٢,٢٥ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي ارتفع بنسبة ٣١,١ في المائة من ١,٧١ مليار دينار بحريني سجل في العام السابق. وقد ساهم هذا النمو في تحسين وضع السيولة، حيث نمت الأرصدة النقدية وودائع السلع بنسبة ١٥,٧ في المائة لتصل إلى ٢٣٧,٤٥ مليون دينار بحريني من ٢٠٥,٢١ مليون دينار بحريني في العام السابق.

كما أن الإدارة الحذرة لتكاليف التمويل، والتي انخفضت بنسبة ٣٠,٦ في المائة من الأرباح المدفوعة إلى حاملي شبه حقوق الملكية، قد ساعدت البنك في التعامل مع تحديات بيئة السوق الصعبة المتمثلة في ارتفاع معدلات الأرباح المتوقعة وساهمت في التخفيف من تأثير هذا التراجع بنسبة ١٧,٨ في المائة من إجمالي الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز جهودنا على تعافي التمويلات المتعثرة، قد أدى إلى تحصيل نقدي ملحوظ وتراجع صافي المخصصات بمقدار ٩,٢٨ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام السابق.

الوضع المالي

إن إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك وصل إلى ٥٤,٩٤ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي ارتفع بنسبة ٨,٧١ في المائة من ٥٠,٥٤ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الشركات الرئيسية التابعة
أعضاء مجلس الإدارة
هيئة الرقابة الشرعية
الإدارة التنفيذية

الشركات الرئيسية التابعة

بنك فيصل المحدود

يُمثل بنك فيصل المحدود أحد أبرز مصارف التجزئة في باكستان وأسرعها نمواً.

وقد تأسس بنك فيصل المحدود في باكستان في ٣ أكتوبر ١٩٩٤، كشركة محدودة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان ويزاول البنك أعماله منذ ثلاثة عقود. ويقدم البنك مجموعة شاملة من الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي احتياجات شرائح متنوعة من العملاء، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من قطاعات التجارة والزراعة والشركات.

ولدى بنك فيصل المحدود شبكة موزعة في جميع أنحاء البلاد تتكون من ٩٠٠ فرعاً في أكثر من ٣٦٠ مدينة تقدم خدماتها كمركز متعدد الخدمات لتوفير سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ قد بلغا ١٠٧٤٦ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ٢,٣ مليار دينار بحريني) و١١٣,١ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١٥٢ مليون دينار بحريني) على التوالي.

صندوق دلمونيا للتطوير ١

صندوق دلمونيا للتطوير ١ (الصندوق) هو شراكة محدودة معفاة أنشأ وسُجل بموجب قانون جزر كايمان. إن الشريك العام في هذه الشراكة هو شركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة. وقد تم إنشاء الصندوق لشراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي داخل مشروع الجزيرة الصحية - مشروع دلمونيا في البحرين، لتطوير البنية التحتية وبيع هذه الأراضي مجزئة.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ قد بلغا ٦٥ مليون دينار بحريني و٥٥ مليون دينار بحريني على التوالي.

ويملك بنك الإثمار ٩٢ في المائة من صندوق دلمونيا للتطوير ١.

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

لدى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو خبرة عملية تروى على ٣٣ عاماً تشمل مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإدارة التنفيذية والهندسة المعمارية والهندسة.

وهو رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال وبنك فيصل الإسلامي (السودان) وبنك فيصل الإسلامي المصري (مصر) وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول جى. إس. سي. (مفضلة). بالإضافة إلى ذلك، فإن صاحب السمو الملكي الأمير عمرو هو أيضاً مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر للاستشارات والتصاميم (جدة) ورئيس مجلس إدارة شركة الدليل لنظم المعلومات (التي يوجد مقرها في جدة ولها شركات شقيقة في كل من تونس والسودان وباكستان). وهو أيضاً زميل في الجمعية السعودية للبناء وتطوير المدن ونظافة البيئة وعضو في الهيئة السعودية للمهندسين. ويحمل صاحب السمو الملكي الأمير عمرو شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

تونكو يعقوب خيرا

عضو مستقل

تم انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

إن الأمير يعقوب وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال، حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة سيتي بلندن. وهو محاسب بالتدريب وعضو زميل بالمعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز وعضو في المعهد الماليزي للمحاسبين وهو حاصل على شهادة مخطط مالي معتمد (CFP) من جمعية التخطيط المالي الماليزية (FPAM).

وقد بدأ الأمير يعقوب حياته المهنية كمحقق في برايس ووترهاوس في لندن وكوالالمبور (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧). وبعدها انضم إلى شركة آلايس للتأمين ببرهاد الماليزية (تعرف الآن بشركة زيورتش لايف للتأمين ببرهاد ماليزيا)، والتي أصبحت تحت قيادته شركة رائدة ومملوكة محلياً في التأمين على الحياة وأنواع التأمينات الأخرى في ماليزيا. وبعدها أسس الأمير يعقوب شركة MAA برهاد للتكافل، والتي أصبحت مؤسسة رائدة في التأمين الإسلامي العائلي والعالم في ماليزيا.

وحالياً، يشغل الأمير يعقوب منصب رئيس مجلس إدارة تنفيذي في عدد من الشركات الماليزية المدرجة في أسواق المال، ومجموعة ميلوير الصناعية ببرهاد، وشركة ماكرون ستيل ببرهاد ورئيس مجلس إدارة غير تنفيذي لمجموعة كي إن إم ببرهاد. كما أنه عضو مجلس إدارة في مجموعة ميلور ببرهاد وشركة خيرا ليغاسي ببرهاد وشركة ياياسان خيرا وشركة MAA بانسويل ترستي ببرهاد وغيرها من الشركات الخاصة. ولديه أيضاً عضوية في مجلس إدارة كل من شركة ألتيك باتاري المحدودة (وهي مدرجة في سوق الأوراق المالية في أستراليا).

إن الأمير يعقوب هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بوديماس الخيرية ("بوديماس") ومؤسسة مديكير الخيرية (المسجلة تحت اسم ياياسان أمل مديكير) ("مديكير") ومجلس الأمناء المسجل لمؤسسة جوزيف ويليام بي يو. وتعد مؤسسة بوديماس مؤسسة خيرية غير حكومية، تأسست عام ١٩٩٨ وهي تقدم المساعدات المالية والإدارية، لتوفير خدمات الرعاية لصالح الأيتام والأطفال الفقراء في ماليزيا. أما مؤسسة مديكير فقد تم إنشائها في الأساس لتولي العمليات التي نفذتها سابقاً مؤسسة MAA مديكير الخيرية ("MMCF") والتي تأسست عام ١٩٩٤ كمؤسسة خيرية طبية غير حكومية لإدارة المشاريع والأنشطة التي تقدم الرعاية والعلاج في ماليزيا للأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة بما في ذلك أمراض الكلى والقلب.

الدكتورة أماني خالد بورسلي

عضو مستقل

تم انتخابها في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

تمتلك الدكتورة بورسلي، التي شغلت سابقاً منصب وزير التجارة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، ما يقارب ٣٤ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات والتدريب والقطاع المصرفي. إن الدكتورة بورسلي هي نائب رئيس مجلس إدارة طيران الكويت وعضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك بوبيان (الكويت).

وتعمل الدكتورة بورسلي حالياً أستاذ جامعي مساعد في قسم التمويل بجامعة الكويت في كلية العلوم الإدارية ولها العديد من الأبحاث والتقارير المنشورة في مجال أنظمة أسواق المال والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي.

كما أن الدكتورة بورسلي هي عضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية لجائزة مكافحة الفساد للقطاع العام بدولة الكويت، وقد حصلت الدكتورة عام ٢٠١٨ على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي المقدمة من بنك الكويت المركزي. كما حصلت سابقاً على جائزة الشرق الأوسط للتميز في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد في عام ٢٠١٠ لإسهاماتها في تطوير نظام أسواق المال وقوانينه في دولة الكويت. وهي مؤسس جائزة التميز في الحوكمة ورئيس المنتدى الاقتصادي الذي يعقد سنوياً في الكويت.

وقبل تقلدها المناصب الوزارية، كانت الدكتورة بورسلي رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني، أول وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني في الكويت وذلك من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، وقد كانت أيضاً عضو مجلس إدارة بنك برقان في الكويت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، كما ترأست مشروع هيئة أسواق المال من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧. والدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، بدأت العمل في القطاع المصرفي ببنك الكويت الوطني في العام ١٩٨٧ وفي مجال التدريس بجامعة الكويت في العام ١٩٨٨.

وتحمل الدكتورة بورسلي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة الكويت، وشهادة ماجستير الأعمال المصرفية من جامعة سيائل بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدكتوراه في التمويل من جامعة جنوب إلينوي في كاربونديل بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

لدى الشيخ الخريجي خبرة عملية تزيد على ٤٥ عاماً في الأعمال المصرفية والإدارية المتنوعة.

وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال. ويشغل الشيخ الخريجي حالياً رئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات في المملكة العربية السعودية منها شركة مجموعة الخريجي القابضة وشركة هل الدولية وشركة إس. إيه الخريجي العقارية المحدودة. وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت ينبع (المملكة العربية السعودية) ومجلس إدارة شركة ورلدكير العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). وهو عضو مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري. وقد كان الشيخ الخريجي في السابق رئيس مجلس إدارة بنك فيصل للاستثمار (البحرين).

ويحمل الشيخ الخريجي شهادة ليسانس حقوق من جامعة القاهرة في مصر، وهو حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة التغير من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدبلوم في إدارة التسويق من المعهد العالمي للتسويق كمبردج بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلهام إبراهيم عبد الله حسن

عضو مستقل

تم انتخابها في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

إن السيدة حسن، والتي لديها أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المتنوعة في مجال الخدمات التمويلية، هي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال وشركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة.

وتشغل حالياً رئاسة مجلس إدارة مركز تأهيل للرعاية الصحية ومستشار لاستراتيجية الأعمال والشركة، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة كل من ممتلكات وشركة بي إن بي باربيا للاستثمار - المملكة العربية السعودية. وهي سيدة أعمال رائدة في مملكة البحرين، حيث كانت أول سيدة تتولى منصب شريك في برايس ووتر هاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التصويت لها كواحدة من أكثر السيدات تأثيراً في الشرق الأوسط من مجلة فوربس وحصلت على جائزة يوروموني لخدمات الضمان الإسلامي الاستشارية.

وقد كانت السيدة حسن سابقاً عضو مجلس إدارة في كل من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين وتمكين وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ومجموعة سوليدرتي القابضة وجامعة البحرين وكل من لجنة تمكين المرأة اقتصادياً في المجلس الأعلى للمرأة ولجنة التخطيط والمتابعة في جمعية سيدات الأعمال البحرينية.

كما شغلت السيدة حسن منصب الشريك المسئول عن البحرين في برايس ووتر هاوس كوبرز حتى يونيو ٢٠١٠ وكانت مدير الخدمات المالية في برايس ووتر هاوس كوبرز بالشرق الأوسط حتى يونيو ٢٠٠٧. وقد عملت السيدة حسن مع المؤسسات الإسلامية بصورة رئيسية منذ أن التحقت ببراييس ووتر هاوس كوبرز في بداية الثمانينات.

إن السيدة حسن حصلت على مؤهل محاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٦.

جمعة حسن أبل

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٢٥

يمتلك السيد أبل خبرة تزيد عن ٤٣ عاماً في مجال الصيرفة والاستثمارات والمحاسبة، وهو عضو مجلس إدارة في كل من شركة الإثمار القابضة وبنك الإثمار وشركة آي بي كابيتال، والرئيس التنفيذي لمجموعة دار المال الإسلامي ترست منذ بداية ٢٠٢٤م ومدير عام شركة إم إف إيه آي (جيرسي) منذ ٢٠١٣م.

لقد تقلد السيد أبل سابقاً منصب مدير عام تنفيذي لبنك الإثمار من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٣م، ومدير عام إم إف إيه آي (جيرسي) من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م ومدير تنفيذي أول مصرف البحرين الشامل ش.م.ب. (سابقاً، مصرف فيصل البحرين الإسلامي) من ١٩٨٨م إلى ٢٠٠٠م. كما عمل في شركة توش روس، لندن - محاسبون قانونيون (حالياً، شركة ديلويت) وشركة بيت مارويك ميتشل - البحرين (حالياً، كي بي إم جي - محاسبين معتمدين).

يشغل السيد أبل عضوية في مجلس إدارة كل من: بنك فيصل المحدود (باكستان)، سيتيك الدولية لإدارة الأصول (هونغ كونغ)، رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات المصرية (مصر)، ودي إم. آي. للخدمات الإدارية إس.إيه. (سويسرا)، وشركة فيصل للتمويل (لوكسمبرغ) إس.إيه. كما أنه عضو في مجالس إدارات العديد من الشركات في المجالات العقارية والصناعية في أوروبا وجزر الكايمن ومصر.

إن السيد أبل هو عضو وزميل مجمع المحاسبين القانونيين المعتمدين (إنجلترا)، ومدير معتمد من معهد باكستان لحوكمة الشركات (باكستان)، ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من القاهرة (مصر).

هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس الهيئة

تم تعيين سماحته في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢

يعد الشيخ المنيع أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم. وهو رئيس هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية، ومستشار بالديوان الملكي، وهو عضو في مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو أيضاً عضو بالمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ورئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد شغل الشيخ المنيع عدة مناصب منها رئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك البلاد، وعضو المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس محاكم مكة المكرمة، وقاض في محكمة التمييز في مكة المكرمة، ونائب عام للرئيس العام للبحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد.

حصل الشيخ المنيع على درجة الماجستير من معهد القضاء العالي في المملكة العربية السعودية، وألف عدة كتب منها ”النقود الورقية: الحقيقة والتاريخ والواقع“، و”بحوث وفتاوى في الاقتصاد الإسلامي“ و”نافذة على المجتمع“ وغيرها.

فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

تم تعيين فضيلته في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢

يُعدّ الشيخ يعقوبي أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم في مملكة البحرين، وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وعضو بالمجلس المركزي للرقابة الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى الشيخ يعقوبي رئاسة أو عضوية هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق الاستثمارية والبنوك الدولية في دول الخليج العربي والوطن العربي والعالم.

وفي العام ٢٠٠٧، منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشيخ يعقوبي وسام الكفاءة تقديراً لخدماته داخل مملكة البحرين وخارجها. كما حصل الشيخ يعقوبي أيضاً على جائزة الابتكار في الرقابة الشرعية من مجلة يوروموني، فضلاً عن جائزة الأعمال المصرفية الإسلامية الماليزية، وغيرها من الجوائز.

ويحمل الشيخ يعقوبي العديد من الشهادات الأكاديمية والتقديرية والشهادات الفخرية، وله عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات المطبوعة.

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور

عضو

تم تعيين فضيلته في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢

يعدّ الشيخ آل عصفور أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم في مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال. وهو أيضاً عضو بالمجلس المركزي للرقابة الشرعية بمصرف البحرين المركزي وعضو هيئة الرقابة الشرعية في شركة سوليدرتي التكافل العام ومجموعة سوليدرتي القابضة. وعضو بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وعضو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الشيخ آل عصفور قاض سابق في محكمة الاستئناف العليا الشرعية الدائرة الجعفرية وقد كان رئيساً لمجلس إدارة الأوقاف الجعفرية. وهو أيضاً عضو سابق في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في مملكة البحرين وخارجها، ومن أهمها المجلس الشرعي للوكالة الدولية للتصنيف الإسلامي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية. وهو خريج الحوزة الإسلامية في مدينة قم في إيران. وقد أُلّف أكثر من ١٠٠ كتاب في موضوعات مختلفة في الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ أسامة محمد سعد بحر

عضو

تم تعيين فضيلته في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢

يُعدّ الشيخ بحر أحد علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم من مملكة البحرين، وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

وهو حالياً المستشار الشرعي في شركة ساية كورب، كما أنه عضو بالمجلس المركزي للرقابة الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى أيضاً عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق والمحافظ الاستثمارية في البحرين وخارجها. وقد كان سابقاً عضو في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الطاقة الأول.

ويحمل الشيخ بحر درجة الماجستير من جامعة الإمام الأوزاعي في لبنان، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في الدراسات الإسلامية في الجزائر.

وللشيخ بحر العديد من المؤلفات المطبوعة في مجال البنوك الإسلامية وشؤون المجتمع، كما أن له العديد من اللقاءات والمشاركات الإذاعية والمقالات الصحفية.

الإدارة التنفيذية

ميسان فيصل المسقطي

الرئيس التنفيذي

إن السيد المسقطي هو الرئيس التنفيذي للإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال ولديه أكثر من ٢٦ عاماً من الخبرة في الصيرفة.

وقد انضم السيد المسقطي إلي بنك الإثمار منذ عام ٢٠١٩ وهو يمثل شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. في عدد من مجالس الإدارات بما في ذلك شركة نسيج ش.م.ب. (مقنلة)، و بيت الأسرة للتمويل متناهي الصغر ش.م.ب. (مقنلة)، وشركة سيتي فيو للتطوير العقاري ش.م.ب. (مقنلة) وشركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة.

وقبل انضمامه إلى بنك الإثمار، شغل السيد المسقطي منصب رئيس الاستثمارات في دوكس كابيتال (الإمارات العربية المتحدة) من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، ومدير الاستثمارات في شركة أسما كابيتال بارتنرز (البحرين) من ٢٠١٤ - ٢٠١٦، ورئيس إدارة الأصول في بنك الإثمار من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤. وقد كان السيد المسقطي أيضاً نائب الرئيس للبنية التحتية في بنك غلف ون للاستثمار (البحرين) من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧. وطوال حياته المهنية، عمل السيد المسقطي في إدارة أكثر من ٥ مليارات دولار أمريكي لاستثمارات في البنية التحتية والأسهم الخاصة والعقارات.

يحمل السيد المسقطي شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصل على العديد من الشهادات الاحترافية بما في ذلك برنامج ممثل الاستثمار (المستوى ٧)، البحرين.

ثاقب محمود مصطفى

مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية، إدارة الرقابة المالية والعمليات المصرفية

إن السيد مصطفى هو مساعد المدير العام - رئيس الشؤون المالية ورئيس إدارة الرقابة المالية والعمليات المصرفية في بنك الإثمار ولديه أكثر من ٢٦ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.

ويعمل السيد مصطفى مع إدارة الرقابة المالية في بنك الإثمار منذ أن تم تعيينه في أبريل ٢٠٠٧. وقبل انضمامه إلى بنك الإثمار، كان يعمل مدقق أول في مجموعة الخدمات المالية في بنك إرنست أند يونغ (البحرين) من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وقبلها كان مراقب أول بقسم الضمان في شركة كي بي أم جي في كراتشي (باكستان).

إن السيد مصطفى هو عضو زميل في المعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAEW) و زميل عضو في الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA). ولديه شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) وهو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي). ويحمل السيد مصطفى شهادة بكالوريوس التجارة من جامعة كراتشي (باكستان).

محمد علي صفر

مساعد المدير العام، مجموعة الأعمال التجارية

إن السيد صفر هو مساعد المدير العام - رئيس مجموعة الأعمال التجارية في بنك الإثمار ولديه أكثر من ١٨ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.

إن السيد صفر والذي التحق بالمجموعة في عام ٢٠٠٧، يتولى حالياً مسؤولية الإشراف على إدارة الأعمال المصرفية الخاصة والأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والخزينة والشراكات التجارية. وقبل تقلده منصبه الحالي، شغل السيد صفر عدة مناصب عليا في بنك الإثمار وشارك في نجاح ونمو البنك. ويمثل السيد صفر بنك الإثمار في عدد من مجالس الإدارات.

ويحمل السيد صفر شهادة الماجستير مع مرتبة الشرف من جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس في الخدمات المالية من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة.



نظرة عامة على السياسات والضوابط

يلتزم بنك الإنثار بمتطلبات فصل "الضوابط الرقابية عالية المستوى" و"الإفصاحات العامة" من مجلد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسسية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإنثار، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

وتمثل سياسة الحوكمة المؤسسية لبنك الإنثار دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات الأطراف ذات الصلة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة بنك الإنثار تقوم على معاملة المساهمين بشكل يتفق مع القوانين المنظمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول لبنك الإنثار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الحالية والمستقبلية وبذلك يتم تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. ويلتزم البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة.

يلتزم بنك الإنثار بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال تبنيها للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسسية على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في سبيل إدارة البنك وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلّى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة للأطراف ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، يضمن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي، الملزم لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، أهمية إضافية على التطبيق العملي للسياسات المقررة.

مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنصّ على وجوب التزام البنك بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامه في التقرير السنوي. وفي إطار التزامه بأحكام مصرف البحرين المركزي، يؤدّ البنك توضيح التالي:

رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر الجهة المسيطرة على البنك.

إن بنك فيصل المحدود وهو شركة تابعة لبنك الإنثار، يتبع الإرشادات المحلية الخاصة بدولة باكستان، والتي يمكن أن تكون في بعض الجوانب مختلفة عن أحكام مصرف البحرين المركزي، ويتضمن ذلك متطلبات الحوكمة الشرعية المطبقة على المصارف في البحرين.

تطورات الأطر والأحكام التنظيمية

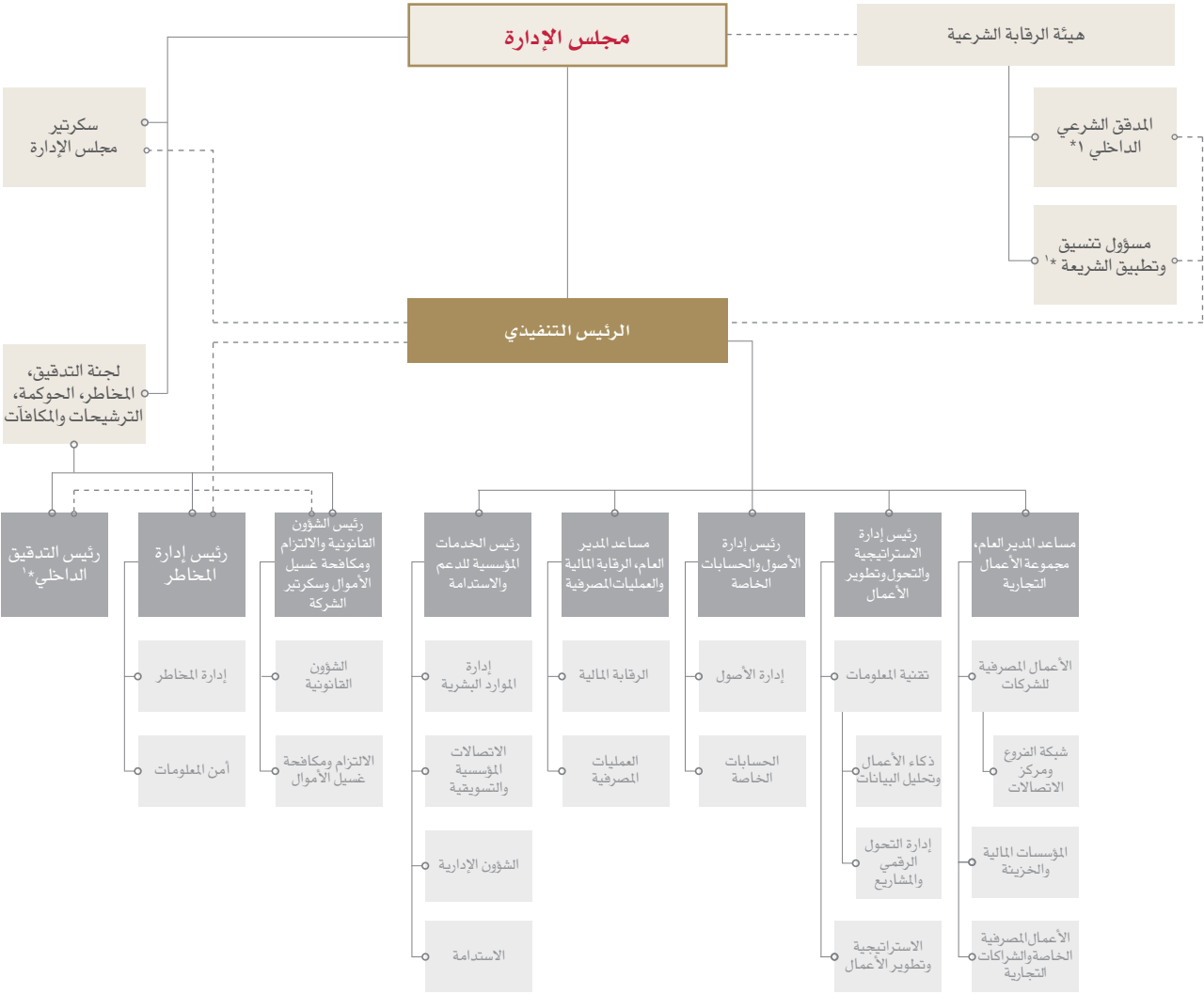
يحرص بنك الإنثار على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما يسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياته وإجراءاته استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. وقد تم الالتزام على النحو الواجب بتعديلات مصرف البحرين المركزي خلال العام على فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى.

الإدارة

يُدار بنك الإنثار من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، في حين تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الهيكل التنظيمي



ملاحظة:

١. هناك اتفاقية للاستعانة بمصادر خارجية للقيام بأعمال تنسيق وتطبيق الشريعة.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك الإثمار (مجلس الإدارة) من ستة (٦) أعضاء، ثلاثة (٣) منهم أعضاء مستقلين. تُحدد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة)، ويتضمن ذلك في ميثاق مجلس الإدارة والوثائق التأسيسية للبنك.

وتتضمن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة الأداء الكلي لأعمال البنك واستراتيجياته؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي تصفح بدقة عن المركز المالي للبنك؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولّى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف البنك بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك ما يلي:

- تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك؛
 - الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء البنك؛
 - اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم وتقييم أدائهم؛
 - مراجعة أداء الإدارة والتعويضات؛
 - مراجعة هيكل الإدارة وخطة تعاقب الموظفين؛
 - توجيه الإدارة وإرشادها؛
 - مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
 - ضمان صحة البيانات المالية ونزاهتها، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
 - مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة وممارسات الالتزام؛
 - ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
 - ضمان فعالية الرقابة الداخلية؛
 - ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمساهمين؛
- وقد تمّ تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانها.

لقد وضع مجلس الإدارة سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي أناطت بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدوداً معينة، والعلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية وميثاق مجلس الإدارة لبنك الإثمار، والذي يتوافق مع القواعد القانونية والتنظيمية المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تمديد المدة إلى ستة أشهر إضافية كحد أقصى بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للبنك.

وسيتّم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال عام ٢٠٢٨.

هيكل وتكوين مجلس الإدارة

يدار البنك في أعلى مستوياته بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الخاص بالبنك واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

إن التنوع ضمن البنك لطالما كان على رأس قائمة أولويات الشركة وجزءاً لا يتجزأ من رؤيته. ويتكون مجلس الإدارة من أربعة (٤) رجال وامرأتين (٢)، حيث يمثل الرجال ما نسبته ٦٦,٧ في المائة، وتمثّل السيدات نسبة ٣٣,٣ في المائة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجمعين بواجبات ائتمانية محدّدة تجاه البنك. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية لبنك الإثمار بوصفه كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء أكانوا مُعينين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك الإثمار، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

ويقوم البنك بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرف بحسن نية.

وقد تمّ بيان الواجبات المشار إليها أدناه بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف وفق لوائح وسياسات البنك من أجل دعم أهدافه. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقررة للبنك.

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة التي يبذلها أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بد أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة البنك.

واجب الولاء

للولاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجمعين، التصرف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة البنك وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات البنك أو موجوداته لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرض الأعمال لتحقيق منافع شخصية. ويتطلب هذا الواجب أيضاً من أعضاء مجلس الإدارة الاحتفاظ بسرية المعلومات التي يعتبرها البنك صراحة سرية، بالإضافة إلى المعلومات التي تبدو سرية من طبيعتها أو لأهميتها.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

تخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وميثاق مجلس الإدارة، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدلة من وقت لآخر.

وتُراجع لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت تشكيل مجلس الإدارة وأدائه سنوياً. إن واجبات لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينها على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالة عضو في مجلس الإدارة، يتعين على لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو جديد على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذه، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة تعيينهم، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

ويتم تقييم مجلس الإدارة ولجانه وأعضاء بانتظام من حيث فعاليتهم وإسهاماتهم.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

يقوم البنك بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعيّنين والمُنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي.

بعد ذلك يقوم أعضاء من الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات مفصلة عن البنك، تشمل التاريخ والهيكل والشركات التابعة والمنتجات والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وبعدها يقوم رؤساء الإدارات المختلفة بتقديم معلومات حول الأدوار والوظائف داخل البنك. ويتم تعريف الأعضاء الجدد المعيّنين أو المُنتخبين بوظائف أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم بما في ذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية.

كذلك ينظم البنك دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطلاع بأخر التطورات (القانونية والتنظيمية والسوق والتقنية وغيرها) في قطاعي الصيرفة والاستثمار.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت في هذا البند من جدول الأعمال. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية وإلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع.

ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة ١٨٩ يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسؤولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة.

وينعكس هذا البند في النظام الأساسي للبنك الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تضارب المصالح مع العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس الخاص بالبنك على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت بالبنك أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠٢٥ بلغت ٧٦,٩٠٨ دينار بحريني (٢٠٢٤: ٧٥,٧٧٧ دينار بحريني). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥ فقد بلغت ٢٢,٦٢٠ دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٢,٦٢٠ دينار بحريني)، في حين وصلت رسوم اجتماعاتهم لعام ٢٠٢٥ إلى ٦,٠٣٢ دينار بحريني (٢٠٢٤: ٦,٠٣٢).

استراتيجية المكافآت

إن فلسفة البنك الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة للأجور والمكافآت هي خلق مستوى منافس يسهم في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم. وستركز سياسة المكافآت غير الثابتة على تعزيز الثقافة القائمة على تقييم الأداء ومن ثم توفير حالة من الانسجام بين مصالح الموظفين ومصالح المساهمين. وعليه فإن هذه العوامل ستدعم تحقيق غاياتنا من خلال موازنة المكافآت وربطها بالنتائج على الأمدين القصير والطويل من خلال الأداء المستدام. وقد صممت استراتيجيتنا لتتقاسم النجاح، ولتلائم حوافز موظفينا مع هيكل نظام المخاطر ومخرجاته.

وتتضمن المجموعة العامة للأجور والمزايا العوامل الأساسية التالية:

- الراتب الأساسي؛
- المزايا والعلاوات؛
- مكافأة الأداء.

إن نظام الحوكمة القوي والفعال يضمن أنّ البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت.

وتشرف لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على جميع المسائل المتعلقة بالأجور والمزايا الخاصة بالموظفين وكافة الأمور المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

واعتباراً من ٥ يناير ٢٠٢٦، أعاد مجلس الإدارة تشكيل هيكل اللجان من خلال استبدال لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت بلجنتين منفصلتين: (١) لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة و(٢) لجنة الترشيحات والمكافآت.

وتأخذ السياسة المتعلقة بالمكافآت بعين الاعتبار دور كل موظف حيث تم وضع إرشادات تحدد ما إذا كان الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية و/أو موظف في المناصب الإدارية العليا/ الأشخاص الذين يتطلب توظيفهم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي في وظائف الأعمال التجارية أو الرقابة أو الدعم. إن الموظف في المناصب الإدارية العليا/ الأشخاص الذين يتطلب توظيفهم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي هو الموظف الذي يتطلب تعيينه موافقة الجهة التنظيمية نظراً لجسامة الدور الذي يؤديه في البنك. ويُعتبر الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية إذا كان يرأس إدارة ذات علاقة بالأعمال التجارية بالإضافة لأي فرد لديه تأثير جوهري على قرارات المخاطر بالبنك.

ومن أجل ضمان عملية التناسب بين ما ندفعه لموظفينا واستراتيجية أعمالنا، فإننا نقوم بتقييم أداء الأفراد مقارنة بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأمد والتي يتم إنجازها بما يتماشى مع نظامنا لإدارة الأداء.

كما يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار القيم الخاصة بالبنك ومعايير الالتزام والمخاطر وامتثال البنك قبل كل شيء للنزاهة، ولذلك فإن الحكم على الأداء في الإجمال ليس فقط ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم من ذلك طرق تحقيقه، حيث ترى لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أن هذا الأمر يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

سياسة المكافآت

تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات السوق وخطة العمل وتصورات المخاطر للبنك.

وتنطبق سياسات المكافآت الخاصة بالبنك فقط على شركاته التابعة الخاضعة لإشراف مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجلد الأول أو المجلد الثاني من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالشركات التابعة الأخرى وفرع البنك، ينبغي أن تضمن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت، حسب الاقتضاء، أن هذه الكيانات تلتزم بالقوانين المحلية السارية على سياسات المكافآت الخاصة بها.

وخلال عام ٢٠٢٥، لم يتم اللجوء إلى مشورة أي مستشارين خارجيين بشأن عمليات المكافآت.

نظام الحوافز المرتبطة بأسهم الإثمار

يُحدد سعر الأسهم الصورية (حيث أن بنك الإثمار ليس مدرجاً) بأنه صافي قيمة الأصول المعدلة وفقاً لآخر بيانات مالية مدققة للبنك.

مكافآت الموظفين غير الثابتة

إن المكافآت السنوية غير الثابتة تعتمد بشكل أساسي على تقييم الأداء وتتكون من مكافآت الأداء السنوية. وكجزء من المكافآت غير الثابتة للموظفين، يتم منح المكافآت السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طُبق البنك نظاماً معتمداً وافق عليه مجلس الإدارة ويتميز بالشفافية لربط نظام المكافآت غير الثابتة بالأداء الوظيفي. وتم تصميم النظام على أساس استيفاء الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي ستؤدي عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل توزيعها على الأعمال والموظفين بشكل فردي. وفي النظام المعتمد لتحديد المكافآت غير الثابتة، تهدف لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت إلى تحقيق التوازن بين توزيع الأرباح على المساهمين ومكافآت الأداء للموظفين.

وتتضمن مقاييس الأداء الرئيسية مجموعة من التدابير على الأمدين القصير والطويل تشمل الربحية والملاءة والسيولة ومؤشرات النمو. وتقوم عملية إدارة الأداء بضمان توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على جميع وحدات الأعمال والموظفين.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

مكافآت الموظفين غير الثابتة (تتمة)

وبالنسبة إلى تحديد المبلغ المخصص للمكافآت غير الثابتة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومعايير الأداء النوعية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد المكافآت من الأعلى إلى الأقل قيمة. ثم يتم تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات المرتقبة.

ويتم اتباع عملية محدّدة تتسم بالشفافية من أجل تعديل المكافآت حسب نوعية الأرباح. والهدف من ذلك هو دفع مكافآت من الأرباح المحقّقة والمستدامة. وإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الريج بناء على تقدير لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت.

على الصعيد الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية الرئيسية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

مكافآت الوظائف الرقابية

لا ينبغي أن يفوّض هيكل مكافآت مسؤولي الوظائف الرقابية من استقلاليتهم أو يتسبّب في حدوث أي تضارب في المصالح في أدوارهم الاستشارية للجنة الترشيحات والمكافآت. كذلك تضمن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت معالجة التضارب المتزايد في المصالح الناشئ عن المكافآت غير الثابتة للوظائف الرقابية استناداً إلى معايير الأداء على صعيد المؤسسة بأكملها.

ويتخذ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان عدم وضع مسؤولي الوظائف الرقابية في موقف قد تصبح فيه عملية اتخاذ القرارات الخاصة به، أو إعطاء المشورة بشأن مسائل الرقابة المالية أو المخاطر خلال ذلك الموقف، مرتبطة مباشرة بزيادة مكافآتهم المستندة إلى الأداء، وذلك مثل الموافقة على معاملة.

وتُصمّم المكافآت غير الثابتة لمسؤولي الوظائف الرقابية على نحو يتجّب حالات تضارب المصالح المتعلقة بوحدة الأعمال التي يشرفون عليها، كما يتم أيضاً تقييمها وتحديثها على نحو مستقل.

نظام تقييم المخاطر

يكمّن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر في الربط بين المكافآت غير الثابتة وحجم المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافآت صمّمت حوافز مخفّضة للموظفين لاتخاذ مخاطر إضافية وغير ضرورية وهي تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر وتقدّم مجموعة ملائمة من المكافآت التي تتناسب مع حجم المخاطر.

وتنظر لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت فيما إذا كانت سياسة المكافآت غير الثابتة تتماشى مع حجم المخاطر. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل أوان وإمكانية حدوثها غير مؤكدين.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويُجري البنك تقييماً للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. بالإضافة إلى ضمان ألا يحد إجمالي المكافآت غير الثابتة من القدرة على تقوية رأس المال. ويتوقف مدى الحاجة إلى تعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال البنك.

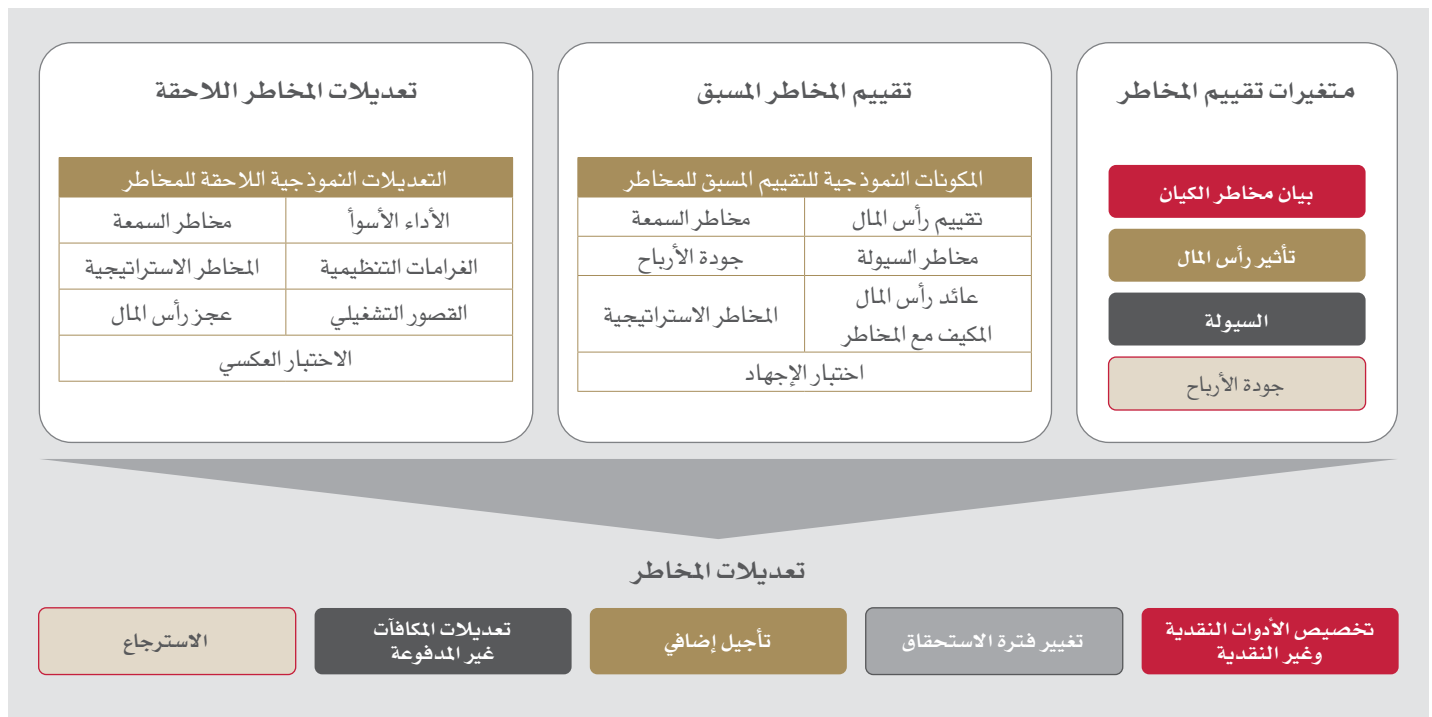
ويراعي حجم ميزانية المكافآت غير الثابتة وتوزيعها جميع المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛
- تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحمّلها عند تنفيذ الأعمال؛
- توافق التوقيت مع إمكانية تحقيق العائدات المحتملة في المستقبل والمدمجة في الأرباح الحالية

منهجيات تعديل المخاطر

يستخدم نظام مواءمة المخاطر في البنك مزيجاً من الأسلوبين الكمي والنوعي.

وفيما يلي نظام تعديل المخاطر الخاص بالبنك:



تدابير ومقاييس الأداء طويلة الأجل:

إن أحكام إعادة المكافآت أو استرجاع الأموال تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية استعادة/ تعديل العناصر المنصوص عليها في خطة المكافآت المؤجلة أو، في بعض الحالات، استرداد التعويضات غير الثابتة التي تم تقديمها. والغرض من ذلك إتاحة استجابة مناسبة إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة قد ثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على الأمد الطويل. وتتضمّن جميع مكافآت التعويضات المؤجلة أحكاماً تمكّن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير مادي سلبي على البنك خلال أداء العام.

إن أي قرار بشأن استعادة مكافآت الأفراد لا يمكن اتخاذه سوى عن طريق مجلس الإدارة فقط.

إن أحكام إعادة المكافآت أو تعديلها واسترجاع الأموال تتيح لمجلس الإدارة أن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر الثابتة وغير الثابتة الممنوحة أو غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء السلوك المتعمّد أو الأخطاء الكبيرة أو الإهمال أو عدم كفاءة الموظف مما يتسبب في خسارة مادية أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تعريضها للمخاطر بسبب أداء الموظف، أو إهماله، أو سوء تصرفه أو عدم كفاءته خلال أداء العام.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق و/ أو المساهمين فيما يتعلّق بالأداء المالي خلال أداء العام.

ويمكن استرجاع المكافآت إذا كانت عملية تعديل أو تسوية الجزء غير الممنوح من المكافأة ليست كافية نظراً لطبيعة المشكلة وحجمها.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

مكوّنات المكافآت غير الثابتة

تتضمّن المكافآت غير الثابتة المكوّنات الرئيسية التالية:

مبالغ نقدية مقدّمة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
مبالغ نقدية مؤجّلة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي خلال فترة استحقاق مدتها ثلاث سنوات.
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	يمنح البنك نوعين من المكافآت غير النقدية حسب الأداء والمخاطر على المدى الطويل لتشجيع بقاء الموظفين:
- حوافز مؤجلة قصيرة المدى - هي حوافز يتم منحها على الأداء الحالي وتعتبر مستحقة ولكن دفعها للموظفين مؤجل. وتتضمّن العلاوات السنوية المؤجلة على هيئة أسهم صورية أو علاوات سنوية مؤجلة مرتبطة بأداء الوحدات. ومدّة الحوافز المؤجلة هي ثلاث سنوات. - المكافآت المستقبلية على الأداء - هي الحوافز التي يتم منحها حسب الأداء الوظيفي في المستقبل وشروط الخدمة ولا يكون الموظف قد استحقّها في الوقت الحالي. وتتضمّن أسهم خطة الحوافز طويلة المدى على هيئة أسهم صورية ومرتبطة بأداء الوحدات وتتضمّن مخاطر متوافقة بشكل أفضل مع الأعمال والأداء الفردي للموظفين.	

التعويضات المؤجلة (البحرين)

عناصر المكافآت غير الثابتة	الرئيس التنفيذي ونائبه وغيرهم من الموظفين الخمسة الأعلى أجرًا في وظائف الأعمال المصرفية	الموظفين الآخرين الذين يحصلون على مكافآت تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ د.ب.	فترة التأجيل	الاستبقاء	تعديل المكافآت غير المدفوعة	استرجاع المكافآت المدفوعة
مبالغ نقدية مقدّمة	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
مبالغ نقدية مؤجلة	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مقدّمة	-	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

الحد الأدنى لفترة الاستحقاق

إن الحدّ الأدنى لفترة الاستحقاق الخاصة بأسهم العلاوات السنوية المؤجلة يتم تحديده على أساس تناسبي على مدار فترة ثلاث سنوات بحدّ أدنى، أي أنه يتم منح ثلث المكافآت المؤجلة كل عام على أقصى تقدير. أما في ما يتعلق بالمكافآت المستقبلية على الأداء، يمكن للبنك منحها على مدار فترة أطول لتتوافق مع ظروف الأداء الأساسية، ومع ذلك تُطبق فترة ثلاث سنوات كحدّ أدنى.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

مكافآت الموظفين (البحرين)

٢٠٢٥

عدد الموظفين	مكافآت	مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
				مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
				نقدأ.د.ب.	أسهم	نقدأ.د.ب.	أسهم			
	نقدأ.د.ب.	أخرى	(نقدأ/أسهم)	(نقدأ/أسهم)						
٢	٣٣٢,٦١٢	-	٨٤,٠٠٠	-	٣٣,٦٠٠	-	٨,٤٠٠	٤٢,٠٠٠	-	٤١٦,٦١٢
٥	٣٩١,٨٣٣	-	٦٦,٧٦١	-	٤٢,٠٦٦	٤,٩٣٩	-	١٩,٧٥٦	-	٤٥٨,٥٩٤
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مطبق	غير مطبق									
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	٧٢٤,٤٤٦	-	١٥٠,٧٦١	-	٧٥,٦٦٦	٤,٩٣٩	٨,٤٠٠	٦١,٧٥٦	-	٨٧٥,٢٠٧
المجموع										

٢٠٢٤

عدد الموظفين	مكافآت	مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
				مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
				نقدأً د.ب.	أسهم	نقدأً د.ب.	أسهم			
	نقدأً د.ب.	(نقدأً/أسهم)	(نقدأً/أسهم)							
٣	٣٤٤,٤٥٦	-	٩٦,٨٦١	-	٤٧,٢٥٩	-	٨,٢٦٧	٤١,٣٣٥	-	٤٤١,٣١٧
٣	٣٥٢,٦٥٩	-	٦٩,٠٤٦	-	٣٤,٥٢٣	٦,٩٠٥	-	٢٧,٦١٨	-	٤٢١,٧٠٤
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦	٦٩٧,١١٤	-	١٦٥,٩٠٧	-	٨١,٧٨٢	٦,٩٠٥	٨,٢٦٧	٦٨,٩٥٣	-	٨٦٣,٠١٢

الحوكمة المؤسسية (تابع)

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠٢٥)

نقدًا	أسهم		إجمالي
	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	٥٧٩,٧٢٠	١,٦٦٧,٨٣٨	١١٧,٧٣٤
مكافآت استحققت خلال الفترة	٨,٢٦٧	١,٤٨٧,٤٠٤	٧٥,٨٥٨
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٢,٦٥٦)	(٦٧١,١٩٧)	(٣٤,٢٣٠)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-
الرصيد الختامي	٥٨٥,٣٣٢	٢,٤٨٤,٠٤٥	١٥٩,٣٦١
			٧٥٠,٠٠٥

المكافآت المؤجلة للعام الماضي (٢٠٢٤)

نقدًا	أسهم		إجمالي
	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	٥٧٤,٤٠٩	١,٠١٠,٤٨٦	٦٣٧,٥٦٦
مكافآت استحققت خلال الفترة	٧,٩٦٨	١,٠٧٦,٠٣١	٧٠,٤١٢
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٢,٦٥٦)	(١,٠٢٠,٩٥٨)	(١٥,٨٣٦)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-
الرصيد الختامي	٥٧٩,٧٢٠	١,٦٦٧,٨٣٨	١١٧,٧٣٤
			٦٩٧,٤٥٤

توظيف أقارب موظفي الإدارة العليا والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي

تنص سياسة الموارد البشرية على أن أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد موظفي الإدارة العليا الحاليين والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية والهيكل التنظيمي وأفضل الممارسات المرعية، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجنة التالية واعتماد ميثاق يحدّد الأمور المتعلقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجنة.

لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت

اعتباراً من ٥ يناير ٢٠٢٦، أعاد مجلس الإدارة تشكيل هيكل اللجان من خلال استبدال لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت بلجنتين منفصلتين: (١) لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة و(٢) لجنة الترشيحات والمكافآت.

تعيّن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية ومراجعة فعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسسية، وعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.

وتقوم لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت، من بين أمور أخرى، بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة وتقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، على النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحدة والتطورات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (حسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتب عليها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت باقتراح مرشحين لانتخابات مجلس الإدارة وتعيين مديري تنفيذيين جدد في الإدارة العليا وسياسات المكافآت وتوجيهات للزيادات والترقيات.

تتضمّن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحملها والسياسات التي تتم بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر يواجهها البنك عند مزاوله الأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالبنك يتفق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في البنك.

يرأس لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- إلهام إبراهيم عبد الله حسن، رئيساً
 - تونكو يعقوب خيرا، عضواً
 - الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
 - الشيخ الدكتور أسامة بحر، عضواً*
- * الشيخ الدكتور أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية وله حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة الشرعية فقط.

تجتمع لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أربع (٤) مرات على الأقل في السنة.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
 - المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
 - مراقبة الحوكمة المؤسسية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
 - تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغيرات في المتطلبات التنظيمية.
 - مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكم في مخاطر الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومعدل الربح وتركيز المخاطر.
 - مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاء رأس المال (ICAAP).
 - مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).
 - تحديد المرشحين لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
 - تقييم رسوم الاجتماعات و/أو المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو غيرهم من الأفراد المعتمدين.
 - تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
 - تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- وقد حصل أعضاء لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت على رسوم اجتماعات بلغ مجموعها ٢٩,٤٠٦ دينار بحريني خلال العام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٨,٢٧٥ دينار بحريني) وقد تم عقد اجتماعات اللجنة ثمانية (٨) مرات.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة/ لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥

لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت		مجلس الإدارة	
الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد
-	-	٤	٤
٨	٨	٣	٤
٨	٨	٤	٤
-	-	٤	٤
٨	٨	٤	٤
-	-	٤	٤

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠٢٥

١١ فبراير	١٣ فبراير
١٢ فبراير	١٤ مايو
٢٥ فبراير	١٢ أغسطس
٢٤ مارس	١٢ نوفمبر
١٣ مايو	
٣١ يوليو	
١١ أغسطس	
١١ نوفمبر	

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت. وقد حضر الشيخ أسامة بحر أربع (٤) اجتماعات. ولم يحضر الشيخ الدكتور أسامة بحر الاجتماعات الأخرى لأنها لم تتضمن أي مسائل تتعلق بالحوكمة الشرعية.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي لبنك الإثمار، يعقد مجلس الإدارة أربع (٤) اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

هيئة الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة بنك الإنشمار وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعماله لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحددها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإنشمار تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت. ويعمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات.

وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين، ويشمل ذلك الاتصال بإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في بنك الإنشمار، والتي يمثلها المراقب الشرعي الذي يكون مشاركاً بصورة تفاعلية في إجراء المراجعات القبلية على المنتجات وما يتعلق بها وتقديم الاستشارات بشأن مطابقة كافة المنتجات ومشاريع الاستثمار للمبادئ الشرعية وإجراء التدريب اللازم للموظفين لنهم المنتجات وتطبيقها، وكذلك يتولى أعمال سكرتارية الهيئة ويرد على أسئلة العملاء حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتواصل المباشر والمستمر مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطلع على تقاريرها الدورية، والتي تقوم بمراجعة العمليات المطبقة ومطابقتها حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإصدار تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية لضمان أن العمليات تجري من خلال الالتزام الصارم بتوجيهات وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية حسب لائحة عمل تحدّد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهلات العضوية. هذا النظام تمّ وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

وخلال العام، لم يكن هناك أي مخالفات شرعية للإبلاغ عنها.

ويحق لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكوّن من مبلغ سنوي وبديل لحضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة الترشيحات والمكافآت هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا يقدم بنك الإنشمار أي مكافآت تتعلق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة تعيينهم، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات. كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

الإدارة

إن الأعمال اليومية التشغيلية لبنك الإنشمار تتم إدارتها بواسطة فريق الإدارة التنفيذية. وقد صُمّت الأقسام ضمن مجموعات هي عبارة عن وحدات الأعمال والرقابة والدعم، وذلك بتحديد مسؤوليات كل منها لتجنب تعارض المصالح. وهذه الوحدات والتدابير الوقائية يدعمها قسم التدقيق الداخلي المستقل، وقسم إدارة المخاطر وقسم الالتزام وقسم مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى مدقق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة.

ويتبع قسم إدارة المخاطر بحكم وظيفته لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال بحكم وظيفته لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم التدقيق الداخلي بحكم وظيفته لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت، وإدارياً الرئيس التنفيذي. أما مدقق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة فيُتبع بحكم وظيفته هيئة الرقابة الشرعية وإدارياً الرئيس التنفيذي.

وقد بلغ مجموع المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا ٠,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مليون دينار بحريني).

لجان الإدارة التنفيذية

لدى بنك الإنشمار لجان الإدارة الرئيسية التالية:

لجنة الاستثمار والائتمان

إن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو المراجعة والتصديق على المعاملات في نطاق صلاحياتها. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان التي يواجهها البنك بما في ذلك تقييم المخصصات للتمويلات والاستثمارات بما يتماشى مع سياسات البنك والمتطلبات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي ومراقبة وتعزيز عمليات استرداد الأموال وتقديم الاقتراحات والتوصيات للقيام بتغييرات في استراتيجية وسياسات المحفظة المصرفية الائتمانية والاستثمارية. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هذه اللجنة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق وهيكل الميزانية العمومية وإدارة رأس المال. والهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مراجعة الأداء المالي وإدارة السيولة لتحقيق أرباح مستقرة ومستدامة في إطار المخاطر والضوابط المالية المقبولة. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجان الإدارة التنفيذية (تمة)

فريق خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات

يحدد الفريق أدوار الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها في حالة الأزمات، بما في ذلك تقييم الأثر الذي سيعلمه الحدث على العمليات التشغيلية التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً، وتوفير التوجيه والإرشاد عند إعلان وقوع كارثة رسمياً. ونظراً لأن هذه الخطط يتم تطويرها لمعالجة أسوأ الاحتمالات، فمن المرجح أن تحتاج إلى إجراء تغييرات عند وقوع الحدث من أجل معالجته بفاعلية.

ويتولى فريق إدارة الأزمات مسؤولية العمل مع كل فريق من أجل توضيح الاستراتيجيات والمهام والتكليفات في وقت الحدث؛ ومن ثم ينبغي أن يجتمع فريق إدارة الأزمات مرتين سنوياً على الأقل. كذلك يلعب فريق إدارة الأزمات دوراً قيادياً في إدارة الكوارث مع الحفاظ على خطة استمرارية أعمال البنك في الوقت ذاته. ويتألف الفريق مساعد المدير العام، رئيس الرقابة المالية والعمليات المصرفية.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

إن اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات هي لجنة استراتيجية على المستوى الإداري تم تأسيسها لمراقبة وإرشاد الاستنادة والتطوير والحوكمة بفعالية لأمن المعلومات داخل البنك لضمان سرية ونزاهة وإتاحة موارد تقنية المعلومات وخصوصية البيانات في البنك من خلال حمايتها من التعرض للاختراق أو سوء الاستخدام أو فقدان أو التلف سواء عمداً أو دون قصد. ويتولى رئاسة اللجنة القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تعتبر هذه اللجنة جهة إصدار التوصيات المتعلقة بتقنية المعلومات واستراتيجيتها وإدارتها وحوكمتها. وتتولى اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات مسؤولية التطبيق الفعال والاقتصادي لتقنيات المعلومات والموارد والتمويلات الخاصة بالموظفين من أجل تحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجاته. كذلك تهدف اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات إلى تحقيق أعلى قيمة وعائدات في إطار نظام محكم لاحتواء المخاطر. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة الالتزام

إن هذه اللجنة لديها مسؤوليات عامة لمراقبة التزام البنك والسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى مناقشة وتحديد المشاكل المتعلقة بالالتزام بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واعرف عميلك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ومعايير الإبلاغ المشترك (CRS) وغيرها من الأمور المتعلقة بإدارة مخاطر الالتزام التي تواجه البنك وتنشأ من وقت لآخر. ويتألف اللجنة رئيس الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال.

لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

إن لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مسؤولة عن إدارة ومراقبة الإفصاحات الداخلية والخارجية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لبنك الإنشاء، وتقديم التوصيات وتنفيذ القيم الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال الصلاحيات المختلفة. كما تقوم أيضاً بوضع مؤشرات ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتأكد من الالتزام بها، والتنسيق بين الوظائف الداخلية والجهات الخارجية وفقاً لما تقتضيه الأمور المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. بالإضافة إلى المشاركة في البرامج التوعوية داخل وخارج البنك. ويرأس اللجنة رئيس الخدمات المؤسسية للدعم والاستدامة.

تغييرات في الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري

- يوليو ٢٠٢٥: انتقل التسلسل الإداري لإدارة الأعمال المصرفية للشركات والفرع بشكل مؤقت إلى مساعد المدير العام، مجموعة الأعمال التجارية.
- يوليو ٢٠٢٥: انتقل التسلسل الإداري لوحدة المؤسسات المالية والخزينة إلى مساعد المدير العام، مجموعة الأعمال التجارية.
- نوفمبر ٢٠٢٥: انتقل التسلسل الإداري لإدارة تقنية المعلومات بشكل دائم إلى رئيس إدارة الاستراتيجية والتحول وتطوير الأعمال.
- نوفمبر ٢٠٢٥: انتقل التسلسل الإداري لإدارة العمليات المصرفية بشكل دائم إلى مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية.
- نوفمبر ٢٠٢٥: انتقل التسلسل الإداري لإدارة الأعمال المصرفية للشركات والفرع بشكل دائم إلى مساعد المدير العام، مجموعة الأعمال التجارية.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية

تغييرات موظفي الإدارة

تعيينات في الإدارة العليا:

- مارس ٢٠٢٥: تم تعيين محمد علي صفر في منصب مساعد مدير عام.
- سبتمبر ٢٠٢٥: انضم إلى البنك عمرو الشاهر كمدير أول، رئيس إدارة الأعمال المصرفية للشركات.
- نوفمبر ٢٠٢٥: انضم إلى البنك نايف الناصر كمدير تنفيذي أول، رئيس إدارة الأصول والحسابات الخاصة.
- نوفمبر ٢٠٢٥: انضم إلى البنك هاني غياث كمدير أول، رئيس إدارة تقنية المعلومات.
- ديسمبر ٢٠٢٥: تم تعيين محمد أحمد بوجيري رئيساً لإدارة الاستراتيجية والتحول وتطوير الأعمال.
- ديسمبر ٢٠٢٥: تم تعيين محمد علي صفر في منصب رئيس مجموعة الأعمال التجارية.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية (تتمة)

تعيينات وترقيات واستقالات أخرى

- يناير ٢٠٢٥: استقال راشد فكري راشد أبو عودة من منصبه كمدير، رئيس إدارة الخزينة.
- يناير ٢٠٢٥: تولى إبراهيم عبدالله خليل جاسم مسؤوليات إضافية تتضمن رئيس إدارة الخزينة.
- فبراير ٢٠٢٥: استقال أحمد محمد أحمد جناحي من منصبه كمدير أول، القائم بأعمال رئيس دعم إدارة المخاطر وإعادة الهيكلة.
- فبراير ٢٠٢٥: تولى خليل إبراهيم العصفور، مدير تنفيذي أول مسؤوليات إضافية تتضمن رئيس دعم المخاطر وإعادة الهيكلة.
- مايو ٢٠٢٥: استقال إبراهيم عبدالله خليل جاسم من منصبه كمدير تنفيذي أول، رئيس الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والخزينة.
- مايو ٢٠٢٥: استقال علي أحمد علي أحمد من منصبه كمدير، سكرتير مجلس الإدارة.
- مايو ٢٠٢٥: تم تعيين فاطمة عبدالله مفيز، مدير أول، كسكرتير مجلس الإدارة.

تغييرات اللجان الإدارية

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات:

مايو ٢٠٢٥:

- تم إضافة مدير أول، إدارة العمليات المصرفية.
- خرج من اللجنة مساعد المدير العام، رئيس مجموعة الأعمال التجارية، نائب رئيس اللجنة.

- تم تعيين مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية - رئيس الرقابة المالية والعمليات المصرفية كنائب رئيس اللجنة.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات:

مارس ٢٠٢٥:

- تم إضافة القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر رئيساً للجنة.
- تم إضافة مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية - رئيس الرقابة المالية والعمليات المصرفية كنائب رئيس اللجنة.
- تم إضافة مساعد المدير الأول، إدارة تقنية المعلومات كمعوض في اللجنة.
- خرج من اللجنة رئيس إدارة التدقيق الداخلي والشرعي حيث كان مدرجاً بصفته مدعو.
- خرج من اللجنة رئيس إدارة دعم إدارة المخاطر وإعادة الهيكلة نظراً لاستقالته.
- خرج من اللجنة القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر سابقاً نظراً لاستقالته.

لجنة الاستثمار والائتمان

في شهر مايو ٢٠٢٥، قام مجلس إدارة بنك الإنفار بالموافقة على بعض التعديلات لهيكل لجنة الاستثمار والائتمان، حيث تم تغيير أعضاء اللجنة كما يلي:

الهيكل الجديد:

- الرئيس التنفيذي، رئيس اللجنة
- مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية، رئيس إدارة الرقابة المالية والعمليات المصرفية، نائب رئيس اللجنة
- مساعد المدير العام، رئيس مجموعة الأعمال التجارية، عضو مع حق التصويت
- مدير أول، رئيس الأعمال المصرفية للشركات، عضو مع حق التصويت
- رئيس إدارة الاستراتيجية والتحول وتطوير الأعمال، عضو مع حق التصويت
- رئيس إدارة الأصول والحسابات الخاصة، عضو مع حق التصويت
- القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر، عضو بدون حق التصويت
- خرج من اللجنة رئيس إدارة دعم إدارة المخاطر وإعادة الهيكلة نظراً لاستقالته

فريق خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات

يوليو ٢٠٢٥:

- انضم إلى اللجنة القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر
- انضم إلى اللجنة رئيس الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال وسكرتير الشركة

- انضم إلى اللجنة مدير، أمن المعلومات

لجنة الالتزام

مايو ٢٠٢٥:

- تم تعيين رئيس الشؤون القانونية والالتزام وسكرتير الشركة رئيساً للجنة.
- انضم مساعد المدير العام، رئيس مجموعة الأعمال التجارية، كمعوض في اللجنة
- انضم القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر، كمعوض في اللجنة
- انضم مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية، رئيس إدارة الرقابة المالية والعمليات المصرفية، كمعوض في اللجنة
- خرج من اللجنة رئيس الأعمال المصرفية التجارية حيث تم دمج الإدارة مع إدارة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية و الخزينة، والتي تتبع مساعد المدير العام، رئيس مجموعة الأعمال التجارية.
- خرج من اللجنة رئيس مخاطر العمليات والسوق حيث تم دمج المنصب مع منصب القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر.

تم تعديل عدد الاجتماعات بحيث تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً أو أكثر إذا دعت الحاجة إلى ذلك بناء على تقدير رئيس اللجنة.

عند الحاجة، يجوز للأعضاء المشاركة في الاجتماعات عبر الهاتف أو من خلال منصات الاجتماعات الإلكترونية الأخرى.

يكتمل النصاب القانوني للاجتماع بحضور أربعة أعضاء. وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في الاجتماع.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الاتصال مع الأطراف ذات الصلة

لدى بنك الإنمار موقع إلكتروني يستطيع العملاء والأطراف الأخرى ذات الصلة زيارته للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الكتيّب التعريفي للبنك والمعلومات المؤسسية والنشرات الصحفية وتقارير عن الأداء المالي وغيرها. ويواصل البنك أيضاً تقديم التصريحات ونشر الأخبار الصحفية بشأن التطورات الهامة والأخبار.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في بنك الإنمار على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل بنك الإنمار أو التصرف بالنيابة عنه.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات بنك الإنمار. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، كما يجب الإفصاح عن هذا التنازل على الفور للمساهمين.

يخضع توظيف أقارب موظفي الإدارة العليا والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي لسياسة الموارد البشرية التي تتطلب من الموظفين الإفصاح لإدارة الموارد البشرية عن صلة القرابة بالنسبة لموظفي الإدارة العليا والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي (أب أو أم أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة) عند التوظيف و/ أو بعد ذلك، كما هو مناسب. وسيتم إعطاء الموظفين فترة سماح مدتها سنة واحدة يستقيل على إثرها أحد الأقارب من البنك. ويتطلب الاستثناء من السياسة أيضاً الذكر، إن وجد، موافقة الرئيس التنفيذي.

إدارة المخاطر

لدى بنك الإنمار نظام شامل لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة يتضمّن كافة الأنشطة ويتناسب مع عمليات البنك وقدرته على تحمّل المخاطر. ويلعب هذا النظام دوراً مهماً في حماية مصالح المساهمين والعملاء ويحظى باهتمام بالغ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن ثقافة إدارة المخاطر تبدأ من مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد مستويات تحمّل وقبول المخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال. ويحتوي ميثاق المخاطر على نظام إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر المختلفة والتي تتضمن طريقة ومنهجية إدارة مختلف المخاطر. ويتم بانتظام مراجعة القدرة على تحمّل المخاطر وكذلك سياسات المخاطر التي يتم اتباعها للمحافظة على توافقها وتماسيها مع استراتيجية الأعمال والظروف السائدة في السوق، فضلاً عن ضمان التزامها بتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وتُعتبر إدارة المخاطر في بنك الإنمار مسؤولية مشتركة، ولذلك فإن ثقافة إدارة المخاطر تنتشر على مستوى المؤسسة. ولدى بنك الإنمار هيكل لحوكمة المخاطر يسمح بمراقبة وإدارة المخاطر في كافة أنشطة الأعمال وأنشطة الدعم. ويحصل مجلس الإدارة على المساعدة من لجنة التدقيق إدارة المخاطر والالتزام والحوكمة والتي تعقد اجتماعات دورية للاطلاع على عملية تنفيذ نظام وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بمسؤولية تنفيذ وعمل نظام إدارة المخاطر والموافقة على جميع سياسات إدارة المخاطر. وتحصل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة على الدعم من وحدة مستقلة لإدارة المخاطر يرأسها رئيس إدارة المخاطر وتكون مسؤولة عن تنفيذ نظام إدارة المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة العليا وجميع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

ويتضمن نظام إدارة المخاطر أيضاً عمليات صارمة للمراقبة والإبلاغ عن المخاطر، حيث تراقب وحدة إدارة المخاطر باستمرار مؤشرات المخاطر مقابل حدود وقدرته تحمّل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة التنفيذية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة عنها.

وقد تضمّن قسم الإفصاحات العامة المزيد من المعلومات عن نظام المخاطر وطريقة ومنهجية إدارة أبعاد المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

الالتزام

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على بنك الإثمار نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين واللوائح والأنظمة ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتضع سياسة إدارة الالتزام إطاراً للالتزام من أجل إدارة مخاطر الالتزام في البنك من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يقومون بمهام الالتزام، بالإضافة إلى تحديد استقلالية وفعالية وظيفة الالتزام والتسلسل الإداري لمسئول الالتزام. وتتبع وظيفة الالتزام أسلوباً قائماً على المخاطر لإدارة مخاطر الالتزام وفقاً لخطة الالتزام التي وافقت عليها لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام بنك الإثمار بجميع عملياته وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية.

وقد قام البنك بتأسيس لجنة الالتزام لمراقبة وإدارة مخاطر الالتزام وغيرها من الأمور المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية بشكل فعال، ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و"أعرف عميلك". ويقع على عاتق مسئول الالتزام مسئولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في البنك من خلال التدريب المدعوم باختبارات دورية للالتزام من أجل تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الالتزام تقوم بإبلاغ البنك عن مسائل ذات أهمية من وجهة نظر إدارة الالتزام من خلال الاتصالات الدائمة وبرامج التدريب والتوعية من أجل ضمان أن الإدارة العليا والموظفين على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات البنك على نحو متسق دائماً.

الإجراءات الخاصة بشكاوى الزبائن

لدى بنك الإثمار سياسة إدارية رسمية لشكاوى العملاء تتطابق مع اشتراطات مصرف البحرين المركزي. وتوجد وحدة خاصة بتلقي شكاوى الزبائن بالإضافة إلى مسؤول يعمل على إدارة الشكاوى. وتُنشر جميع بيانات الاتصال بوحدة إدارة الشكاوى في جميع الفروع وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يتم حل جميع الشكاوى الخاصة بالزبائن بشكل يحقق أعلى درجات الرضا لديهم في الحال.

مكافحة غسيل الأموال

تُعرف مملكة البحرين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها جرائم جنائية. ويفرض مصرف البحرين المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الالتزام بجميع التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلتزم بنك الإثمار بتشريعات مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF 40) ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

كما يواصل البنك اتباع نهج قائم على المخاطر (RBA) من حيث مراقبة المعاملات والتحقق من العقوبات ومتطلبات اعرف عميلك، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتعلقة بالجرائم المالية. وقد اعتمد البنك سياسات وإجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى برامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إنشاء أنظمة مناسبة والمحافظة عليها ومراقبتها للحد من اختراقها بالجرائم المالية. ويحافظ البنك على سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بالحرص الواجب على العميل والتحقق من العملاء ومراقبة المعاملات لمنع البنك من القيام بعلاقات تجارية مع الجهات التي تقوم بممارسة غسيل الأموال أو أي أنشطة غير قانونية تسهل تمويل الإرهاب. إن هذه السياسات والإجراءات تنطبق على جميع الموظفين والفروع والمكاتب في بنك الإثمار.

ويجب على جميع الموظفين في البنك الذين يتعاملون مع العملاء و/أو المسؤولين إدارياً عن التعامل مع العملاء، القيام بالتدريب السنوي على قواعد وإجراءات مكافحة غسيل الأموال و"أعرف عميلك" (KYC).

وقد اعتمد بنك الإثمار مبادرات وتدابير محددة لتسهيل تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تشمل تعيين مسؤول مخصص للإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO)، وتمكين المسؤول من خلال تفويضه بشكل كافٍ لتنفيذ برامج البنك الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عن طريق مراقبة تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال بشكل مستقل والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة للجهات التنظيمية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتضمن إطار عمل بنك الإثمار فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال و"أعرف عميلك" العناصر الأربعة الرئيسية التالية: قبول العميل وإجراءات تحديد العميل والتحقق من مصادر الأموال والتقييم المستمر لمراقبة المعاملات وإدارة المخاطر.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية (تتمة)

الرقابة الداخلية

- التدقيق الداخلي المستقل لجميع الوظائف من أجل قياس مدى كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية على صعيد كافة العمليات والنظم المختلفة.
- يتم مراقبة الالتزام المستقل لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية السارية بشكل ملائم
- ويتم تقييم جميع العمليات والنظم بشكل مستمر من قبل مسؤولي العمليات المعنيين وإدارة المخاطر من خلال أقسام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحديد أي تحسينات ممكنة لنظام الرقابة من منظور تدقيقي.
- ويتم التحقيق على الفور في أي حالة عجز للرقابة، وذلك من قبل لجنة متعددة المهام تشمل وظائف الأعمال والرقابة بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تعزيز الرقابة على كافة العمليات والوظائف. وتعمل لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت على مراقبة نظام الرقابة الداخلية في البنك بفاعلية، وذلك وفقاً لتقرير يتم تقديمها من قبل أقسام إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي بشكل دوري.

- تتولى لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مهمة الإشراف على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك.
- ويملك البنك نظاماً متعدد الجوانب للرقابة الداخلية، وذلك فيما يتعلق بالتالي:
- تم وضع سياسات وإجراءات تشغيلية مفصلة تنصّ على الضوابط الرقابية التي يتمّ تبنيها للعمليات المختلفة.
 - الفصل الواضح للواجبات لضمان خلوّ الضوابط الرقابية من أي ثغرات، بالإضافة إلى المراقبة الكافية للعمليات.
 - نظام صارم لإدارة المخاطر التشغيلية ينصّ على المنهجيات الخاصة بتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها.

رسوم التدقيق وغيرها من الخدمات المقدمة من قبل المدقق الخارجي

خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ٢٦ مارس ٢٠٢٥، وافق المساهمون على تعيين شركة كي بي إم جي المدقق الخارجي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتم تفويض مجلس الإدارة لتحديد مكافأتهم، وبناءً على ذلك قامت شركة كي بي إم جي والشركات التابعة لشبكتها بتقديم الخدمات التالية لمجموعة الإئثار والشركات التابعة لها:

أنواع الخدمات	المبلغ بالدولار الأمريكي	أمثلة على الخدمات المقدمة ضمن نوع الخدمة
(أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة	٣٤٥,٥٤٧	- تدقيق البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الإئثار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. - تدقيق البيانات المالية القانونية للشركات التابعة لمجموعة بنك الإئثار. - مراجعة البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة لمجموعة بنك الإئثار للفترة المنتهية في ٣١ مارس و ٣٠ يونيو و ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥. - مراجعة المعلومات المالية المرحلية للشركات التابعة.
(ب) خدمات أخرى غير التدقيق		
• خدمات متعلقة بالتدقيق	١٨٩,٣٦٠	<u>خدمات متعلقة بالتدقيق</u> تتضمن، من بين أمور أخرى، الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بمتطلبات الالتزام لمختلف الجهات التنظيمية لمجموعة بنك الإئثار والشركات التابعة لها.
• تقارير الضريبة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	٥٤,٨٦٩	<u>خدمات أخرى غير التدقيق</u>
• خدمات استشارية	-	• خدمات الامتثال الضريبي

يخضع تقييم التضارب والاستقلالية للمراجعة من قبل لجنة التدقيق التابعة للمجموعة و/أو شركاتها التابعة، حسب الاقتضاء.



الأموال تحت الإدارة

إن الهدف الأساسي للبنك باعتباره مؤسسة مالية تجارية هو القيام بدور الوسيط من خلال تدوير الأموال بين الوكلاء الذين يعانون من نقص في الأموال والوكلاء الذين لديهم فوائض مالية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية. ويتم ذلك في العادة من خلال تجميع الموارد المالية من أصحاب حسابات الاستثمار واستثمارها في السوق واقتسام الأرباح مع أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بأسعار وشروط محددة مسبقاً بموجب اتفاقيات موقعة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار. ويُعرف هذا النشاط بالأموال تحت الإدارة.

لقد قام البنك بتعيين مديرين للمحافظ يتمتعون بالخبرة ولديهم تجارب كافية وخبرات لإدارة الأموال.

كما توجد أيضاً إجراءات واستراتيجيات حوكمة مناسبة لإدارة الأموال.

هيكل الأموال تحت الإدارة

يقدم البنك ثلاثة أنواع من الأموال تحت الإدارة تتضمن أشباه حقوق الملكية، موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة ومشاريع استثمارية مشتركة.

١- أشباه حقوق الملكية

فيمنى حالة أشباه حقوق الملكية، فإن البنك بصفته مضارباً (مدير الاستثمار) لديه تفويض من قبل أصحاب حسابات الاستثمار باستثمار أموالهم بالطريقة التي يعتبرها البنك مناسبة وذلك بدون وضع قيود بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم، ويتم اعتبار جميع أشباه حقوق الملكية محاسبياً على أنها بنود مضمنة في الميزانية العمومية، وهذه الأموال تكون مفتوحة للجمهور (من الأشخاص العاديين والهيئات الاعتبارية بما في ذلك المؤسسات المالية) وذلك بشرط أن تضي باشتراطات "أعرف عميلك" التي يضعها البنك.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يدير البنك الأموال المودعة كأشباه حقوق الملكية كما يلي:

- مضاربة عامة
- مضاربة خاصة

٢- الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

بالنسبة للموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، فإن البنك بصفته مضارباً يكون مقيداً من قبل أصحاب حسابات الاستثمار فيما يتعلق باستثمار أموالهم بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار ومدة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم. ويجب الاتفاق على هذه الخصائص والشروط بين الأطراف عند التعاقد (كالتوقيع على اتفاقيات المضاربة و/أو الوكالة) وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على علاقاتهم. ويتم اعتبار الأموال المودعة في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة محاسبياً على أنها بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية حيث إن البنك ليست لديه الحرية في استخدام الأموال في حال تم إيداعها كموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، فإن جميع الأموال المودعة في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة تجب هيكلتها في المستقبل على أنها مشاريع استثمارية مشتركة.

يدير البنك الأموال بشكل رئيسي في العقارات والأسهم الخاصة، والتي تخضع إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك:

- مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتغير أسعار صرف العملات.
 - مخاطر السيولة نظراً لطبيعة أرصدة تلك الأموال كونها غير قابلة للتسويق ولا مدرجة في منصات سوق الأوراق المالية.
 - مخاطر السوق نتيجة لظروف السوق المتغيرة، بما في ذلك التغيرات في الطلب والأسعار.
 - المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في المناخ الاقتصادي.
 - مخاطر الائتمان من الأطراف الذين يديرون أموال الأعمال التجارية والتي قد تتحمل أيضاً المخاطرة بالتخلف عن سداد التسوية.
 - مخاطر التغيرات في سياسة الحكومة، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة.
 - قيمة الاستثمارات في العقارات و/أو إيرادات الإيجار الناتجة عن تغير قيمة العقار وصعود وهبوط إيرادات الإيجار.
 - الاستثمارات في القطاع العقاري قد تتأثر بسبب التغيرات في المناخ الاقتصادي العام والمنافسة على أسعار الإيجار والوضع المالي للمستأجرين وجودة خدمات الصيانة والتأمين والخدمات الإدارية والتغيرات في التكاليف التشغيلية.
 - الاستثمارات في القطاع العقاري والتي تتطلب أعمال التطوير والترميم قد تتضمن أيضاً المخاطر المتعلقة بالتأخر في البناء وتجاوز التكاليف وعدم القدرة على الاستئجار إما على الإطلاق أو في مستويات الإيجار المرصية بعد الانتهاء من أعمال التطوير أو الترميم.
 - قيمة الاستثمارات قد تتأثر نتيجة الاضطرابات كالتطورات السياسية والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب وفرض قيود على إعادة تحويل العملات والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في بعض أو جميع الدول التي قد يتم استثمار الأموال فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - الإشراف التنظيمي والبنية التحتية القانونية والمحاسبة والتدقيق ومعايير إعداد التقارير في الأسواق الناشئة قد لا توفر نفس الدرجة من الحماية أو المعلومات التي توجد بشكل عام في الأسواق المتطورة والمتقدمة.
 - المخاطر الناتجة عن الاضطرابات كالتطورات السياسية أو الدبلوماسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب ومعدلات الفائدة والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في التشريع، خاصة التغييرات في التشريعات المتعلقة بحق ومستوى الملكية الأجنبية.
 - مخاطر خارجية تتحكم في الأموال، وتشمل الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية والحروب وأعمال التخريب والتدمير والحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية والانفجارات.
- إن المخاطر المحددة للأموال موضحة بشكل مفصل في نشرات مخضصة.

الأموال تحت الإدارة (تابع)

هيكل الأموال تحت الإدارة (تتمة)

٣. المشاريع الاستثمارية المشتركة

إن البرامج الاستثمارية المشتركة تتمتع بالمزايا التالية:

- الاستثمار المشترك لرأس المال الذي يتم الحصول عليه من الجمهور أو من خلال استثمار خاص، بما في ذلك الاستثمار الذي يضعه مشغل المشروع في البداية وذلك في أدوات مالية وأصول أخرى والتي تعمل على أساس توزيع المخاطر عندما يكون مناسباً. ويمكن إعادة شراء الحصص فيها أو استردادها من بين أصول هذه المشاريع.
- تتم هيكله هذه الأموال وفقاً للقواعد الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المشتركة والصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- يجب أن يضي جميع المستثمرين باشتراطات "اعرف عميلك" وذلك حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

المخاطر والعوائد

ووفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تتم إدارة جميع الأموال تحت الإدارة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حيث يتحمل صاحب الحساب الاستثماري جميع المخاطر ما عدا في حالات الإهمال وسوء التصرف الجسيم.

ويتم تحديد أرباح أو خسائر الأموال تحت الإدارة المستثمرة باستخدام السياسات المحاسبية المطبقة في العادة من قبل البنك. ويجوز أن يكون توزيع الأرباح والخسائر على أساس محدود أو مستمر وذلك كما يلي:

المدة المحددة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة محددة. تتم معالجة الأرباح/ الخسائر من ناحية محاسبية عند تصفية الصندوق الاستثماري (أو عند تصفية منظمة) ويتم إعادة رأس المال إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى أي أرباح/ خسائر.

المدة المفتوحة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة غير محددة (مثل حسابات التوفير)، تتم معالجة الأرباح محاسبياً على أساس مرحلي خلال مدة المضاربة. ولا تخضع أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة لأي رسوم إدارية.

وفي حالة الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة والمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يجوز احتساب المصروفات المحددة التي قد تنشأ فيما يتعلق بطرح أموال المضاربة وفي سياق استخدام الأموال واحتسابها من إجمالي الإيرادات التي تحققها تلك المضاربة، بشرط أن يتم تحديد ذلك في اتفاقية المضاربة ذات العلاقة. وتعتبر مصروفات التدقيق والمصروفات القانونية ومصروفات التوثيق والطباعة جميعها أمثلة على المصروفات التي يتم احتسابها على المضاربة. ويتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يتم خصم جميع المصروفات المسموح بها.

ويطبق بنك الإنشاء إجراءات مناسبة في توزيع الأرباح للتأكد من توزيعها بشكل عادل على أصحاب الحسابات الاستثمارية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل هذه الإجراءات احتياطات معادلة الأرباح واحتياطات مخاطر الاستثمار.

استرداد الأموال المستثمرة

يتم استرداد جميع الأموال وفقاً لفترات الاستحقاق الخاصة بها. وفي ظروف معينة، يجوز للبنك السماح بعمليات سحب مبكرة من خلال إما العثور على مشتر للمشاركة الاستثمارية، أو شراء مشاركة صاحب الحساب الاستثماري بالأسعار السارية في السوق وبشرط أن لا يتسبب هذا في التعرض لخطر أية مخالفات أو قيود رقابية أو داخلية.

الالتزامات الائتمانية

رغم أن صاحب الحساب الاستثماري يعتبر مسؤولاً بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة باستثماراته في الأموال والصناديق تحت الإدارة، إلا أن البنك يتقيد بالتزاماته الائتمانية وواجبه في ممارسة الحرص من أجل المحافظة على أصول صاحب الحساب الاستثماري. وفي هذا الصدد، فإن البنك يلتزم بالقواعد الإرشادية التالية الصادرة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- السعي لتحقيق أعلى معايير النزاهة والأمانة والصدق والعدالة في جميع تصريحاته وبياناته وتعاملاته وعليه أن يعامل عملاءه بشكل عادل.
- ممارسة الحرص والعناية الواجبة في جميع عملياته، بما في ذلك الطريقة التي يقوم بموجبها بهيكله وعرض منتجاته وتقديم التمويل، وباعتبار خاص للالتزام الشرعي وشمولية البحث وإدارة المخاطر.
- التأكد من أن لديه الأنظمة والإجراءات اللازمة وأن موظفيه لديهم المعرفة والمهارات لإدارة الأموال تحت الإدارة وفقاً لهذه السياسة والقواعد الرقابية الأخرى.
- اتخاذ الخطوات التي تضمن فهمه لطبيعة وظروف أصحاب الحسابات الاستثمارية بحيث يقوم بطرح أفضل المنتجات المناسبة لتلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم التمويل فقط للمشاريع المتوقعة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم المعلومات الصحيحة والواضحة في أي مستند عام صادر إلى عملائه الحاليين والمرتقبين خلال عملية البيع والاتصالات والتقارير اللاحقة.
- فهم واستيعاب تعارض المصالح بينه وبين عملائه والتي قد تنشأ عن نوع المنتجات التي يقدمها والعمل على تجنبها أو الإفصاح عنها وإدارتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار واجباته الائتمانية نحو أصحاب الحسابات الاستثمارية ونحو المساهمين.
- التأكد من أن عملياته تخضع لنظام فعال من الحوكمة الشرعية وأنه يقوم بمزاولة أنشطته بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية.

الأهداف الاستثمارية

إن الهدف الاستثماري للأموال هو تحقيق أقصى العوائد الممكنة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك وذلك بطريقة تتسجم مع اتفاقية المضاربة للصندوق المحدد والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت إدارة المخاطر ضمن المستويات التي تم تحديدها مسبقاً.

الأموال تحت الإدارة (تتمة)

حوكمة إدارة الأموال

وهناك سياسة خاصة تحدد العمليات المتعلقة بإدارة الأموال. وتتم مراجعة جميع أموال الصناديق بصفة مستقلة من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام قبل الموافقة عليها وطرحها. وبمجرد الموافقة عليها، فإن هذه الأموال يتم استخدامها بشكل صارم وفقاً لنشرة إصدار الصندوق وشروط الموافقة.

ويتم استخدام أموال شبه حقوق الملكية بشكل أساسي لعمليات تمويل الشركات والاستثمارات لاستثمارات المدرة للدخل. ويقوم البنك بتنويع محفظته من خلال وضع حدود حذرة خاصة بالمناطق الجغرافية والقطاعية والفترات الزمنية وأنواع العملاء وذلك من بين عوامل أخرى. ويتم تضمين الأمور الخاصة بشكل وخصائص وتوزيعات هياكل التمويل الخاصة بالبنك في سياساته المتعلقة بالمخاطر.

يُعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان الالتزام بأهداف استثمار الأموال. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت والتي تسعى، من بين مسؤولياتها الأخرى، إلى الاهتمام بمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتؤدي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار والائتمان دوراً هاماً في مراقبة ومتابعة أداء الأموال والصناديق. وتُعتبر دائرة إدارة الأصول مسؤولة عن الإدارة الفعّالة للموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة ومشاريع الاستثمار المشتركة. وتتم إدارة شؤون العملاء من قبل وحدات أعمال مختلفة، بما في ذلك مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الأعمال المصرفية التجارية.

ويتم طرح الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة للسوق واحتياجات المستثمرين وتقبلهم للمخاطر.

وفيما يلي جدول توزيع الأرباح (حسابات المضاربة) والذي يتضمن تفاصيل عن فترة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح لعام ٢٠٢٥ وفقاً للشروط والأحكام:

الفترة	حصة البنك (%)
مدة غير محددة (حسابات التوفير)	٦٠
شهر	٥٠
٣ شهور	٤٥
٦ شهور	٤٠
٩ شهور	٣٨
سنة	٣٥
١٨ شهر	٣٣
سنتان	٣٠
٣٠ شهر	٢٨
٣ سنوات	٢٥

متوسط المؤشر وعائد الأرباح المعلن على حسابات الاستثمار المشاركة (PSIA) في الأرباح حسب الاستحقاق وذلك من حيث النسبة المئوية المدفوعة سنوياً في عام ٢٠٢٥:

مقومة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي	يوم	٧ أيام	شهر	٣ شهور	٦ شهور	سنة	سنتان	٣ سنوات
التوفير	٠,١٠	-	-	-	-	-	-	-
المضاربة العامة	٠,١٠	٠,١٠	١,٥٠	١,٧٥	١,٩٠	٢,٥٥	٢,٧٥	٢,٨٥
المضاربة الخاصة	-	-	٤,٦٥	٤,٩٠	٥,٠٠	٥,٢٠	٥,٣٠	٥,٣٠

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات	الصفحات
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤٣
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	٤٥
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٤٨
بيان المركز المالي الموحد	٥١
بيان الدخل الموحد	٥٢
بيان الدخل الشامل الموحد	٥٣
بيان الدخل والإستاد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد	٥٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٥٥
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥٦
بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد	٥٧
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٥٨

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة

عن السنة المالية من ١ رجب ١٤٤٦ إلى ١١ رجب ١٤٤٧هـ الموافق ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة (البنك) قد قامت خلال السنة المالية

المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بما يلي:

- ١- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال البنك، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، مع توجيه الإدارات المختلفة إلى مزيد من العناية بالأحكام الشرعية للمعاملات.
 - ٢- دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع الإدارات المختصة بتطوير وعرض المنتجات.
 - ٣- فحص دفاتر الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.
 - ٤- التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للبنك.
 - ٥- الاطلاع والموافقة على التقارير الشرعية التي تصدر عن إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي على الالتزام الشرعي.
- لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نضدها البنك خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات الهيئة الشرعية الاستشارية والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- إن مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي شرعي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

فيما يخص أعمال البنك عامة:

- أ- أن مجمل أعمال وأنشطة البنك الاستثمارية والتمويلية وخدماته المصرفية تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ج- قام البنك بتجنب المكاسب المستحصلة من مصادر محرمة شرعاً تخص أعمال البنك وأنشطته المصرفية إلى حساب الخيرات.
- د- يتم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحيث إن حسابات البنك مجمعة تحت الإثمار القابضة فإن حساب الزكاة يدرج في البيانات المالية الموحدة للإثمار القابضة.
- هـ- يتم الإفصاح عن الإيرادات والنفقات والمكاسب غير الشرعية في بيانات شركة الإثمار القابضة، حيث إن حسابات البنك مجمعة تحتها.

ما تم تحويله إلى بنك الإثمار بعد إعادة الهيكلة:

قامت الهيئة بمراجعة هيكله البنك وشركاته التابعة بعد تأسيس الشركة القابضة وإدراج بنك الإثمار ش.م.ب (مقملة) للأعمال المصرفية في كل من البحرين وباكستان. وحيث إن حسابات البنك جزء من حسابات شركة الإثمار القابضة فإن هيئة الرقابة الشرعية توجه المساهمين الرجوع إلى تلك الحسابات.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق البنك والقائمين عليه إلى ما فيه العناية بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والالتزام بمقتضاها ومتابعة تنفيذها والتوفيق لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صدر هذا التقرير في يوم الأحد ١٧ شعبان ١٤٤٧هـ الموافق ٥ فبراير ٢٠٢٦م.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ أسامة بحر
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي
عضو الهيئة

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ٩٩٣٣٦-١ وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. كجزء من إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (الآن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.) تم تحويل الموجودات والمطلوبات المحددة إلى البنك في ٢ يناير ٢٠١٧. بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٢، تم الانتهاء من بيع وحدة العمليات المصرفية للأفراد لبنك السلام ش.م.ب.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والاستثمارات المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة وتطوير العقارات.

المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

حققت المجموعة صافي ربح ١٤,٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بصافي ربح ١٨,٨ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك ٤,٤ مليون دينار بحريني، مقارنة بصافي ربح يبلغ ١٠,١ مليون دينار بحريني لسنة ٢٠٢٤. وبلغ إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ٢,٩٠١,٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,٦٢٥,١ مليون دينار بحريني).

بلغ معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة ١٣,٨٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٣,٥٣٪)، مقارنةً بالحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية البالغ ١٢,٥٪. ويبين الإيضاح رقم ٣١ من البيانات المالية الموحدة المرفقة أرصدة المجموعة الموزونة بالمخاطر ورأس المال النظامي.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد تونكو يعقوب خيرا

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد عبدالله الخريجي

السيدة الهام إبراهيم حسن

السيد جمعة حسن علي أبل

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (١٨٨) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢، يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى *	الجمع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى *	الجمع			
أولاً: الأعضاء المستقلون	-	١٨,٠٩٦	-	١٨,٠٩٦	-	-	-	-	-	١٨,٠٩٦	-
الدكتورة أماني خالد بورسلي	-	١٨,٠٩٦	-	١٨,٠٩٦	-	-	-	-	-	١٨,٠٩٦	-
السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن	-	١٢,٥٧٢	-	١٢,٥٧٢	-	-	-	-	-	١٢,٥٧٢	-
تونكو يعقوب خيرا	-	٩,٠٤٨	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:	-	٩,٠٤٨	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨	-
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفضل	-	٩,٠٤٨	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨	-
الشيخ محمد عبدالله الخريجي	-	٧٦,٩٠٨	-	٧٦,٩٠٨	-	-	-	-	-	٧٦,٩٠٨	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:	-	٩,٠٤٨	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨	-
جمعة حسن علي ابل	-	٧٦,٩٠٨	-	٧٦,٩٠٨	-	-	-	-	-	٧٦,٩٠٨	-
المجموع	-	٧٦,٩٠٨	-	٧٦,٩٠٨	-	-	-	-	-	٧٦,٩٠٨	-

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:

١- ليس لدى البنك أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لا توجد مكافأة مقترحة للسنة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (البونوس)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٥	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	٦١٥,٩٩٥	١٧٣,٥٠١	-	٧٨٩,٤٩٦

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

ملاحظة:

- شملت المكافأة الإجمالية مبلغ ٧٣,٥٨٨ دينار بحريني كمكافأة نقدية، و ٩٩,٩١٣ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
- تفاصيل المكافآت تستثني أي مكافآت مجلس إدارة، مكتسبة من قبل الإدارة التنفيذية من دورها في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

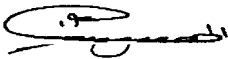
أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح لعام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: لا شيء).

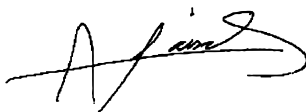
المدققون

يوصي مجلس الإدارة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين للبنك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ بعد أخذ موافقة الجهات التنظيمية والمساهمين.

بالنيابة عن مجلس الإدارة



إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

١١ فبراير ٢٠٢٦

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والاستاد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ونتائج أعمالها الموحدة، والدخل والاستاد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد، والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وتدفقاتها النقدية الموحدة، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو كما حددتها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة") (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

التأكيد على أمر - أساس الإعداد

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ١،١ من هذه البيانات المالية الموحدة، والتي تشرح الأحكام والضرديات الجوهرية المتعلقة بتقييم مجلس الإدارة مدى ملاءمة فرضية مبدأ الاستمرارية لإعداد البيانات المالية الموحدة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

إلى السادة المساهمين في بنك الإنمارش.م.ب. (م)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرياً خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرصية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرياً خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرياً الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرياً الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرياً خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرياً خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.
- إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.
- كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلع على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.
- من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيذ بما يلي:

- (أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- (ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛
- (ج) يظهر مجموع حقوق ملكية المساهمين للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بمبلغ أقل من ١٠٠ مليون دينار، وهو الحد الأدنى لمجموع حقوق ملكية المساهمين المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي. فيما عدا ذلك، فإنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات أخرى خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (٢) والفقرات النافذة من المجلد رقم (٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كريم بي. جي

كريم بي. جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٣٧

١٢ فبراير ٢٠٢٦

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (مدققة)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (مدققة)	إيضاح	الموجودات
١٦١,٦٨٥	١٦٥,٩٠٤	٣	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٤٣,٥٢٩	٧١,٥٤٣	٤	إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١,٢٣٦,٤٩٢	١,٥١٩,٨١٥	٥	عقود التمويل
٩٨٣,٤٩٢	٩١٤,٨٩٠	٦	أوراق مالية استثمارية
٢,٤١١	٤,٣٤٨	٧	استثمارات في شركات زميلة
٥١,٨٢٨	٧٠,٧٦٨	٨	موجودات أخرى
٣,٩١٩	١,٢٤٣		استثمارات عقارية
٥٣,٣٧٤	٥٣,٩٩٥	٩	عقارات قيد التطوير
٨١,٩٦٩	٩٣,٨٥٧	١٠	ممتلكات ومعدات
٦,٣٥١	٥,٢١٢	١١	موجودات غير ملموسة
٢,٦٢٥,٠٥٠	٢,٤٩٠,٥٧٥		إجمالي الموجودات
			المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية
٧٥٤,٨٧٩	٩٢٩,٣٧٦	١٢	حسابات جارية للعملاء
٦٤٨,٢٩٣	٤١٧,٦١٧	١٣	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١٥٦,٦٩٧	١٢٥,٥٩٩	١٤	المطلوبات الأخرى
١,٥٥٩,٨٦٩	١,٤٤٧٢,٥٩٢		إجمالي المطلوبات
٩٥٩,٠١٣	١,٠٣١,٨٣٦	١٥	شبه حقوق الملكية
			حقوق ملكية
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٦	رأس المال
(٥١,٩٧١)	(٥١,٥٣١)	١٧	الاحتياطيات
٢,٥٠٨	٦,٤٧١		أرباح مستبقة
٥٠,٥٣٧	٥٤,٩٤٠		إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك
٥٥,٦٣١	٥٥,٦٨١	١٨	حصة غير مهيمنة
١٠٦,١٦٨	١١,٠٦٢		مجموع حقوق الملكية
٢,٦٢٥,٠٥٠	٢,٤٩٠,٥٧٥		إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٦، ووقعها بالنيابة عنهم:

ميسان المسقطي
الرئيس التنفيذي

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح
(مدققة)	(مدققة)	
الدخل		
١٤٧,٩٠٣	١٢١,٤٢٠	١٩ الدخل من عقود التمويل
١٧٧,٨٣٦	١٣٨,٤٢٧	٢٠ الدخل من استثمارات
٢٤,٠١٩	٢٨,٢٨٢	٢١ إيرادات أخرى - صافي
(٧,٤٤٠)	(٧,١١٣)	مصرفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وغير المالية
٣٤٢,٣١٨	٢٨١,٠١٦	صافي الدخل
١٢٦	٣٥٧	الحصة من أرباح شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣٤٢,٤٤٤	٢٨١,٣٧٣	إجمالي الإيرادات
المصروفات		
٧١,٥٢٨	٧٩,٤٠١	٢٢ المصروفات التشغيلية
٧,٩٧٢	١٠,٢١٠	الإستهلاك والإطفاء
٧٩,٥٠٠	٨٩,٦١١	إجمالي المصروفات
٢٦٢,٩٤٤	١٩١,٧٦٢	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة
(٨,٩٣٨)	٣٣٩	٢٣ مخصصات الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي
٢٥٤,٠٠٦	١٩٢,١٠١	الربح قبل الدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة
(٢٠٠,٨١١)	(١٣٩,٣٨٥)	مطروحا: صافي الربح المنسوب إلى شبه حقوق الملكية
٥٣,١٩٥	٥٢,٧١٦	الربح قبل الضرائب الخارجية
(٣٤,٣٩٢)	(٣٨,٣٣٤)	٢٤ مصرفات الضرائب
١٨,٨٠٣	١٤,٣٨٢	ربح السنة
العائد إلى:		
١٠,١٤٢	٤,٤٠٣	مساهمي البنك
٨,٦٦١	٩,٩٧٩	حصة غير مسيطرة
١٨,٨٠٣	١٤,٣٨٢	

ميسان المسقطي
الرئيس التنفيذي

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
(مدققة)	(مدققة)	
١٨,٨٠٣	١٤,٣٨٢	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		البندود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل
(٢٤٤)	(٦٧٤)	تغيرات القيمة العادلة على الأرض والمبنى
٢٩٧	٤٤٩	العائد لشبه حقوق الملكية
		البندود التي قد تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
٢,٥٠٦	١,٢٢٢	فروقات تحويل العملات الأجنبية الناشئة من تحويل العمليات الأجنبية
(٨٢)	(١,٠٥٠)	تغيرات القيمة العادلة على استثمارات عقارية
١٢,٢٥٨	(١٠,٣٦٣)	تغيرات القيمة العادلة على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٠,٤١٢)	٦,٧٠٥	العائد لشبه حقوق الملكية
٤,٣٢٣	(٣,٦١١)	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
٢٣,١٢٦	١٠,٧٧١	إجمالي الدخل الشامل
		العائد إلى:
١٠,٤٦١	٤,٤٠٣	مساهمي البنك
١٢,٦٦٥	٦,٣٦٨	حصة غير مسيطرة
٢٣,١٢٦	١٠,٧٧١	

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
(مدققة)	(مدققة)	
٢٦٢,٩٤٤	١٩١,٧٦٢	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية والضريبة
		معدلاً لما يلي:
(١٢,٤٢٢)	(١٢,٩٩٨)	مطروحاً: الربح غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية
٧٩,٥٠٠	٨٩,٦١١	زائداً: مصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية
٧,٤٤٠	٧,١١٣	مطروحاً: مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية وغير مالية
(٨,٨٢٥)	٧١٢	مطروحاً: المخصص من مخصصات انخفاض القيمة العائدة إلى شبه حقوق الملكية
٣٢٨,٦٣٧	٢٧٦,٢٠٠	مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية
(١٢٧,٨٣٦)	(١٣٦,٨١٥)	مطروحاً: حصة المضارب
٢٠٠,٨١١	١٣٩,٣٨٥	الربح العائد لشبه حقوق الملكية
١٠,١١٥	(٧,١٥٤)	الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم إعادة تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل - العائد لشبه حقوق الملكية
٢١٠,٩٢٦	١٣٢,٢٣١	مجموع الدخل الشامل - العائد لشبه حقوق الملكية
(١٠,١١٥)	٧,١٥٤	مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري
٢٠٠,٨١١	١٣٩,٣٨٥	مجموع الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	أرباح مستبقاة	الاحتياطيات	رأس المال	
١٠٦,١٦٨	٥٥,٦٣١	٥٠,٥٣٧	٢,٥٠٨	(٥١,٩٧١)	١٠٠,٠٠٠	في ١ يناير ٢٠٢٥
١٤,٣٨٢	٩,٩٧٩	٤,٤٠٣	٤,٤٠٣	-	-	ربح السنة
(٣,٦١١)	(٣,٦١١)	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
١٠,٧٧١	٦,٣٦٨	٤,٤٠٣	٤,٤٠٣	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
-	-	-	(٤٤٠)	٤٤٠	-	المحول للاحتياطي القانوني
(٤,٧٦٥)	(٤,٧٦٥)	-	-	-	-	الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة
(١,٥٥٣)	(١,٥٥٣)	-	-	-	-	انخفاض المساهمة في شركة تابعة
١١٠,٦٢١	٥٥,٦٨١	٥٤,٩٤٠	٦,٤٧١	(٥١,٥٣١)	١٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إجمالي حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	(خسائر متراكمة) / أرباح مستبقاة	الاحتياطيات	رأس المال	
٩٢,٩٣٨	٥٢,٨٦٢	٤٠,٠٧٦	(٦,٦٢٠)	(٥٣,٣٠٤)	١٠٠,٠٠٠	في ١ يناير ٢٠٢٤
١٨,٨٠٣	٨,٦٦١	١٠,١٤٢	١٠,١٤٢	-	-	ربح السنة
٤,٣٢٣	٤,٠٠٤	٣١٩	-	٣١٩	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٢٣,١٢٦	١٢,٦٦٥	١٠,٤٦١	١٠,١٤٢	٣١٩	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
-	-	-	(١,٠١٤)	١,٠١٤	-	المحول للاحتياطي القانوني
(٤,٣٥١)	(٤,٣٥١)	-	-	-	-	الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة
(٥,٥٤٥)	(٥,٥٤٥)	-	-	-	-	انخفاض المساهمة في شركة تابعة
١٠٦,١٦٨	٥٥,٦٣١	٥٠,٥٣٧	٢,٥٠٨	(٥١,٩٧١)	١٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
(مدققة)	(مدققة)	
الأنشطة التشغيلية		
٥٢,١٩٥	٥٢,٧١٦	صافي الربح قبل الضرائب من:
		تعديلات في:
٧,٩٧٢	١٠,٢١٠	الاستهلاك والإطفاء
(١٢٦)	(٢٥٧)	حصة من أرباح شركة تابعة بعد الضرائب
٨,٩٣٨	(٢٣٩)	(عكس) / مخصص الانخفاض في القيمة - صافي
(١٧٧,٨٣٦)	(١٣٨,٤٢٧)	الدخل من استثمارات
٢,٤٣١	٢,٨٣٦	تكلفة التمويل على صافي مستحقات الإجارة
(٥٥)	(٨٣٨)	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
(١٠٥,٤٨١)	(٧٤,١٩٩)	خسائر تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
١,٢٨٤	(١,٢٠٥)	أرصدة لدى المصارف تستحق بعد تسعين يوماً وتشمل أرصدة لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي
(٧٧,٣٤٤)	(٢٨٧,٦٤٣)	عقود التمويلات
(١١,٠٤٨)	(٢٠,٦٥٧)	موجودات أخرى
٩٦,٣٥١	١٧٦,٥٢٦	الحسابات الجارية للعملاء
١٩٦,٢١٩	(٢٢٨,٢٣٣)	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(٣,٢٩١)	-	مبالغ مستحقة لمستثمرين
٤,٠٨١	(١٥,٥٨٠)	المطلوبات الأخرى
(٧٩,٠٥٦)	٣٦١,٣٦٢	شبه حقوق الملكية
(٢٢,٠٩٠)	(٤٨,٢٣٠)	الضرائب المدفوعة
٣٦,٣٥٥	(١٤٧,٩٥٩)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
٦٢,٢٤٧	٢٠٣,٤٩٩	أوراق مالية استثمارية
(٢٨,٠٢٥)	(١٨,٣٥٧)	ممتلكات ومعدات
٣٢,٩٧٢	١٨٥,١٤٢	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
(٤,٩٠٧)	(٥,٨٣٤)	سداد صافي مستحقات الإجارة
(٤,٩٠٧)	(٥,٨٣٤)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٧٦٧	(٣٤٧)	تسويات تحويل العملات الأجنبية
٦٦,١٨٧	٣١,٠٠٢	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١٢٢,٨٤١	١٨٩,٠٢٨	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٨٩,٠٢٨	٢٢,٠٣٠	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
تفاصيل النقد وما في حكمه:		
١٦١,٦٨٥	١٦٥,٩٠٤	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٤٢,٥٥٦	٧١,٥٧٠	إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
(١٦,٢١٣)	(١٧,٤٤٤)	مطروحاً: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ٩٠ يوماً وأرصدة لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي
١٨٩,٠٢٨	٢٢,٠٣٠	

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥	مضاربة الشامل البوسفور*	الودائع العقارية الأوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية*	المجموع
٢,٣٥٦	٣,٧٢٣	١,٧٧٥	٧,٨٥٤	-
إضافات	-	-	-	-
حركة العملات الأجنبية	-	٥٠١	-	٥٠١
استردادات/ استبعادات/ استحقاقات	-	-	-	-
صافي الزيادة	-	٥٠١	-	٥٠١
صافي الدخل	-	-	-	-
حصة المضارب	-	-	-	-
رسوم الوكالة الثابتة	-	-	-	-
رسوم الوكالة المتغيرة	-	-	-	-
إجمالي حصة إدارة البنك	-	-	-	-
توزيعات / سحبيات	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢,٣٥٦	٤,٢٢٤	١,٧٧٥	٨,٣٥٥

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	مضاربة الشامل البوسفور*	الودائع العقارية الأوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية*	المجموع
٢,٣٥٦	٤,٠٦٥	٩,٥١٤	١٥,٩٣٥	-
إضافات	-	-	-	-
حركة العملات الأجنبية	-	(٣٤٢)	-	(٣٤٢)
استردادات/ استبعادات/ استحقاقات	-	-	-	-
صافي النقص	-	(٣٤٢)	-	(٣٤٢)
صافي الدخل	-	-	-	-
حصة المضارب	-	-	-	-
رسوم الوكالة الثابتة	-	-	-	-
رسوم الوكالة المتغيرة	-	-	-	-
إجمالي حصة إدارة البنك	-	-	-	-
توزيعات / سحبيات	-	-	(٧,٧٣٩)	(٧,٧٣٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٣٥٦	٣,٧٢٣	١,٧٧٥	٧,٨٥٤

* سوف يتم تسجيل الربح / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الأساسية.

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١. تقرير المنشأة

تم تأسيس بنك الإنمار ش.م.ب (مقذلة) ("البنك") في مملكة البحرين بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ٩٩٣٣٦-١، وتم ترخيصه كبنك تجزئة إسلامي من قبل المصرف المركزي بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٦.

المقر المسجل للبنك هو مبنى رقم ٢٠٨٠، شارع ٢٨٢٥، مجمع ٤٢٨، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

شركة الإنمار القابضة ش.م.ب (المعروفة سابقاً باسم بنك الإنمار ش.م.ب.) ["الإنمار"]، وهي شركة استثمارية من الفئة ١ مرخصة ومنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي (CBB)، وهي الشركة الأم المباشرة للبنك. يعتبر دار المال الإسلامي ترست ("DMIT")، وهو صندوق استثماري تم تأسيسه في كومنولث جزر الهمام، الشركة الأم النهائية للبنك.

استناداً إلى إعادة تنظيم بنك الإنمار في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في ٢٨ مارس ٢٠١٦ حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإنمار ش.م.ب إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين لفصل الأصول الأساسية وغير الأساسية، تم نقل الموجودات والمطلوبات الأساسية للإنمار إلى البنك جنباً إلى جنب مع السيطرة على الشركات التابعة المذكورة أدناه في ٢ يناير ٢٠١٧.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية التجارية، والاستثمارات المصرفية، والأعمال المصرفية الخاصة، وتطوير العقارات.

يشرف مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك وهو أيضاً خاضع لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

كما تتضمن أنشطة المجموعة القيام بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في البيانات المالية الموحدة "كشبه حقوق ملكية" و"موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة". فيما يتعلق بشبه حقوق ملكية، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابها بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يُسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للبنك وفرع تجاري واحد في البحرين والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

النشاط التجاري الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %	
		٢٠٢٤	٢٠٢٥
بنك فيصل المحدود (إيضاح ١)	باكستان	٦٧	٦٧
صندوق دلونيا للتطوير ١	جزيرة كايمان	٩٢	٩٢

إيضاح ١: تملك المجموعة ٦٧٪ من أسهم بنك فيصل المحدود، من خلال المساهمة القانونية المباشرة بنسبة ٥٧٪ والمساهمة الغير المباشرة لدار المال الإسلامي ترست (DMIT) بنسبة ١٠٪، والتي يحتفظ بها لصالح البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١. تقرير المنشأة (يتبع)

١,١ فرضية الاستمرارية

١,١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت حقوق الملكية الموحدة للمجموعة ٥٤,٩ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ٥٠,٥ مليون دينار بحريني)، وهو أقل من الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني وفقاً لوحدة LR من دليل المجلد ٢، ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي.

يعمل مجلس إدارة الشركة الأم المباشرة للمجموعة، إنمار القابضة، على العديد من المبادرات لتعزيز مستوى حقوق الملكية الموحدة، وللوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمية لشركات المجموعة المرخصة، وملف السيولة للمجموعة خلال الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة ("خطط تعزيز حقوق الملكية"). تشمل المبادرات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إلغاء الخسائر المتراكمة مقابل رأس المال
- إصدار رأس مال إضافي عن طريق إصدار حقوق بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي للمساهمين الحاليين. تظل دار المال الإسلامي ترست (المساهم الرئيسي) ملتزمة بدعم المجموعة وأعربت عن نيتها الاكتتاب في حصتها التناسبية في إصدار الأسهم الجديدة، والتي تبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي. تتكون المساهمة المزمعة لدار المال الإسلامي ترست من مزيج من المساهمة النقدية والعينية، حيث تم دعم المكون العيني بتقييم مستقل. تعمل المجموعة حالياً على استكمال جميع الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة؛
- الدعم التنظيمي المستمر بشأن المسائل المتعلقة بمتطلبات رأس المال والسيولة على شركات المجموعة المرخصة؛
- التركيز على استرداد تعرضات التمويل من خلال البيع/تحقق الضمانات المعنية.
- وضع خطة لإعادة الهيكلة (المرحلة ٢) بمساعدة مستشارين خارجيين لتعزيز الوضع المالي للمجموعة ودعم خلق قيمة طويلة الأجل.
- قامت إدارة المجموعة أيضاً بتقييم توقعات السيولة وحقوق الملكية للبنك ووحدات العمل الأخرى لفترة الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن تقييم الإدارة الافتراضات الهامة التالية:
- تحقيق تقدم إيجابي في الجوانب الرئيسية لخطط تعزيز حقوق الملكية.
- التأكيد على التدفقات السلوكية الخارجة المتوقعة للمطلوبات وعلى التدفقات السلوكية الداخلة من الأصول.
- زيادة توافر الأصول السائلة في شكل تسهيلات متوسطة الأجل لدعم السيولة بين البنوك.
- القدرة على المحافظة على الودائع الأساسية من خلال زيادة التركيز على العملاء من الشركات كجزء من نموذج العمل الجديد للمنشأة المتبقية بعد بيع قطاع الأعمال للأفراد (تتضح من التدفقات النقدية الفعلية لغاية تاريخ بيان المركز المالي).
- استخدام الأنماط السلوكية للالتزامات المتعلقة بالتمديد/التجديد المعتمدة من لجنة الأصول والخصوم بعد المعاملة.
- لا يوجد تغيير في وضع الالتزامات الخاضعة للعقوبات، وبالتالي لا يوجد تسديدات.

تمثل هذه الفرضيات الرئيسية التي تستند إليها إدارة الشركة في تقييمها لفرضية الاستمرارية. اتخذت الإدارة ومجلس الإدارة أحكاماً جوهرية لتصل لاستنتاجها أن أساس فرضية الاستمرارية لا يزال مناسباً، لا سيما في تقييم جدوى خطة رأس المال والتوقيت المتوقع لها، وقابلية استرداد تعرضات التمويل، ومعقولية تدفقات السيولة المتوقعة.

قام مجلس الإدارة بمراجعة الافتراضات والأحداث المذكورة أعلاه، إلى جانب العوامل المخففة، وخُصص إلى عدم وجود شكوك جوهرية متعلقة بهذه الافتراضات والأحداث، والتي قد تلقي بشكوك جوهرية على قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة. بالتالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد أن المجموعة ستكون قادرة على مواصلة أعمالها دون أي تقليص كبير للعمليات والوفاء بالتزاماتها لمدة الإثني عشر شهراً القادمة على الأقل من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. وبناءً عليه، تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة

٢.١ أسس الإعداد والعرض

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ووفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة للقواعد، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض استثمارات الأوراق المالية، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها عملة عرض عمليات البنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك. العملة الوظيفية للمجموعة هي الدينار البحريني، والعملة الوظيفية للشركة التابعة هي الروبية الباكستانية. تم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام العملة الوظيفية لكل منها.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢.٢ أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، وفقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يتم افتراض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠ ٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها إذا ما كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

(٢) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. التغيرات في حصة المجموعة في أي شركة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، يتم احتسابها على أنها معاملات حقوق ملكية.

(٣) الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المنشأة خاضعة لسيطرة المجموعة. يتضمن البيان الموحد للتغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة معلومات عن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة تحت الإدارة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٢ أساس التوحيد (يتبع)

٤) فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

٥) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة بين مكونات المجموعة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إستبعادها بطريقة حقوق الملكية إلى حد ربح المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقتها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

٦) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم قياس العملة الوظيفية للبنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمنشآت ضمن المجموعة باستخدام العملة الوظيفية في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني ("العملة المتداولة" و "عملة العرض").

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار صرف السوق السائدة في ذلك التاريخ. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية بالمصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آن ذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية تختلف عن عملة العرض إلى عملة العرض وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير نهاية السنة. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزءاً من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

تحويل العملات الأجنبية الناتج من توحيد العمليات الأجنبية المنسوبة لشبه حقوق الملكية يتم نسبته إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٣ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام، والتقديرات، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. يتم تقييم التقديرات والفرضيات باستمرار، وتستند إلى الخبرات التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات العامة بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات، وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن أهم استخدامات الفرضيات والتقديرات هي ما يلي:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات التطلعية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات ٢,٤ (أد) للسياسة التفصيلية.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناءً على خبرة الخسائر الفعلية.

انخفاض قيمة استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. إن تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات حكمية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولدة تتجاوز ١٢ شهراً انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع.

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يشكل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات، تأخذ الإدارة في الاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نيتهم المتعلقة بسنوات الاحتفاظ الخاصة بهذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بقصد الاستثمار الاستراتيجي، أو لأرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة أو المحلي للوضع الاقتصادي غير المتيقن؛
- توقعات الانتعاش المتوقع للقيم السوقية خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و / أو
- توقعات الانتعاش المتوقع للأعمال الأساسية للمنشأة المستثمر فيها ضمن سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية للمؤسسة المترتبة على ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٣ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكيمة، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة، والمشاريع المشتركة في العقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتضمن قرارات حكيمة، وعادة يستند على ما يلي:

- أ. تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- ب. أحدث معاملات السوق؛
- ج. القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- د. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- هـ. تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

موجودات/مطلوبات الضريبة المؤجلة

تقوم المجموعة باحتساب الضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة الجوهرية باستخدام طريقة الالتزام. يتم احتساب المطلوبات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. يتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة فقط إذا كان هناك توقع معقول لتحقيقها في المستقبل المنظور. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة إلى الحد أنه لم يعد من المحتمل أن تتحقق المنافع الضريبية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٣ الأحكام والتقديرية المحاسبية الهامة (يتبع)

الأحكام

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نيتها وقدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المبتدئية. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرية الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المبتدئية للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص). يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) الأدوات المالية (يتبع)

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

- ١- أدوات حقوق الملكية - هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - ٢- أدوات الدين - أدوات دين نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المضاربة مستحقة الدفع.
 - أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.
 - ٣- الأدوات الاستثمارية الأخرى - الأدوات الاستثمارية التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.
- تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: (أ) بالنكلفة المطفأة أو (ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو (ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف تدبر المجموعة الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. في حالة كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالأصول المالية لغرض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تشمل العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الأصول، وكيفية تقييم أداء الموجودات ورفع التقارير عنه لموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيفية تقييم المخاطر وكيف يتم إدارتها، وكيف يتم مكافأة المدراء.

(ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

(ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

(د) عقود التمويلات

عقود التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب عقود التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالنكلفة المطفأة بعد طرح مخصص الإنخفاض في القيمة للحسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) عقود التمويلات (يتبع)

تمويل المراتبات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المربحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) يعاد سداد على أقساط من قبل المشتري خلال فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المربحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مربحة لصالح البائع ملزماً.

التمويلات الأخرى تمثل قروضاً وسلفيات تقليدية، وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيل هذه التمويلات مبدئياً بالقيمة العادلة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة المخفضة باستخدام طريقة العائد الفعال.

تستلم المجموعة ضمانات في شكل نقد أو أوراق مالية أخرى، بما في ذلك الضمانات البنكية، والرهونات العقارية على الممتلكات أو الأسهم والأوراق المالية للمرابحة وغيرها من التمويلات عند الضرورة. إن سياسة المجموعة هي الحصول على الضمانات عند الاقتضاء. لضمان بقاء القيمة السوقية للضمانات الأساسية كافية، يتم تقييم الضمانات بشكل دوري.

تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

(هـ) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار اليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد في الصندوق، والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى، واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

(و) موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الأصول للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواء من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجرومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهداً بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد البائع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(و) موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقصر.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعمليات، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الربح الضعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

(ز) إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، واستثمارات وكالة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ح) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على الأرباح المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهرى.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ط) استثمارات في شركات زميلة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٢٤، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة. تعتبر المنشأة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من ٢٠٪ حصة ملكية في المنشأة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتحمل المجموعة التزامات نيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. يعكس بيان الدخل الموحد حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت أية تغيرات احتسبت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتوضح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في أرباح الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

(ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرة في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى ترجيع عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

(ك) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة حصرياً لغرض التطوير كمعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنجاز المقدرة والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ل) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مقيمون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية على أسس تجارية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للموجودات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

في ظروف محدودة عندما تكون المجموعة غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة للأدوات من نوع حقوق الملكية، يمكن اعتبار تكلفة الأدوات بمثابة تقدير تقريبي للقيمة العادلة. في حال كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة بتاريخ لاحق، يتم تقدير القيمة العادلة للأداة وفقاً للسياسة.

(م) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، ماعدا الأراضي والمباني. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	٥٠ سنة
تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير
أثاث ومعدات مكتبية ومركبات	٣ إلى ١٠ سنوات
موجودات حق الانتفاع	فترة التأجير

في عام ٢٠٢٢، غيرت الإدارة السياسة المحاسبية للأراضي والمباني من طريقة التكلفة إلى طريقة إعادة التقييم (أنظر إيضاح ١٠). يتم احتساب الأراضي والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاحتساب المبدئي، تظهر هذه الأصول بمبلغ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييم دورياً من قبل مقيمي عقارات مهنيين ومستقلين. يتم استخدام احتياطي القيمة العادلة للممتلكات والمعدات لتسجيل الزيادات والانخفاضات عند إعادة تقييم الممتلكات والمعدات. في حالة بيع أي أصل، يتم تحويل أي رصيد في الاحتياطي فيما يتعلق بذلك الأصل، إلى الأرباح المستبقاة.

يتم احتساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء جوهري من فئة الموجودات. وأيضاً تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرة إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو احتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليلات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

أ. الشهرة

يتم تسجيل الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على الشركات التابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، كونها فائض تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. كما في نهاية الفترة المالية، يتم إظهار الشهرة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم احتساب الشهرة السالبة الناتجة عن الاستحواذ على شركة أو منشأة في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حصص غير مسيطرة باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، فإن شراء حصص غير مسيطرة هو معاملة مع أحد المساهمين. وعليه، يتم تسجيل أي مقابل فائض على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية المساهمين.

يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. أي انخفاض في القيمة يتم احتسابه فوراً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية الدمج، بغض النظر عما إذا تم تخصيص موجودات أو مطلوبات أخرى للشركة المستحوذة للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب. الموجودات غير الملموسة

برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس التكاليف المتكبدة للحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على أساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند تكبدها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بإنتاج برامج قابلة للتحديد وتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسب الآلي وجزء مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ب) الموجودات غير الملموسة (يتبع)

موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية، والعلامة التجارية، وعلاقات العملاء، بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية الأصلية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مقيمين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي، أو أكثر في حال وجدت مؤشرات لانخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر الانتاجي غير المحدد سنوياً لتحديد انخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم.

يتم إلغاء احتساب الأصل غير الملموس عند الاستبعاد (أي في التاريخ الذي يتوقف فيه المستلم عن السيطرة) أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. يتم تضمين أي ربح أو خسارة تنشأ عند إلغاء احتساب الأصل (محسوبة على أنها الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل الموحد.

(س) موجودات مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) كمحتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة البيع ويعتبر البيع محتملاً بدرجة كبيرة. وتظهر بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للموجودات (أو مجموعات التصرف) إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. ويتم احتساب الأرباح الناجمة عن أية زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات (أو مجموعات التصرف)، ولكن بحيث لا تزيد عن أي خسائر لانخفاض القيمة المتراكمة المحسوبة سابقاً. أما الأرباح أو الخسائر التي لم يتم احتسابها سابقاً في تاريخ بيع الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) فيتم احتسابها في تاريخ إلغاء الاحتساب.

(ع) الضرائب الحالية

لا توجد ضريبة على دخل الشركات في مملكة البحرين. ومع ذلك، يتم تسجيل الضرائب المتعلقة بالشركات التابعة المدرجة في السلطات الضريبية وفقاً للوائح المحلية.

(ف) الضرائب المؤجلة

تحتسب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن القواعد الضريبية للموجودات والمطلوبات والقيمة الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وتحويل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حد امكانية توافر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

(ص) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ - الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تحتسب الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المؤهلة والأرباح المستبقة في نهاية السنة. ويقوم البنك بحساب حصة الزكاة التناسبية المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حصة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار. لا تتحمل المجموعة أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقها التنظيمية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ق) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، للمجموعة التزامات قانونية واستدلالية بدفع المساهمات كلما استحققت دون وجود أي التزام عليها بدفع منافع مستقبلية.

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين وذلك نظير اشتراك شهري يتحمله كل من الموظفين وأصحاب العمل والذي يُحتسب على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. إن حصة مساهمات المجموعة في هذا المخطط الممول والتي تمثل برنامج مساهمات محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩)، مزايا الموظفين يتم احتسابها كمصرفات عند تكبدها.

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الأهلي على أساس طول مدة الخدمة والرواتب والعلاوات الأخرى حسب آخر رواتب وعلاوات مدفوعة. لقد تم عمل مخصص لهذه الالتزامات والتي تمثل مساهمة غير ممولة لبرنامج مزايا محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩)، مزايا الموظفين، ويتم احتسابها على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي، ويتم حسابها كمصرفات في الربح أو الخسارة. اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بمطافأت الموظفين الأجانب إلى هيئة التأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. وتظل أي التزامات تعويضات قبل ١ مارس ٢٠٢٤ وأية تحويلات مستحقة قائمة إلى هيئة التأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة من التزامات الشركة.

يتم عمل مخصصات تكلفة منافع نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة.

بالنسبة إلى المكافآت المتغيرة، يتم احتساب مخصص للمبالغ المتوقعة دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي إلتزام قانوني أو استدلاي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي، ويمكن احتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

بالنسبة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على حوافز الأسهم، يتم احتساب المخصص وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، بناءً على صافي قيمة الأصول المعدلة لآخر البيانات المالية الموحدة المدققة.

المدفوعات على أساس الأسهم

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين بتاريخ المنح كمصرف، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية خلال الفترة التي يستحق فيها الموظفون هذه المكافآت. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصرف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصرف وفقاً لعدد الأسهم التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقية بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

نماشياً مع سياسة المكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (المتحملين لمخاطر جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ثلاث سنوات. وتشمل الحوافز المؤجلة عنصراً نقدياً وعنصر أسهم. يتم تحويل مكون السهم إلى أسهم صورية للبنك بناء على القيمة الدفترية للسهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً بتاريخ كل إصدار بناءً على أحدث قيمة دفترية للسهم الواحد في البنك. يتم إظهار التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية الخاصة بهم بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصرف أو تحرير في بيان الدخل للفترة إعداد التقارير. جميع الحوافز المؤجلة تخضع لأحكام الإلغاء والاسترجاع.

(ر) مبالغ مستحقة للمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بالبنك أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ش) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم احتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بمبلغ ما في حكم النقد المستلم من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

(ت) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب الوعاء المشترك لشبه حقوق ملكية، وللمجموعة ("المُضارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تظهر جميع حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من شبه حقوق ملكية.

(ث) الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

تحت إطار الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الإفصاح عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

يتم احتساب حسابات الاستثمار مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاحتساب المبدئي، يأخذ القياس اللاحق لحسابات الاستثمار في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصاً لحساب حاملي حسابات الاستثمار، مطروحاً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى حاملي حسابات الاستثمار.

(خ) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

(ذ) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته)، يتم تحويل ١٠٪ من صافي ربح المجموعة الموحد للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠ ٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

(ض) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطالبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ظ) مخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو استدلالية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

(غ) نظام حماية حسابات الاستثمار المطلقة

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها المجموعة في حسابات الاستثمار والحسابات الجارية بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل المجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام، وتحسب كمصروف عند استحقاقها.

يغطي هذا النظام جميع الحسابات المؤهلة التي تحتفظ بها المجموعة، مع مراعاة بعض الاستثناءات المحددة، والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي المستحق، واللوائح الأخرى التي تحكم إنشاء نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة.

(أ أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم بملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق التسهيلات المالية المتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل، وذلك وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٥) - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة".

(أ ب) احتساب الإيراد

١. المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة

يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحققة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام تلك الإيرادات من الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة وشبه حقوق الملكية كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.

٢. أرباح على عقود التمويلات

يتم احتساب ربح معاملات المرافحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على مدى فترة المعاملة حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، يتم تعليق استحقاق الأرباح على معاملات المرافحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً، إلا إذا رأت إدارة البنك بأن هناك مبررات كافية لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الإيرادات من التمويلات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي على مدى فترة المعاملة. حينما لا يكون الإيراد محدد تعاقدياً أو قابل للقياس كمياً، فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عند تحققه.

٣. دخل الموجودات المقتناة بغرض التأجير

يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على مدى فترة الإيجار.

٤. دخل عقود المضاربة

يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح. ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

٥. أرباح عقود المشاركة

يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً، فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة، وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ ب) احتساب الإيراد (يتبع)

٦. الدخل من الصكوك

يتم احتساب الدخل من نوع أدوات الدين على أساس تناسبي زمنياً، وذلك استناداً إلى معدل العائد الأساسي لنوع الصك المعني.

يتم احتساب الدخل من الصكوك من نوع حقوق الملكية عند ثبوت حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

٧. دخل أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عند التأكد من وجود حق الاستلام.

٨. ربح من بيع استثمارات حقوق الملكية

بتم احتسابها بتاريخ المتاجرة وقت إلغاء احتساب الأوراق المالية الاستثمارية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية بتاريخ المتاجرة، والمقابل المستلم أو المستحق.

٩. الرسوم والعمولات

يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلية وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد عند استيناء البنك لجميع التزاماته المتعلقة بالمعاملات ذات الشأن.

(أ ج) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار

تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي يمولها المالكين وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة. كما يتم تخصيص جميع الإيرادات المولدة من تمويل هذه الأصول من قبل حسابات الاستثمار لصالح العملاء، بعد اقتطاع المخصصات، واحتياطي مخاطر الاستثمار، واحتياطي معادلة الأرباح، وحصة المضارب من الأرباح، والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم احتساب بعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

(أ د) تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

يتم تحويل الموجودات بالقيمة العادلة بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة بالقيم المتفق عليها.

(أ هـ) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تستخدم المجموعة بعض أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على غرار المشتقات) للتحوط الاقتصادي من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. يتم احتساب هذه الأدوات مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد، ويعد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. القيمة العادلة لأداة التحوط تعادل أسعارها السائدة في السوق أو تستند إلى عروض أسعار الوسيط. يتم الإفصاح عن الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة كموجودات، والأدوات ذات قيم سوقية سالبة يتم الإفصاح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي.

في ظروف معينة تدخل المجموعة في أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يتم تضمين التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم تخصيصها والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد مع التغير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط والذي يمكن أن ينسب إلى مخاطر التحوط. يتم تعديل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الموجودات المتحوطة والمسبوبة إلى مخاطر التحوط مقابل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتحوطة. بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تحديدها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم احتساب جميع التغيرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أه) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (يتبع)

تحوط التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام محتسب أو معاملة تُوَّعَّ محتملة للغاية والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، ويتم احتساب الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في بيان التغيرات في حقوق الملكية، ويتم عرضها في احتياطي التحوط. يتم احتساب أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات فوراً في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة حالياً بتحوط التدفقات النقدية لإدارة مخاطر معدل الربح على المطلوبات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لمعدل الربح المتغير

لفرض تقييم ما إذا كانت هناك علاقة اقتصادية بين البند (البند) المتحوط وأداة (أدوات) التحوط، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لم يتغير كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح العالمي المتغير.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية لمعاملة تُوَّعَّ، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لن يتم تغييره كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير بفرض تقييم ما إذا كانت معاملة التُوَّعَّ محتملة للغاية وتمثل تعرضاً للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. عند تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث معاملة تُوَّعَّ محددة مسبقاً في تحوط التدفقات النقدية المتوقف، تفترض المجموعة أن التدفقات النقدية المعيارية لمعدل الربح المتغير المصنفة كتحوط لن يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معدل الربح المتغير المعياري.

ستتوقف المجموعة عن تطبيق السياسة المحددة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط (١) للبند المتحوط أو أداة التحوط عندما لا يعود عدم اليقين الناشئ عن إصلاح معدل الفائدة المعياري موجوداً فيما يتعلق بالتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الربح المتغير للبند أو الأداة المعنية أو (٢) عند توقف علاقة التحوط. بالنسبة لتقييمها المحتمل بدرجة عالية للبند المتحوط، لن تقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق السياسة المحددة عندما يكون عدم اليقين الناشئ من الإصلاح المعياري لمعدل الربح المتغير حول توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الربح المتغير المعياري للبند المتحوط، أو لم يعد موجوداً، أو عند توقف علاقة التحوط.

(أو) الإنخفاض في القيمة

يتم تقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠- "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

١. التمويلات والذمم المدينة

انخفاض القيمة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية من الأنواع التالية:

- جميع التمويلات الإسلامية وبعض الموجودات الأخرى (بما في ذلك مستحقات السلع والمراوحة)
- أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- التزامات التمويل غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- عقود الضمان المالي غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- مستحقات الإيجار وموجودات العقود
- الأرصدة مع البنوك
- أرصدة الأطراف ذوي العلاقة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة على الأدوات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وفرضيات جوهرية بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة عن ذلك).

هناك عدد من الأحكام المهمة مطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

• تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛

• تحديد معايير تعريف التعثر؛

• اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

• تحديد العدد والأوزان النسبية للسيئاريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها

• إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR)

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر في السداد بتاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الاحتساب المبدئي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل، حيث أن التصنيف الداخلي يتم حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. تحتفظ المجموعة بالتصنيف على مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة التسهيل وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة الأفراد، تقوم المجموعة حالياً بإدارة محفظة الأفراد الخاصة بها على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على محفظة الأفراد على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للتسهيلات الفردية على تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تستخدم المجموعة نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها، والتقييمات الخارجية للمخاطر، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم خبراء الائتمان، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام حكمها الائتماني الخبير، وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض قد شهد زيادة كبيرة في مخاطره الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة، ترى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تنعكس أثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً بعد تجاوز الأصل موعد استحقاقه. يتم تحديد أيام تجاوز الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقرب تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفعة الكاملة بشأنه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون اعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحققات المنتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

تصنف المجموعة أدواتها المالية في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه: -

- المرحلة ١ - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً: بالنسبة للأدوات المالية التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، وغير الضعيفة ائتمانياً عند نشوئها، تحتسب المجموعة المخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢ - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - غير ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة لكل التمويلات المصنفة في هذه المرحلة استناداً إلى بيان الاستحقاق الحقيقي/ المتوقع، بما في ذلك تسهيلات إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة.
- المرحلة ٣ - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية الضعيفة ائتمانياً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. تستخدم عملية تحديد التعثر للمرحلة ٣، لعدد أيام الاستحقاق البالغ عددها ٩٠ يوماً.

التعثر

يسعى معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ إلى مواءمة محاسبة انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخلياً في البنك. في هذا السياق، تعد "مخاطر التعثر في السداد" للأداة المالية مكوناً رئيسياً لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها بأنها متعثرة.

قطاع غير التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠):

عملاء عدا الأفراد مع الخصائص التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات التي وضعت على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم وضع "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي

التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس، أو موت المقترض (في حالة غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة ٩٠ يوماً في حالات التعثر في السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +٩٠ لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

أدرجت الشركة التابعة، بنك فيصل المحدود، معياراً إضافياً لعدد أيام الاستحقاق لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، والذي يتطلب تصنيف جميع التسهيلات التمويلية التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٦٠ يوماً أو أكثر كما في تاريخ بيان المركز المالي، ضمن المرحلة ٢، بغض النظر عن تصنيف المخاطر الائتمانية.

قطاع التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر

لن ينظر البنك في معيار الاستحقاق لمدة ٩٠ يوماً في حالات التعثر في السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +٩٠ لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويلات غير الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويلات الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- عقود الضمانات المالية: الدفقات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- التزامات التمويل غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة، في حال تم سحب الالتزام، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الضمنية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، احتماليه حدوث التعثر في السداد (PD)، الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)، عامل تحويل الائتمان (CCF) ومعدل الخصم. بالنسبة للمحافظ التي لا تتوفر فيها معلومات على مستوى الأداة، تقوم المجموعة بإجراء تقدير للخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المحددات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد (LGD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد (EAD) هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. في حال عدم توافر بيانات الاسترداد، تستخدم المجموعة تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على ممارسات السوق.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للطرف المقابل، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ القائم حالياً.

تحدد فترة التعرض الفترة التي يتم خلالها النظر في التعثر عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتماليه حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة ٢ مع الخسائر الائتمانية المتوقعة لدى الحياة).

مع مراعاة استخدام احتماليه حدوث التعثر في السداد بحد أقصى مدته ١٢ شهراً للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة جوهرية، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر في السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى، التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت لأغراض إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الحسبان المدة الأطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

دمج المعلومات التطلعية

تدمج المجموعة معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، وقياسها الخسائر الائتمانية المتوقعة. تُصدر المجموعة سنويًا بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) ووحدة التحريات الإقتصادية (EIU) في بلد التعرض ذي الصلة.

تقوم الإدارة باتخاذ قرارات حكيمية عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نموذج احتمالية التعثر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، من بين أمور أخرى، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية وأيام الاستحقاق هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب نوع المقترض، وعدد أيام الاستحقاق، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

بالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تحسب المجموعة تقديرات PiT PD وفقًا لثلاثة سيناريوهات، الحالة الأساسية، والحالة الجيدة والحالة السيئة. ثم يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المناسبة المرجحة الاحتمالية من خلال تعيين الاحتمالات، بناءً على ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو.

بالنسبة لمحفظه الشركات، ومن خلال المراجعة السنوية لمحفظه الشركات، ترصد المجموعة أداء سنويًا لحساب احتمالية حدوث التعثر في السداد يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع احتمالات حدوث التعثر في السداد هذه وفقًا لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من ١ إلى ٧). يوفر متوسط معدل التعثر في السداد لتعثر ٥ سنوات المرصود من خلال دورة احتمالية حدوث التعثر في السداد.

محفظه الأفراد مقسمة على أساس المنتجات التي تُظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس احتمالية التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر في السداد استنادًا إلى مستوى أيام الاستحقاق لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. تؤخذ بالاعتبار بيانات أيام الاستحقاق ما لا يقل عن ٥ سنوات.

يتم ضبط احتمالية التعثر في السداد المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر في السداد النهائية بشكل منفصل لمحفظه الشركات والأفراد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتساب الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي لإلغاء احتساب الأصل، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل سيتم تضمينها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي لإلغاء احتساب الأصل، يتم التعامل مع القيمة العادلة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية في وقت إلغاء الاحتساب. هذا المبلغ متضمن في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي المخضوم من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ بيانات المركز المالي، مع استعمال معدل الربح الفعلي للأصل الموجود حالياً.

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً

في تاريخ بيان المركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالكلمة المطبوعة منخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الأدلة على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر؛
- كل أو أي من التسهيلات الموضوعة على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)؛
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم عمل "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي؛
- خرق التعهدات المالية التي تعتبر جوهرية. سيحدد البنك هذه الجوهرية بناء على الأثر السلبي للخرق على التصنيف الائتماني للمدين؛
- التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس (الذي تقدم به المقترض، أو بدأه البنك ضد المقترض) وموت المقترض (في غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على البنك؛
- يقوم البنك بشطب أو عمل مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض جوهري في جودة الائتمان، بعد تحمل البنك للتعرض؛
- يقوم البنك بتحويل الالتزامات الائتمانية بمبلغ أقل من قيمتها النقدية المعادلة؛
- يوافق البنك على إعادة هيكلة متعثرة للالتزام الائتماني، حيث من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقلص الالتزام المالي الناجم عن الإعفاء المادي، أو التأجيل، أقساط السداد؛
- تشير إعادة الهيكلة المتعثرة إلى الحالات التي يقوم فيها البنك بعمل تسوية سواء بإعادة البنك أو خلاف ذلك. يعني الإعفاء تخفيض مبلغ السداد أو الربح والذي يمكن أن يشمل التأجيل إعطاء فترات سماح أو تغييرات في الأقساط تؤدي إلى تأخير الاستحقاق.
- يعتبر البنك أنه من غير المرجح أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل (أي أصل الدين أو الربح أو الرسوم أو أي مبلغ آخر)، دون اتخاذ إجراءات مثل تحقق الضمان (إذا تم الاحتفاظ به).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أو) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطمأة وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم الإفصاح عن الخسارة على الالتزامات غير المسحوبة والضمانات المالية في المطلوبات الأخرى.

شطب الأصل

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما تتوقف المجموعة عن متابعة استرداد هذه المبالغ. إذا كان المبلغ الذي سيتم شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكمة، يتم أولاً التعامل مع الفرق كزيادة في المخصص الخسارة الذي سيطبق لاحقاً مقابل إجمالي القيمة الدفترية. ويتم عكس أية مبالغ مستردة لاحقاً من مصروفات خسارة الأئتمان.

تقوم المجموعة بشطب الأصول المالية، جزئياً أو كلياً، إذا استنفذت جميع الطرق العملية لاسترداد الأموال، وخلصت لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد. المؤشرات التي تشير لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) عندما تكون طريقة المجموعة للاسترداد هي تنفيذ الرهن على الضمان وقيمة الضمان تدل بأنه لا وجود لاحتمال معقول للاسترداد الكلي. مع ذلك، يجوز للمجموعة شطب الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط التنفيذ.

(أز) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبنية أعلاه) في تاريخ رفع التقارير لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدات المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

(أح) صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للحصول - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية وتتكون من الأصول السائلة عالية الجودة، والتي عادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطمأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للحصول وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضاً لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ ط) احتياطي معادلة الأرباح

يتم تخصيص احتياطي معادلة الأرباح من الدخل الناتج من حقوق الملكية أو شبه حقوق الملكية، لغرض إدارة معدل مخاطر العائد (بما في ذلك المخاطر التجارية المنقولة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي معادلة الأرباح في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي معادلة الأرباح في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الأرباح كجزء من شبه حقوق الملكية، أو حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي معادلة الأرباح على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع، وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

(أ ي) احتياطي مخاطر الاستثمار

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناتج من حقوق ملكية المساهمين أو حاملي حسابات شبه حقوق الملكية، لغرض خلق احتياطي مقابل مخاطر الائتمان والسوق والاستثمار في الأسهم المتعلقة بشكل أساسي بالخسائر المحتملة المستقبلية المتبقية (بعد انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق ملكية المساهمين أو حاملي حسابات شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع حدث الخسارة، أو في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من شبه حقوق الملكية أو حقوق ملكية المساهمين، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "شبه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لشبه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول (يتبع)

(٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) — الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) — الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، وقابلية المقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين لمؤسسة التكافل؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) — تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٤. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٨): الهدايا والجوائز الترويجية

يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق الفوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى الفترة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

٢,٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول (يتبع)

٥) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٩) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير. يسري هذا المعيار على المؤسسات التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصادات ذات التضخم الكبير، وعلى البيانات المالية الموحدة للمؤسسة إلى حد الآثار المتعلقة بالشركة (الشركات) التابعة التي تكون عملتها (عملاتها) الوظيفية هي عملة (عملات) الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

يحدد المعيار العوامل ذات الصلة لتحديد الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

٦) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٠) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالي رقم (١٤) - الصناديق الاستثمارية"، ويحدث إطار إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وتشمل التحسينات الرئيسية الموائمة مع معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإزالة البيان المنفصل لاستثمارات المحفظة (المتضمن الآن في الملاحظات)، وإلغاء مفهوم قيمة ما في حكم النقد، وإدخال مبادئ المحاسبة لشبه حقوق الملكية.

كما يوفر المعيار إرشادات للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي لديها كيانات افتراضية متعددة أو صناديق فرعية، ويقدم متطلبات بشأن فرق صافي قيمة الأصول، ويزيل المتطلبات السابقة للحكومة وإعداد التقارير لأصحاب المصلحة، ويمنح إعفاءات من التوحيد أو المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بناءً على نموذج الأعمال الفريد ونية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٧) معيار المحاسبة المالي رقم (٥١) - المشاريع التشاركية

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٣) - (التمويل بالمضاربة) و معيار المحاسبة المالي رقم (٤) - (التمويل بالمشاركة)، ويوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر الشريك العامل والمشروع. تم توسيع نطاق هذا المعيار ليشمل أنواع إضافية من المشاريع، على سبيل المثال، المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة المفيدة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٨) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٢) - المبيعات مؤجلة التسليم: السلم والاستصناع

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٧) - السلم والسلم الموازي، معيار المحاسبة المالي رقم (١٠) - الاستصناع والاستصناع الموازي. هذا المعيار يوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري والبائع، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للسلم والاستصناع الموازيان. يتوافق هذا المعيار مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٩) سحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) - الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توجيهات تتعلق بسحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) - الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة ("التوجيهات"). بعد السحب، سيتم احتساب الاستثمار في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) - العقارات الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٦٤,٢١٣	١٧٤,٤٧١	احتياطي النقد لدى المصارف المركزية
١٤٥,٤٧٢	١٤٨,٤٣٣	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
١٦١,٦٨٥	١٦٥,٩٠٤	

٤. إيرادات السلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤٣,٥٥٦	٧١,٥٧٠	إيرادات / عقود سلع
(٢٧)	(٢٧)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
٤٣,٥٢٩	٧١,٥٤٣	

٥. عقود التمويلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٧٦٢,٨١٧	٩٣١,٠٢٧	تمويلات مرابحة وتورق
٤٦٣,٣٧٩	٥٢٦,٠٥١	تمويل مشاركة
٩١,٢٣١	١٤٣,٥٤٢	تمويلات استصناع
١,٣١٧,٤١٧	١,٦٠٠,٦٢٠	
(٨٠,٩٣٥)	(٨٠,٨٠٥)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
١,٢٣٦,٤٩٢	١,٥١٩,٨١٥	

تمويلات المرابحة تشمل قروض وسلفيات تقليدية يبلغ مجموعها ٠,٨ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ٠,٤ مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

وفيما يلي الحركة على مخصص انخفاض القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨١,٢٢٣	٨٠,٩٣٥	كما في ١ يناير
٢٥,٥١٤	١٤,٢٢٤	مخصص السنة
(١٤,٢٣٨)	(١٢,٢٤١)	مبالغ مرجعة خلال السنة
(١١,٥٩٣)	(١,٩٣٧)	المستخدم خلال السنة
١٩	(١٦٦)	فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية
٨٠,٩٣٥	٨٠,٨٠٥	كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. أوراق مالية استثمارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
٣٤٩٧٣	١٤٤٢٦	أدوات دين - غير مدرجة
١٤٠٦١	٣٠	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
٥٤٠٣٤	١٤٤٥٦	
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
٥٤٠٣٢٢	-	أدوات دين - مدرجة
٨٦٣٠٨٤٣	٨٤٦٠٨٢١	أدوات دين - غير مدرجة
١٤٠٨١٨	١٢٠٦١٦	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
٣٠٨٥١	٥٤٠٠٤	أدوات حقوق الملكية - غير مدرجة
٩٣٦٠٨٣٤	٨٦٤٠٨٤١	
(٤٠٠٦١)	(٢٠٩٥٨)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٩٣٢٠٧٧٣	٨٦١٠٨٨٣	
أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة		
٣٦٠٣٠١	٤٤٠٠٩٣	أدوات دين - مدرجة
١١٠٢٨٦	٧٠٤٥٨	أدوات دين - غير مدرجة
٤٧٠٥٨٧	٥١٠٥٥١	
(١٠٩٠٢)	-	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٤٥٠٦٨٥	٥١٠٥٥١	
٩٨٣٠٤٩٢	٩١٤٠٨٩٠	

الأوراق المالية الاستثمارية تشمل صكوكاً بمبلغ ١٢٢,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٠٨,٦ مليون دينار بحريني)، والتي تم إعادة شراؤها مع طرف مقابل آخر.

تشكل الصكوك السيادية ٩٧٪ من إجمالي أدوات الدين (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩٨٪).

تتضمن الأدوات المالية الاستثمارية وما في حكمها استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها ٣,٤ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ١ مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

فيما يلي الحركة في مخصصات انخفاض القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٠٠٤٥	٥٠٩٦٣	كما في ١ يناير
١٠٩٨١	٨	مخصص السنة
(٢٠١٣١)	(٢٠٤٩٥)	مبالغ مرجعة خلال السنة
-	(٤٨٠)	المستخدم خلال السنة
٦٨	(٣٨)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
٥٠٩٦٣	٢٠٩٥٨	كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (٢٣) تراتبية لتقنيات التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لتقنيات التقييم قابلة للرصد عدمه. المدخلات القابلة للرصد تعكس معلومات السوق المستقاة من مصادر مستقلة؛ في حين ان المدخلات غير القابلة للرصد تعكس فرضيات السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقا تراتبية القيمة العادلة التالية:

المستوى ١ - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى ٢ - مدخلات قابلة للرصد لموجودات ومطلوبات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المرتبة ١ إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى ٣ - مدخلات للاستثمارات لا تستند على بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

تتطلب التراتبية استخدام معلومات السوق القابلة للرصد إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للرصد ذات الصلة في تقييماتها كلما كان ذلك ممكناً.

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	-	١,٤٢٦	-	١,٤٢٦
أدوات حقوق الملكية	٣٠	-	-	٣٠
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات دين	-	٨٤٥,٤٨٢	-	٨٤٥,٤٨٢
أدوات حقوق الملكية	١٢,٥٩١	-	٣,٨١٠	١٦,٤٠١
	١٢,٦٢١	٨٤٦,٩٠٨	٣,٨١٠	٨٦٣,٣٣٩
استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
أدوات دين	٤٢,٦٧١	٧,٤٨١	-	٥٠,١٥٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	-	٣,٩٧٣	-	٣,٩٧٣
أدوات حقوق الملكية	١٠,٦١	-	-	١٠,٦١
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات دين	-	٩١٦,٧٣٦	-	٩١٦,٧٣٦
أدوات حقوق الملكية	١٣,٨٠٤	١,٧١٠	٥٢٣	١٦,٠٣٧
	١٤,٨٦٥	٩٢٢,٤١٩	٥٢٣	٩٣٧,٨٠٧
استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
أدوات دين	٣٣,٩٨٢	٩,٣٨٤	-	٤٣,٣٦٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

مطابقة المستوى ٣

أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		
٢٠٢٥	٢٠٢٤	
٥٢٣	٧٠٥	كما في ١ يناير
		مجموع الأرباح المحتسبة في:
٢	(١٨٢)	- بيان الدخل
١,٥٨٢	-	- حقوق الملكية
١,٧٠٣	-	إعادة تصنيف
٣,٨١٠	٥٢٣	كما في ٣١ ديسمبر

٧. الاستثمار في الشركات الزميلة

الاستثمار في الشركات الزميلة وكما هو معدل لحصة المجموعة من نتائجها تحتوي على:

غير مدرج:	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	نسبة المساهمة	بلد التأسيس	طبيعة النشاط
صندوق فيصل حلال أمداني	١,٨٠٦	٤	٩١٢	١	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي لنمو الادخار	٩٠٨	١٢	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السيادي FISIP-1	٩٠٦	٥٠	١,١١١	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي التقدي	٤٢٩	٠	٣٦٩	١	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل لتخصيص الأصول - ٣	١٣٦	١٠٠	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد - سوق المال	٧٣	١٢	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد - دين	٧١	٢٦	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم	٦	-	٧	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم ٢	٦	١	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للنمو المالي FISIP-1	-	-	٥	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي محمود مدت Plan-1	٥	-	٥	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السيادي FISIP-11	-	-	٢	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
أخرى	٢	-	-	-	باكستان	صندوق استثمار مشترك
	٤,٣٤٨		٢,٤١١			

خلال السنة، زادت الشركة التابعة للمجموعة من حصتها في هذه الصناديق، وبالتالي تم تصنيفها كشركات زميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤٧,٣٧٣	٦٨,١٠٦	ذمم مدينة
٧,٥٤١	٦,٨٤٩	مستحقات من أطراف ذوي علاقة (إيضاح ٢٠)
٥,١١٦	٣,١٤٢	ضرائب - مؤجلة
٥,١٧٨	٥,٧٠١	ضرائب - حالية (ضرائب مدفوعة مقدماً)
٩٢٥	١,٤٣٩	موجودات مستحوز عليها مقابل مطالبات
٦٦,١٣٣	٨٥,٢٣٧	
(١٤,٣٠٥)	(١٤,٤٦٩)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٥١,٨٢٨	٧٠,٧٦٨	

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٦,٤٣٧	١٤,٣٠٥	كما في ١ يناير
٩٤	٢٦٠	مخصص السنة
(٢,٢٨٢)	(٩٥)	مبالغ مرجعة خلال السنة
٥٦	(١)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
١٤,٣٠٥	١٤,٤٦٩	كما في ٣١ ديسمبر

٩. عقارات قيد التطوير

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣٦,٣٦٠	٣٦,٣٦٠	أرض
١٧,٤١٤	١٧,٧٣٥	تكاليف التطوير
٥٣,٣٧٤	٥٣,٩٩٥	

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات ومحطات الكهرباء وتكاليف التصميم والإشراف. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية ليست أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة ضرورياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠. ممتلكات ومعدات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
٣١٠٢٦٧	(٩٦٧)	٣٢٠٢٣٤	٣٦٠٤٧٨	(٢٥)	٣٦٠٥٠٣
٧٠٨٥٨	(٦٠٩٤٧)	١٤٠٨٠٥	٩٠٥٥٤	(٨٠٢٧٨)	١٧٠٨٣٢
١٦٠٦٠٤	(١٨٠٥٥٣)	٣٥٠١٥٧	١٧٠٨٢٨	(٢٠٠٣٥٣)	٣٨٠١٨١
٧٠٠٥٣	(٨٥٦)	٧٠٩٠٩	٨٠٤٦٧	(٢٠٠٦١)	١٠٠٥٢٨
١٩٠١٨٧	(١٣٠٧٣٢)	٣٢٠٩١٩	٢١٠٥٣٠	(١٥٠٤٤٤)	٣٦٠٩٧٤
٨١٠٩٦٩	(٤١٠٠٥٥)	١٢٣٠٠٢٤	٩٣٠٨٥٧	(٤٦٠١٦١)	١٤٠٠٠١٨

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قيمة مخصص الاستهلاك ٧ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤,٨ مليون دينار بحريني).

١١. موجودات غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٠٣٧٠	١٠٣٥٢	الشهرة	
٥٧٤	٣٥٦	علاقات العملاء	
٥٩٨	٢٢٧	إيداعات أساسية	
٣٠٨٠٩	٣٠٢٧٧	البرمجيات وموجودات غير ملموسة أخرى	
٦٠٣٥١	٥٠٢١٢		

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قيمة مخصص الاطفاء ٣,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,١ مليون دينار بحريني).

القيمة الدفترية للشهرة تم توزيعها على الوحدات المدرجة للتد كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٠٣٧٠	١٠٣٥٢	بنك فيصل المحدود	
١٠٣٧٠	١٠٣٥٢		

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للنقد بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع (FVLCTS). تم تحديد حسابات VIU باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. بالنسبة لحسابات FVLCTS، تم استخدام طريقة الشركات المقارنة المتعددة (CCM)، حيث تم النظر في السعر إلى القيمة الدفترية المتعددة للبنوك الإسلامية المدرجة العاملة في المنطقة. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد للتأكد من معقولية VIU و FVLCTS ويتم تسجيل التعديل الناتج، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢. حسابات جارية للعملاء

الحسابات الجارية للعملاء تشمل رصيد يتعلق بأحد العملاء مقابل بمبلغ ٧٠,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٠,٥ مليون دينار بحريني) والذي يخضع للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٣٦٠٨٧	٤٠٤٩٥٨	مبالغ مستحقة لمصارف
١٢٠٢٠٦	١٢٠٦٥٩	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٦٤٨٠٢٩٣	٤١٧٠٦١٧	

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ ١٥٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٥٨,٢ مليون دينار بحريني) من طرفين مقابلين خاصين للعقوبات بموجب الولايات المتحدة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى مبلغ ١٢٢,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٠٨,٦ مليون دينار بحريني)، والتي تتكون من اتفاقيات إعادة الشراء مع طرف مقابل آخر.

١٤. المطلوبات الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٠١٠٠٧٨	٨١,٤٢٤	الذمم الدائنة
٢١٠٧١٦	٢٤,٨٣١	التزامات إيجار تتعلق بأصول حق الاستخدام
١٤,٩٧٣	١٢,٣٨٥	مصرفات مستحقة
١٨,٩٣٠	٦,٩٥٩	ضرائب - مؤجلة
١٥٦,٦٩٧	١٢٥,٥٩٩	

١٥. شبه حقوق الملكية

تتكون شبه حقوق الملكية مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤٨٠,٣٥٠	٧٢٧,٠٨٥	حسابات مضاربة - شركات
١٨٨,٥٠٨	٢٩٠,٥٢٤	حسابات مضاربة - مؤسسات مالية
٢٨٠,٩٤٨	٢٩٧,٦٥٧	حسابات مضاربة - أفراد
٩٠,٢٥٤	١٠,٢٩٧	وكالات من مؤسسات مالية
(٤٧)	(٧,٢٠١)	حركة القيمة العادلة وصرف العملات الأجنبية من الاستثمارات العائدة لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (١)
٩٥٩,٠١٣	١,٣١٨,٣٦٢	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. شبه حقوق الملكية (يتبع)

تستخدم المجموعة الأموال المذكورة أعلاه للاستثمار في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٤٧,١٠٧	١٤٦,٢٩٣	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
١١٨	-	ودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٧١٢,١٦٦	١,٠٦٩,٠٩٤	عقود التمويلات
-	-	موجودات أخرى
٩٩٠,٦٢٢	١,٠٢٠,٩٧٥	استثمارات في حقوق الملكية (١)
٩٥٩,٠١٣	١,٠٣١,٨٠٣	

(١) اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣، يتضمن وعاء المضاربة غير المقيمة للشركة الأم تخصيصاً لاستثماراتها في الشركات التابعة، كونها تشكل جزءاً من مجموعة الموجودات المدرة للدخل التي تدعم حسابات الاستثمار في المضاربة. تماشياً مع متطلبات معايير المحاسبة المالية، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن احتياطات تحويل العملات الأجنبية والقيمة العادلة الناشئة عن توحيد شركة تابعة أجنبية العائدة إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار. وفي حين أن هذه الإسناد يكون عند مستوى التوحيد، فإن وعاء شبه حقوق الملكية يأخذ في الاعتبار صافي قيمة الموجودات للاستثمار في شركة تابعة لغرض تخصيص الموجودات على أوعية المضاربة. يتم احتساب أي تغييرات لاحقة في قيمة صافي الاستثمارات في بيان الدخل وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار على التوالي.

موجودات شبه حقوق الملكية للبنك الأم تشمل أيضاً الاستثمارات في شركته المصرفية التابعة (راجع (١) أعلاه)، وبالتالي تم الإفصاح عن توزيع الموجودات حسب الملكية وفقاً لذلك.

توزيع الدخل حسب الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
ممولة من شبه			ممولة من شبه			
المجموع	حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	المجموع	حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	
الدخل						
١٤٧,٩٠٣	١٤٢,٦٢٠	٥,٢٨٣	١٢١,٤٤٢	١١٦,١٩٩	٥,٢٢١	الدخل من عقود التمويلات
١٧٧,٨٣٦	١٧٧,٧٢٣	١١٣	١٣٨,٤٢٧	١٣٦,٥١٣	١,٩١٤	الدخل من استثمارات
٢٤٠,١٩	١٦,٩٩٣	٧,٠٣٦	٢٨٠,٢٨٢	٢٢,٤١٩	٥,٨٦٣	إيرادات أخرى - صافي
(٧,٤٤٠)	-	(٧,٤٤٠)	(٧,١١٣)	-	(٧,١١٣)	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وغير المالية
٣٤٢,٣١٨	٣٣٧,٣٣٦	٤,٩٨٢	٢٨١,٠١٦	٢٧٥,١٣١	٥,٨٨٥	صافي الدخل
١٢٦	١٢٦	-	٣٥٧	٣٥٧	-	الحصة من أرباح شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣٤٢,٤٤٤	٣٣٧,٤٦٢	٤,٩٨٢	٢٨١,٣٧٣	٢٧٥,٤٨٨	٥,٨٨٥	إجمالي الدخل
٧١,٥٢٨	-	٧١,٥٢٨	٧٩,٤٠١	-	٧٩,٤٠١	المصروفات التشغيلية
٧,٩٧٢	-	٧,٩٧٢	١,٠٢١	-	١,٠٢١	الإستهلاك والإطفاء
٧٩,٥٠٠	-	٧٩,٥٠٠	٨٩,٦١١	-	٨٩,٦١١	إجمالي المصروفات
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والدخل العائد لشبه						
٣٦٢,٩٤٤	٣٣٧,٤٦٢	(٧٤,٥١٨)	١٩١,٧٦٢	٢٧٥,٤٨٨	(٨٣,٧٢٦)	حقوق الملكية والضرائب
(٨,٩٣٨)	(٨,٨٢٥)	(١١٣)	٣٣٩	٧١٢	(٣٧٣)	مخصصات الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي
-	(١٢٧,٨٢٦)	١٢٧,٨٢٦	-	(١٣٦,٨١٥)	١٣٦,٨١٥	حصة المجموعة كمضارب ووكيل
٢٥٤,٠٠٦	٢٠٠,٨١١	٥٣,١٩٥	١٩٢,١٠١	١٣٩,٣٨٥	٥٢,٧١٦	الربح قبل الدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضرائب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. شبه حقوق الملكية (يتبع)

حركة الاحتياطيات المنسوبة إلى شبه حقوق الملكية كما يلي:

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع
١٣٤,١٣٠	(٣٨١)	(٥٥)	(١٢٤,٧٤١)	(٤٧)
(٦٤,٨٢٢)	-	-	-	(٦٤,٨٢٢)
-	(١٤٠,٩٩)	-	-	(١٤٠,٩٩)
-	٦٩٣	(٦٩٣)	-	-
(٧٦)	(٤٣)	(٦)	٨٩٢	٧٦٧
٦٤,٢٣٢	(٨٣٠)	(٧٥٤)	(١١٤,٨٤٩)	(٧٤,٢٠١)

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع
٤,٩٦٤	(٨٤)	(١٦٧)	(١٤٤,٨٧٥)	(١٠٤,١٦٢)
٨٤,١٤٥	-	-	-	٨٤,١٤٥
-	(٣٨٦)	-	-	(٣٨٦)
-	-	١٠٦	-	١٠٦
٢١	٨٩	٦	٢٤,١٣٤	٢٤,٢٥٠
١٣٤,١٣٠	(٣٨١)	(٥٥)	(١٢٤,٧٤١)	(٤٧)

بلغ متوسط معدل العائد الإجمالي فيما يتعلق بشبه حقوق الملكية ٧,٢٪ سنوياً لعام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٩,٣٪) منها ٥,٨٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٥,٧٪) تم توزيعها على المستثمرين وتم تخصيص الرصيد إما كمخصص لانخفاض القيمة، ورسوم إدارية بمبلغ ٣٦ ألف دينار بحريني (نصل إلى ٢,٥٪ من إجمالي المبلغ المستثمر سنوياً لتغطية المصروفات الإدارية والمصروفات الأخرى المتعلقة بإدارة هذه الأموال) و/أو احتفظت بها المجموعة كحصة من الأرباح بصفتها كمضارب.

١٦. رأس المال

عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال
٧,٥٤٠,٠٠٠	٧٥٤,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ مجموع رأس مال البنك الصادر والمدفوع بالكامل ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١٠٠ فلس للسهم وبقيمة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني. يملك الرئيس التنفيذي السابق سهم واحد وشركة الاثمار القابضة ش.م.ب تملك بقية الأسهم. رأس مال البنك مقوم بالدينار البحريني.

بما أن البنك غير مدرج، قام البنك بمنح أسهم افتراضية للموظفين وتم احتسابها بناء على صافي قيمة موجودات البنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم الافتراضية الممنوحة للموظفين ١٨,٧ مليون سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٧,٢ مليون سهم) منهم ٢,٤ مليون سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٦ مليون سهم) كأسهم افتراضية غير مكتسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدينار البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٧. الاحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٤٠١٨	٢٤٤٥٨	احتياطي قانوني
١٤٧٨٧	١٤٧٨٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٩٤٩٨١	٩٤٩٨١	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة
٩٥١	٩٥١	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(٦٦٤٧٠٨)	(٦٦٤٧٠٨)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
(٥١٤٩٧١)	(٥١٤٥٣١)	

١٨. حصص غير مسيطرة

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة ١٠٠٪ من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حقوق الملكية للمساهمين الآخرين في الشركات التابعة فتسمى حصص غير مسيطرة.

الجدول التالي يلخص الحصص غير المسيطرة للمساهمين في حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
حصص غير	حصص غير	مسيطرة %	مسيطرة %	
٥١٤٣٣٧	٥١٤٤٧٠	٣٣	٣٣	بنك فيصل المحدود
٤٤٢٤٢	٤٤١٨٠	٨	٨	صندوق دلمونيا للتطوير ١
٥٢	٣١	٥٠	٥٠	سكننا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (م)
٥٥٤٦٣١	٥٥٤٦٨١			

إن الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد البالغة ١٠ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨,٧ مليون دينار بحريني) تمثل حصة المساهمين غير المسيطرين من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

١٩. الدخل من عقود التمويل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤١٤٢١٥	٤٤٤٨٠٥	الدخل من تمويلات المراجعة والتورق
١٠٤٨٠٢	٩٤٥١٦	الدخل من تمويلات الاستصناع
٩٥٤٨٨٦	٦٧٤٠٩٩	الدخل من تمويل مشاركة
١٤٧٤٩٠٣	١٢١٤٤٢٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠. الدخل من الاستثمارات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣٤١٩٣	٢٤٩٣٥	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة
١٦٥٠٧٣٥	١٢٤٠٤٦١	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٨٠٥٦٢	١٠٠٨٠٦	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٣٤٦	٢٢٥	الدخل من الاستثمارات العقارية
١٧٧٠٨٣٦	١٣٨٠٤٢٧	

٢١. إيرادات أخرى - صافي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٨٠٨٧٢	٢٣٠٥٧٧	إيرادات خدمات مصرفية
٢٠٥٠٠	٣٠٦٢١	الدخل من إيداعات السلع
٢٠٥٩٢	٢٤٦	أرباح صرف العملات الأجنبية
٥٥	٨٣٨	إيرادات أخرى
٢٤٠٠١٩	٢٨٠٢٨٢	

٢٢. المصروفات التشغيلية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣٩٠٧٧١	٣١٠٤٦٤	الرواتب والمنافع الأخرى
٢٩٠٩٣٢	٣٦٠٥٧٥	مصروفات مكتبية
٢٠٥٩٤	٢٠٧٣٥	رسوم مهنية
٩٠٢٣١	٨٠٦٢٧	مصروفات إدارية أخرى
٧١٠٥٢٨	٧٩٠٤٠١	

٢٣. مخصص الانخفاض في القيمة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٣٩٠١٥٧	١٣٢٠٨٩٥	في ١ يناير
٢٧٠٥٨٩	١٤٠٤٩٢	مخصص السنة*
(١٨٠٦٥١)	(١٤٠٨٣١)	المرجع خلال السنة
(١١٠٠٩٣)	(٢٠٤١٧)	المستخدم خلال السنة
(٣٠١٠٧)	(٢٠٥)	فروق تحويل العملات الأجنبية
١٣٢٠٨٩٥	١٣٠٠٩٣٤	كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٣. مخصص الانخفاض في القيمة (يتبع)

المخصصات المستخدمة خلال السنة تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنة المتعلقة بالمرحلة ٣.

* في سنة ٢٠٢٤، يشتمل مخصص الفترة على مبلغ ١١,٦ مليون دينار بحريني ناتج عن خسارة التعديل من إعادة هيكلة تعرض سيادي لإحدى الشركات التابعة. فيما يلي توزيع مخصصات إنخفاض القيمة على كل من الموجودات على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨٠,٩٢٥	٨٠,٨٠٥	عقود التمويلات
٢٧	٢٧	إيداعات سلع لدى المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية
٥,٩٦٣	٢,٩٥٨	أوراق مالية استثمارية
١٤,٣٠٥	١٤,٤٦٩	موجودات أخرى
٥,٨٨٠	٥,٨٨٠	استثمارات عقارية
٣٦,٧٩٥	٣٦,٧٩٥	موجودات غير ملموسة
١٣٣,٨٩٥	١٣٠,٩٣٤	

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمانية للتمويلات والذمم المدينة. ما لم يذكر خلاف ذلك للموجودات المالية، فإن المبالغ المذكورة في الجدول تمثل المبالغ الدفترية الإجمالية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى				
٧١,٥٥٧	-	-	-	٧١,٥٥٧
إجمالي التعرضات				
(٢٧)	(٢٧)	-	-	(٢٧)
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة				
٧١,٥٥٤٣	-	-	-	٧١,٥٥٤٣
صافي التعرضات				
عقود التمويل				
١,٣٥٣,٣١٩	١٧١,١٧٢	٧٦,١٢٩	١٠٦,٠٠٦	١,٦٠٦,٦٢٦
إجمالي التعرضات				
(٢٧,٧٢٥)	(٢,٢٣٨)	(٥٠,٨٤٢)	(٨٠,٤٨٥)	(١٥٠,٢٩٠)
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة				
١,٣٢٥,٥٩٤	١٦٨,٩٣٤	٢٥,٢٨٧	١٠٥,١٩٨	١,٦٢٥,٠١٣
صافي التعرضات				
موجودات أخرى				
٦٨,٩٥٥	٢,٦٤٣	١٣,٦٣٩	٨٥,٢٣٧	٩٠,٤٧٤
إجمالي التعرضات				
(٨٢٨)	(٢)	(١٣,٦٣٩)	(١٤,٤٦٩)	(١٥,٩٣٨)
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة				
٦٨,١٢٧	٢,٦٤١	-	٧٠,٧٦٨	٧١,٥٣٦
صافي التعرضات				
مجموع إجمالي التعرضات				
١,٤٩٣,٨٤٤	١٧٣,٨١٥	٨٩,٧٦٨	١٠٧,٥٧٤	١,٨٦٥,٠٠١
ناقصاً: مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة				
(٢٨,٥٨٠)	(٢,٢٤٠)	(٦٤,٤٨١)	(٩٥,٣٠١)	(١٨٦,٦٠٢)
مجموع صافي التعرضات				
١,٤٦٥,٢٦٤	١٧١,٥٧٥	٢٥,٢٨٧	١٠٦,٢٧٣	١,٦٦٨,٤٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٣. مخصص الانخفاض في القيمة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى				
إجمالي التعرضات	٤٣,٥٥٦	-	-	٤٣,٥٥٦
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٧)	-	-	(٢٧)
صافي التعرضات	٤٣,٥٢٩	-	-	٤٣,٥٢٩
عقود التمويل				
إجمالي التعرضات	١,٠٨٧,٨٢٥	١٥٠,٦٩٧	٧٨,٨٩٥	١,٣١٧,٤١٧
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٧,٠٤٠)	(٥,٧٢٧)	(٤٨,١٥٨)	(٨٠,٩٢٥)
صافي التعرضات	١,٠٦٠,٧٨٥	١٤٤,٩٧٠	٣٠,٧٣٧	١,٢٣٦,٤٩٢
موجودات أخرى				
إجمالي التعرضات	٥٢,٥٥٩	-	١٣,٥٧٤	٦٦,١٣٣
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٣١)	-	(١٣,٥٧٤)	(١٤,٣٠٥)
صافي التعرضات	٥١,٨٢٨	-	-	٥١,٨٢٨
مجموع إجمالي التعرضات	١,٠٨٣,٩٤٠	١٥٠,٦٩٧	٩٢,٤٦٩	١,٣٢٧,١٠٦
ناقصاً: مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٧,٧٩٨)	(٥,٧٢٧)	(٦١,٧٣٢)	(٩٥,٢٥٧)
مجموع صافي التعرضات	١,٠٥٦,١٤٢	١٤٤,٩٧٠	٣٠,٧٣٧	١,٢٣١,٨٤٩

تتضمن المرحلة ١ تحت عنوان "المخاطر المقبولة (٤-٦)" التمويل المقدم إلى الشركة التابعة للمجموعة، أي بي كابيتال، بمبلغ ٣٢٤,٠٦ مليون دينار بحريني. نشأ هذا التمويل في ٢ يناير ٢٠١٧ كجزء من إعادة التنظيم وفقاً لاجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) المنعقد في ٢٨ مارس ٢٠١٦ حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. السابق إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين للفصل بين الأصول الأساسية وغير الأساسية، بحيث تحتفظ أي بي كابيتال بالأصول غير الأساسية. التمويل مضمون من خلال الأصول الأساسية لـ أي بي كابيتال ويستند الاسترداد على بيع هذه الأصول الأساسية من خلال خطة بيع الأصول المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

كجزء من سياسة المجموعة المرحلية لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاحتساب المبدئي، قامت المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد في تاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الاحتساب المبدئي. تم تحليل العوامل التالية كجزء من هذا التقييم:

- استند استرداد التمويل عند الاحتساب المبدئي على بيع الأصول الأساسية من قبل أي بي كابيتال.
 - يرجع التأخير في بيع الأصول الأساسية بشكل رئيسي إلى جائحة COVID-19. يعتبر مدفوعات المبلغ الأساسي والأرباح جارية.
 - تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل سيناريوهات الإجهاد المختلفة ووقع الانخفاض في القيمة الناتج في نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية.
- وبناءً على ذلك، خلُصت المجموعة إلى أنه لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان الناتجة عن التعرض منذ الاحتساب المبدئي، وتصنيف التمويل أعلاه في المرحلة ١ مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٤. ضرائب

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣٦,٥٩٢	٤٠,٦٢٥	ضرائب حالية
(٢٤,٢٠٠)	(٢٤,٢٩١)	ضرائب مؤجلة
٣٤,٣٩٢	٣٨,٣٣٤	

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض المناطق الأجنبية التي تمارس في نطاقها المجموعة أنشطتها. وتوضع تقديرات لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات الضرائب على الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى هذا الفرق.

ذمم الضرائب الحالية المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
(٤,٠٨٣)	٥,٢٤١	في ١ يناير
(٣٦,٥٩٢)	(٤٠,٦٢٥)	مخصص السنة
٢٢,٠٩٠	٤٨,٢٣٠	المدفوعات
٢٣,٨٢٦	(٧,١١٢)	فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
٥,٢٤١	٥,٧٣٤	في ٣١ ديسمبر

مطلوبات الضرائب المؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
(١,٥٠٦)	(١٣,٨١٤)	في ١ يناير
٢,٢٠٠	٢,٢٩١	مخصص السنة
(١٤,٣٦٤)	٧,٦٠٥	التغيرات الناتجة عن احتياطي القيمة العادلة
(١٤٤)	١٠١	فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
(١٣,٨١٤)	(٣,٨١٧)	في ٣١ ديسمبر

نماشياً مع متطلبات قواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية، سنت مملكة البحرين وأصدرت المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي") في ١ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي يُدخل ضريبة حد أدنى محلية إضافية تصل إلى ١٥٪ على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت المقيمة في البحرين ضمن المجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

وفقاً لتقييم المجموعة لدى انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية على المجموعة، فقد قُيِّمت وخلصت إلى أنها خارج نطاق أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية على الدخل في البحرين أو القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية") لسنة ٢٠٢٥. والسبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة.

وبناءً على ذلك، فإنها لا تتوقع أن تخضع لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية للسنة المالية الحالية (٢٠٢٥). بناءً على تقييم المجموعة، حددت المجموعة أنها ستكون في نطاق انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٦.

معدل الضريبة الفعلي للشركة التابعة الأجنبية هو ٥٣,٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥٤,٤٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على قطاعين رئيسيين وهما:

- (أ) أعمال مصرفية للأفراد / الشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.
- (ب) إدارة الموجودات / الاستثمار المصرفي، حيث يقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الضرس الاستثمارية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
أعمال			أعمال		
إدارة الموجودات			إدارة الموجودات		
/ الاستثمارات			/ الاستثمارات		
المجموع			المجموع		
٣٤٢,٤٤٤	٥,٢٣٤	٣٣٧,٢١٠	٢٨١,٣٧٣	٤,١٣٩	٢٧٧,٢٣٤
٧٩,٥٠٠	٤,٧٢٦	٧٤,٧٧٤	٨٩,٦١١	٥,٢٤٥	٨٤,٣٦٦
٢٦٢,٩٤٤	٥٠٨	٢٦٢,٤٣٦	١٩١,٧٦٢	(١,١٠٦)	١٩٢,٨٦٨
(٤٣,٢٣٠)	(٣٩١)	(٤٢,٩٣٩)	(٣٧,٩٩٥)	(٦١١)	(٣٧,٢٨٤)
(٢٠٠,٨١١)	-	(٢٠٠,٨١١)	(١٣٩,٣٨٥)	-	(١٣٩,٣٨٥)
١٨,٨٠٣	١١٧	١٨,٩٢٠	١٤,٣٨٢	(١,٧١٧)	١٦,٠٩٩
إجمالي الدخل التشغيلي					
إجمالي المصروفات					
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية					
المخصصات والضرائب الخارجية					
صافي الدخل لشبه حقوق الملكية					
صافي الدخل للسنة					
المنسوبة إلى:					
مساهمي البنك					
حصص غير مسيطرة					
١٠,١٤٢	٢١٢	٩,٩٣٠	٤,٤٠٣	(١,٢٦١)	٥,٦٦٤
٨,٦٦١	(٩٥)	٨,٧٥٦	٩,٩٧٩	(٤٥٦)	١٠,٤٣٥
١٨,٨٠٣	١١٧	١٨,٩٢٠	١٤,٣٨٢	(١,٧١٧)	١٦,٠٩٩
٢,٦٢٥,٠٥٠	٧٠,٧٧٨	٢,٥٥٤,٢٧٢	٢,٩٠١,٥٧٥	٦٩,٩٦٠	٢,٩٧١,٥٣٥
٢,٥١٨,٨٨٢	١١,٩٩٣	٢,٥٣٠,٨٧٥	٢,٩٧٩,٥٥٤	١١,٢٨٤	٢,٩٩٠,٨٣٨

يشتمل المجموعة على قطاعين جغرافيين وهما: الشرق الأوسط وآسيا:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
الشرق الأوسط			الشرق الأوسط		
آسيا			آسيا		
المجموع			المجموع		
٣٤٢,٤٤٤	٣٣١,٩٠٣	١٠,٥٤١	٢٨١,٣٧٣	٢٧١,٥٠٣	٩,٨٧٠
٧٩,٥٠٠	٦٩,٨٣٠	٩,٦٧٠	٨٩,٦١١	٧٩,٥٣٢	١٠,٠٧٩
٢٦٢,٩٤٤	٢٦٢,٠٧٣	٨٧١	١٩١,٧٦٢	١٩١,٩٧١	(٢٠٩)
(٤٣,٢٣٠)	(٤١,٨٩٢)	(١,٤٣٨)	(٣٧,٩٩٥)	(٣٠,٤٩٧)	(٧,٤٩٨)
(٢٠٠,٨١١)	(١٩٢,١٣٢)	(٨,٦٧٩)	(١٣٩,٣٨٥)	(١٢٩,١٧٠)	(١٠,٢١٥)
١٨,٨٠٣	٢٨,٠٤٩	(٩,٢٤٦)	١٤,٣٨٢	٣٢,٣٠٤	(١٧,٩٢٢)
إجمالي الدخل التشغيلي					
إجمالي المصروفات					
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية					
المخصصات والضرائب الخارجية					
ناقصاً: صافي الدخل لشبه حقوق الملكية					
صافي الدخل للسنة					
المنسوبة إلى:					
مساهمي البنك					
حصص غير مسيطرة					
١٠,١٤٢	١٨,٤٣٠	(٨,٢٨٨)	٤,٤٠٣	٢١,٤٩٨	(١٧,٠٩٥)
٨,٦٦١	٩,٦١٩	(٩٥٨)	٩,٩٧٩	١٠,٨٠٦	(٨٢٧)
١٨,٨٠٣	٢٨,٠٤٩	(٩,٢٤٦)	١٤,٣٨٢	٣٢,٣٠٤	(١٧,٩٢٢)
٢,٦٢٥,٠٥٠	٢,٠٩٦,٧٥٦	٥٢٨,٢٩٤	٢,٩٠١,٥٧٥	٢,٣٥٢,٩٢٣	٥٤٨,٦٥٢
٢,٥١٨,٨٨٢	١,٩٩٤,٦٤٤	٥٦٩,٢٣٨	٢,٩٧٩,٥٥٤	٢,٢٠٠,٧٠٦	٥٩٠,٢٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. الزكاة

يقوم المساهمون بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح وكذلك المستثمرون في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة وشبه حقوق الملكية، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

٢٧. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣٢,٥٥٤	٣٦,٢٥٥	موافقات ومصادقات
٢١٥,٦٨٦	٣٤٩,٠٣٣	ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء
٥,٥٧٨	١٤,٨٢٥	مطالبات عملاء ومطالبات أخرى
٢٥٣,٨١٨	٤٠٠,١١٣	

التزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٧٣,٤٩٥	٧٧٣,٣٠٢	تسهيلات غير مسحوبة وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها في سياق العمل الاعتيادي. بناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع الالتزام المقدّر الناتج عن هذه القضايا لا يعتبر جوهرياً لبيان المركز المالي للمجموعة، كون المجموعة قد رفعت دعاوى متقابلة ضد هذه الأطراف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٨. تمرکز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها شبه حقوق الملكية وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإثشاءات	الحكومة والخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٦٥,٩٠٤	-	-	-	-	-	-	١٦٥,٩٠٤
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	٧١,٥٤٣
عقود التمويلات	٣٠٢,٩٥٢	٦٠٦,٥٨٣	٢١,٦٣٤	٣٩٩,١٢٥	٩١,٨٤١	٨٩,١٩٤	٨,٤٩٦	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٤٥,٦٩٤	٩,٥٢١	-	٨٥٩,٦٧٥	-	-	-	٩١٤,٨٩٠
استثمارات في شركات زميلة	٤,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	٤,٣٤٨
موجودات أخرى	٢,٩٤٧	٣٤,٩٧٩	٧,٩٩٦	٨,٨١٢	١٦,٠٢٣	-	١١	٧٠,٧٦٨
استثمارات عقارية	-	-	١,٢٤٣	-	-	-	-	١,٢٤٣
عقارات قيد التطوير	-	-	٥٣,٩٩٥	-	-	-	-	٥٣,٩٩٥
موجودات ثابتة	٩٣,٦٦٦	-	١٩١	-	-	-	-	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	٤,٧١٩	-	-	-	-	-	٤٩٣	٥,٢١٢
إجمالي الموجودات	٦٩١,٧٧٣	٦٥١,٠٨٣	٨٥,٠٤٩	١,٢٦٧,٦١٢	١٠٧,٨٦٤	٨٩,١٩٤	٩,٠٠٠	٢,٩٠١,٥٧٥
حسابات جارية للعملاء	٢٠٤,٣١٠	٣٦٤,١٠١	٥٤,٤٣٥	٨٨,٢٩٣	١٩٧,٤٤٩	٥,٩٢٨	١٤,٨٦٠	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤١٤,٤٧٣	-	-	-	-	-	٣,١٤٤	٤١٧,٦١٧
المطلوبات الأخرى	٧٩,٢٩٥	-	١,٠٥٨٤	٢٥,٨٠٩	١,٤٠٩	-	٨,٥٠٢	١٢٥,٥٩٩
إجمالي المطلوبات	٦٩٨,٠٧٨	٣٦٤,١٠١	٦٥,٠١٩	١١٤,١٠٢	١٩٨,٨٥٨	٥,٩٢٨	٢٦,٥٠٦	١,٤٤٧,٢٥٩٢
شبه حقوق الملكية	٣٩٣,١١٣	٢٨٥,٢٤٠	٣٠,٧٠٣	٣١١,٧٦٨	٢٥٩,٨٥٠	١٤,١٠٩	٢٣,٥٧٩	١,٣١٨,٣٦٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١,٠٩١,١٩١	٦٤٩,٣٤١	٩٥,٧٢٢	٤٢٥,٨٧٠	٤٥٨,٧٠٨	٢٠,٠٣٧	٥٠,٠٨٥	٢,٧٩٠,٩٥٤
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٦٥,٧٦٥	٦٤٨,٥٣٦	١,٠٩٤٧	١٥٠,٧٣٣	-	٦٦,٤٦١	٣,٠٩٧٣	١,٠١٧٣,٤١٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤								
إجمالي الموجودات	٦٥٥,٢٧٧	٤٤٥,٠٨٤	٩٨,٠٠٥	١,٢٣٨,٥٧٤	٩٧,٤٩٠	٧٩,٧٤٨	١٠,٨٧٢	٢,٦٢٥,٠٥٠
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١,٠٨٠,٢٨٠	٥٥٣,٥٣٥	٨٢,٥٥١	٤٧٣,٠٩٦	٢٣٩,٦٣٧	٦,٤٦٦	٨٣,٣١٧	٢,٥١٨,٨٨٢
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٠٦,٤٧٤	٥١٢,٠١٩	١٢,٤٩٨	١١٨,٣١٥	١,٩٦٣	٧٠,٨٧٤	٥,١٧٠	٩٢٧,٣١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٨. تمرکز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	آسيا	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٤٦,٢٩٣	١٩,٦١١	-	-	١٦٥,٩٠٤
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٧١,٥٤٣	-	-	٧١,٥٤٣
عقود التمويلات	١,١٧١,٨٦٣	٣٤٧,٢٢٤	٧٢٨	-	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٨٧٠,٢٧٤	٤٤,٦١٦	-	-	٩١٤,٨٩٠
استثمارات في شركات زميلة	٤,٣٤٨	-	-	-	٤,٣٤٨
موجودات أخرى	٦٣,١٨٠	٧,٥٧٢	١٦	-	٧٠,٧٦٨
استثمارات عقارية	-	١,٢٤٣	-	-	١,٢٤٣
عقارات قيد التطوير	-	٥٣,٩٩٥	-	-	٥٣,٩٩٥
موجودات ثابتة	٩٣,٦٦٦	١٩١	-	-	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	٣,٢٩٩	١,٩١٣	-	-	٥,٢١٢
إجمالي الموجودات	٢,٣٥٢,٩٢٣	٥٤٧,٩٠٨	٧٤٤	-	٢,٩٠١,٥٧٥
حسابات جارية للعملاء	٧٩٩,٦٠١	٥٨,٦٩٥	٧٠,٩٨٣	٩٧	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٦٦,٨٩٢	٢٥٠,٧٢٥	-	-	٤١٧,٦١٧
المطلوبات الأخرى	١٠٠,٤٩٠	٢٥,١٠٩	-	-	١٢٥,٥٩٩
إجمالي المطلوبات	١,٠٦٦,٩٨٣	٣٣٤,٥٢٩	٧٠,٩٨٣	٩٧	١,٤٧٢,٥٩٢
شبه حقوق الملكية	١,١٣٣,٧٢٣	١٨٣,٠٩٤	١,٣٢٣	٢٢٢	١,٣١٨,٣٦٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٢,٢٠٠,٧٠٦	٥١٧,٦٢٣	٧٢,٣٠٦	٣١٩	٢,٥٧٩,٠٩٥
مطلوبات طارئة والتزامات	١,٠١٦,٠٦٩	١٢,٧٢٣	-	-	١,٠٢٨,٧٩٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
إجمالي الموجودات	٢,٠٩٦,٧٥٦	٥٢٧,٥٥٦	٧٣٨	-	٢,٦٢٥,٠٥٠
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١,٩٤٩,٦٤٤	٤٨٩,٨٧٠	٧٢,٧٦٢	٦,٦٠٦	٢,٥١٨,٨٨٢
مطلوبات طارئة والتزامات	٩٠,٢٠١	٢٥,٣٠٣	-	-	١١٥,٥٠٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة البنك تعرضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة الخطر أو مجموعة من المخاطر. تعتبر المخاطر أساسية في الأعمال المصرفية، وهذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وبالتالي فإن هدف البنك هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في البنك لتحديد وتحليل هذه المخاطر وتحديد أدوات تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة. يراجع البنك سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل مستمر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

يتم إدارة المخاطر من قبل إدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية للمجموعة. إن أهم أنواع المخاطر التي تحددها المجموعة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. تتضمن مخاطر السوق ومخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان الأهم والأكثر انتشاراً في البنك. البنك يأخذ التعرض لمخاطر الائتمان وهو خطورة بأن الطرف الآخر لا يسدد الالتزامات المالية وذلك يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. المخاطر الائتمانية تنشأ من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد و الودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية. هناك مخاطر ائتمانية من التسهيلات خارج المركز المالي مثل الضمانات، خطابات الاعتماد، القبول والالتزامات لتقديم الائتمان. مراقبة وتحكم المخاطر الائتمانية تتمتع من قبل قسم إدارة المخاطر الذين يحددون المسميات والحدود لتمويلات البنك والتسهيلات التي تظهر خارج الميزانية العمومية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اتباع نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية وبالتالي تشديد معايير منح الائتمان للقطاعات المتأثرة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب التأثير المحتمل للبيئة التجارية الصعبة على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييم الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المرهقة وتعهيدات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. كما وضعت المجموعة تدابير طارئة تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وهي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة والقابلة للرصد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يلتزم البنك بنسبة كفاية رأس المال المطلوبة، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ونسب تغطية السيولة (LCR).

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناتجة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السوق على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة التي تشرف عليها لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر العملات

تتعرض موجودات ومطلوبات المجموعة لمخاطر العملات، بما في ذلك شبه حقوق الملكية، على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٦,٤١٦	١٢٦,٦٩٨	١٢,٣٢٣	٢,٦١٧	٢,٥٥٦	٤,٢٩٤	١٦٥,٩٠٤
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	-	٧١,٥٤٣	-	-	-	٧١,٥٤٣
عقود التمويلات	٣٢٤,٩٠٠	١,١٢٠,٧٩٢	٧٤,١٢٣	-	-	-	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٥٢٣	٨٧٠,٣٧٤	٤٤,٠٩٣	-	-	-	٩١٤,٨٩٠
استثمارات في شركات زميلة	-	٤,٣٤٨	-	-	-	-	٤,٣٤٨
موجودات أخرى	٤,١٧٨	٦٣,٢٩٠	٣,٠٥١	٣٠	٥	٢١٤	٧٠,٧٦٨
استثمارات عقارية	-	-	١,٢٤٣	-	-	-	١,٢٤٣
عقارات قيد التطوير	-	-	٥٣,٩٩٥	-	-	-	٥٣,٩٩٥
موجودات ثابتة	-	٩٣,٦٦٦	١٩١	-	-	-	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	٢٣٠	٢,٣٠٠	١,٦٨٢	-	-	-	٥,٢١٢
إجمالي الموجودات	٣٤٦,٢٤٧	٢,٢٨٢,٣٦٨	٢٦٢,٢٤٤	٢,٦٤٧	٣,٥٦١	٤,٥٠٨	٢,٩٠١,٥٧٥
حسابات جارية للعملاء	١١٧,٥٠٤	٧٥٠,٣١١	٤٤,٦١٩	٦,٨١٣	٣,٣٢٨	٦,٨٠١	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١١٦,٣٥٤	١٦٤,٤٨٢	٥,٥٧٥	٣٦٠	١٢٨,٦٩٧	٢,٢٤٩	٤١٧,٦١٧
المطلوبات الأخرى	-	١٠٠,٥٠١	١٩,٩٧٤	٤٩٠	٤,٠٥٢	٥٨٢	١٢٥,٥٩٩
إجمالي المطلوبات	٢٣٣,٨٥٨	١,٠١٥,٢٩٤	٧٠,١٦٨	٧,٥٦٣	١٣٦,٠٧٧	٩,٦٣٢	١,٤٧٢,٥٩٢
شبه حقوق الملكية	٦٠,٥٦٨	١,٠٩٣,٨١٢	١٥٨,٩٣٩	١,٨٣١	-	٢,٢١٢	١,٣١٨,٣٦٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٢٩٤,٤٢٦	٢,١٠٩,١٠٦	٢٢٩,١٠٧	٩,٣٩٤	١٣٦,٠٧٧	١٢,٨٤٤	٢,٧٩٠,٩٥٤
مطلوبات طارئة والتزامات	٤١٩,٥٨٩	٦٦٩,٩٠٤	١٢,٧٢٣	١٧,٢٩٩	٣١٧	٥٣,٥٨٣	١,٠١٧٣,٤١٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٤٧,٨٩٥	٢,٠٦١,١٦٧	٢٢٩,٨٢٥	٨٢,٠٤١	٤٦٠	٣,٦٦٢	٢,٦٢٥,٠٥٠
إجمالي الموجودات	١٧٤,٥١١	١,٨٩٨,١٦١	٢٠٤,٩٦٢	١١٣,٧٢٣	١٢٧,٥٢٥	-	٢,٥١٨,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٣٢٦,٨٣٠	٥٢٤,٦١٤	٢٥,٣٠٣	٢٤,١٤٥	١,٩٠٨	٢٤,٥١٣	٩٢٧,٢١٣
مطلوبات طارئة والتزامات							

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر العملات (يتبع)

مع فرض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن اثر مخاطر العملة على بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية بناءً على تغيير معقول هو كالتالي:

دولار امريكي	يورو	روبية باكستانية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣,١١٩	٦,٧٤٧	١٧٣,٢٦٢	مجموع التعرض للعملات
٠,٤٩%	١,٥٠%	٤,٥٧%	التغيير المعقول
١٥	١٠١	٧,٩١٨	مجموع الأثر على الدخل / حقوق الملكية

دولار امريكي	يورو	روبية باكستانية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٢٢,٨٤٧	٣١,٦٨٢	١٦٣,٠٠٦	مجموع التعرض للعملات
٠,٤٢%	٢,١٤%	٤,٢٢%	التغيير المعقول
٩٦	٦٧٨	٦,٨٧٩	مجموع الأثر على الدخل / حقوق الملكية

تم التوصل إلى أساس حساب التغيير المعقول من خلال مقارنة السعر الفوري لصرف العملات بالمقارنة مع الأسعار الآجلة لسنة واحدة للفترة ذاتها.

تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأهمها هو تأمين التعرض من خلال ضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمانات ليس شرطاً مسبقاً للائتمان، فإن التعرضات مضمونة كلياً أو جزئياً كخط دفاع ثان. لدى البنك سياسة تخفيف مخاطر الائتمان توفر إرشادات حول أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الأصول. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري اعتماداً على نوع الضمان. لقد تم إثبات الصلاحية القانونية للوثائق المستخدمة للضمان وقابليتها للتنفيذ من قبل موظفين مؤهلين، بمن فيهم المحامون وعلماء الشريعة.

تدعم محفظة البنك الائتمانية أنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والنقد والضمانات. يفضل البنك ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك، يتم قبول أنواع الضمان الأخرى بشرط أن يتم تقييم هذه الضمانات بشكل معقول.

تقييم الضمانات

عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، فإن قيمتها ستتغير على مدار فترة زمنية بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والمعدات متقادمة بسبب التطورات التقنية، وبسبب مرور الوقت، وبسبب الزيادة في توافر ضمانات مماثلة. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات ربع سنوية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم العقارات مرة واحدة على الأقل كل عامين، ويتم تقييم الأصول الخاصة من نوع السفن والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمان بعد تعيين مستويات مختلفة من التخفيضات اعتماداً على نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان. يجب تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المستوى ٢ والمستوى ٣ سنوياً.

تمركز الضمانات

وضع البنك حدود داخلية لتجنب الإفراط في التمرکز على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى محكمة لقبول الضمانات كتخفيف لمخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السمعة

تُعرّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء، أو الأطراف المقابلة، أو المساهمين، أو المستثمرين، أو حاملي الديون، أو محلي السوق، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، أو الجهات التنظيمية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المجموعة على الحفاظ على العلاقات التجارية الحالية، أو إقامة علاقات تجارية جديدة، والوصول المستمر إلى مصادر التمويل. لقد وضعت المجموعة إطار عمل، وحددت العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سمعته. تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة المجموعة المؤسسية، وهي متضمنة كجزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال للشريعة. هذا التعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

من خلال إطار تحكم ومراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها، فإن الإنفاذ قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقص أو التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل؛ أو
- من الفشل في التعرف على أو معالجة التغييرات في ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تصفية الأصول بسرعة وبأقل خسارة في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل، وتتم إدارة التمويل والسيولة بشكل مركزي من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO). تم تصميم سياسات المجموعة للسيولة لضمان وفائها بالتزاماتها عند استحقاقها، من خلال ضمان قدرتها على توليد أموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع أموال فورية دون تكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تركيز مصادر التمويل ويضمن تنوع مصادر التمويل بشكل مناسب.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. متوسط نسبة تغطية السيولة على مدار ٩٠ يوماً محتسب وفقاً لمتطلبات دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي واجبة التطبيق على البنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كما يلي:

متوسط الرصيد		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٧٤٦,٠١٠	٦٤٠,٩١٤	مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة
٦٨٥,٦٥٣	٦١٦,٧٤٦	صافي التدفقات النقدية
٪١٠٩	٪١٠٤	نسبة تغطية السيولة ٪
٪١٠٠	٪١٠٠	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

عززت المجموعة من مراقبة السيولة ومتطلبات التمويل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

بيان الاستحقاقات التعاقدية (بناءً على جدول السداد) لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك شبه حقوق الملكية هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٦٥,٩٠٤	-	-	-	-	١٦٥,٩٠٤
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣	-	-	-	-	٧١,٥٤٣
عقود التمويلات	٨١,٠٤٨	٣١٠,٢٥٩	٤٤٩,٧٢٧	٥٤٣,٨٣٣	١٣٤,٩٤٨	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٤١٢	٢٢٢,٦٠٩	٦١٦,٨٣٠	٧٥٠,٠٣٩	-	٩١٤,٨٩٠
استثمارات في شركات زميلة	-	-	٤,٣٤٨	-	-	٤,٣٤٨
موجودات أخرى	٣٨,٩٨٣	١١,٩٩٢	٩,٨٥٨	٢,٤٧٤	٧,٤٦١	٧٠,٧٦٨
استثمارات عقارية	-	-	-	١,٢٤٣	-	١,٢٤٣
عقارات قيد التطوير	-	-	-	٥٣,٩٩٥	-	٥٣,٩٩٥
موجودات ثابتة	١,٢١٢	٣	١٥,٣٦٣	٢٠,٣٠٩	٥٦,٩٧٠	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	-	-	١,٤٦٠	٣,٣٠٠	٤٥٢	٥,٢١٢
إجمالي الموجودات	٣٥٩,١٠٢	٥٤٤,٨٦٣	١,٠٩٧,٥٨٦	٧٠٠,١٩٣	١٩٩,٨٣١	٢,٩٠١,٥٧٥
حسابات جارية للعملاء	٨٥٨,٩٦٠	-	-	-	٧٠,٤١٦	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٠٧,٤٣٢	٤٦,٠٣٦	٢٤,٧٧٩	٤٥٠,٠٣٥	١٩٤,٣٣٥	٤١٧,٦١٧
المطلوبات الأخرى	٥٤,٩٧١	٤٤,٨٥٢	١,١٣٧	٥,١٠٦	١٩,٥٣٣	١٣٥,٥٩٩
إجمالي المطلوبات	١,٠٢١,٣٦٣	٩٠,٨٨٨	٢٥,٩١٦	٥٠,١٤١	٢٨٤,٢٨٤	١,٤٤٧٢,٥٩٢
شبه حقوق الملكية	٩٥٢,١٨٨	١٥٤,٧٢٠	١٨٩,٦٥٣	٢١,٨٠١	-	١,٣١٨,٣٦٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١,٩٧٣,٥٥١	٢٤٥,٦٠٨	٢١٥,٥٦٩	٧١,٩٤٢	٢٨٤,٢٨٤	٢,٤٧٩,٠٩٥٤
صافي الموقف	(١,٠٦١,٤٤٤٩)	٢٩٩,٢٥٥	٨٨٢,٠١٧	٦٢٨,٢٥١	(٨٤,٤٥٣)	١١٠,٦٢١
مطلوبات طارئة والتزامات	٨١٨,٤٧٢	١٩٧,٢٨٦	١٤٦,٩٦٧	١٠,٢٧٢	٤١٨	١,١٧٣,٤١٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤٧٠,٥٨٥	٢٨٤,٣٠٦	٢٨٢,٣٧٨	١,٣٥٩,٧٦٣	٢٢٨,٠١٨	٢,٦٢٥,٠٥٠
إجمالي الموجودات	٢,٠٤٨,٨٩٢	٦٣,٤٣٩	٣٠٩,٣٤٢	٢٥,٧٤٣	٧١,٤٦٦	٢,٥١٨,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	(١,٥٧٨,٣٠٧)	٢٢٠,٨٦٧	(٢٦,٩٦٤)	١,٣٣٤,٠٢٠	١٥٦,٥٥٢	١٠٦,١٦٨
صافي الموقف	٦٣٠,٢٧٠	١٦٤,٦٣١	١١٦,٢٠٤	١٤,٩٣٨	١,٢٧٠	٩٢٧,٣١٣
مطلوبات طارئة والتزامات						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان

تعتبر التمويلات المتعثرة الغير مدفوعة لأكثر من ٩٠ يوم وبشكل متحفظ، كغير مؤدية. ولا يتم ادراج الربح الناتج عن هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد. فيما يلي تفاصيل التعرضات للتمويلات المتعثرة والمستحقة المتعلقة بالمجموعة وحسابات الاستثمار المطلقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إجمالي التعرض
٦٧,٦٦٠	٩٤,٥٧٣	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
٧٨,٨٩٥	٧٦,١٢٩	تعرضات تمويلات غير مؤدية
١٤٦,٥٥٥	١٧٠,٧٠٢	
القيمة العادلة للضمانات		
٧٩,٩٣٧	٨٣,١٣٢	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
٤١,٧٧٢	٣٣,٧٧٧	تعرضات تمويلات غير مؤدية
١٢١,٧٠٩	١١٦,٩٠٩	

تعرضات التمويل المؤدية للمجموعة تشمل تسهيلات معاد هيكلتها خلال السنة، وهي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	تمويلات معاد هيكلتها
٤٨,١٩١	١٠,٦٨٢	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثير بالأسعار المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	-	-	-	-	-	١٦٥,٩٠٤
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣	-	-	-	-	٧١,٥٤٣
عقود التحويلات	٦٢٥,٨٩٧	٢٢٦,٧٣٦	٢٩٩,٥١٨	٣٠٣,٧٩٩	٦٠,١٦١	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٩٨,٨١٥	٧,٠١٣	٥٥٠,٠٩٥	١٨٦,٦٩٣	٥٢,٧٦٦	٩١٤,٨٩٠
موجودات أخرى	٦١٤	٦١٤	٦١٤	٧,٩٠٣	٦,٤٩٠	٧٠,٧٦٨
إجمالي الموجودات المالية	٧٩٦,٨٦٩	٢٣٤,٠٣٦	٨٥٠,٢٢٧	٤٩٨,٠٣٩	١١٩,٤١٧	٢,٧٤٢,٩٢٠
حسابات جارية للعملاء	-	-	-	-	-	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية	٢٧٠,٨١٥	٤٠,٦٨١	٢٤,٧٧٩	٨١,٣٤٢	-	٤١٧,٦١٧
مؤسسات أخرى	-	-	-	-	-	١٢٥,٥٩٩
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	١٢٥,٥٩٩
إجمالي المطلوبات المالية	٢٧٠,٨١٥	٤٠,٦٨١	٢٤,٧٧٩	٨١,٣٤٢	-	١,٤٧٢,٥٩٢
شبه حقوق الملكية	٢٢٣,٦٠١	١٦٨,٧٥٩	٢٨٩,٩٤١	٤٣٠,٢٠٨	٢٠٥,٨٥٣	١,٣١٨,٣٦٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٤٩٤,٤١٦	٢٠٩,٤٤٠	٣١٤,٧٢٠	٥١١,٥٥٠	٢٠٥,٨٥٣	٢,٧٩٠,٩٥٤
إجمالي فارق إعادة التسعير	٣٠٢,٤٥٣	٢٤,٩٢٣	٥٣٥,٥٠٧	(١٣,١٥٥)	(٨٦,٤٣٦)	(٤٨٠,٣٤)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧١٢,٣٤٢	١٨٩,٦٥٢	٦٨٥,٣١٠	٥١٧,٢٠٨	٩٤,١٠٢	٢,٤٧٧,٠٢٦
إجمالي الموجودات المالية	٧٥٥,٤١٧	٦٢,٣٢٧	٢٦٦,٣٠٧	٣٢٧,٠٢٣	١٩٥,٢٥٨	٢,٥١٨,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	(٤٢٠,٧٥)	١٢٧,٣٢٥	٤١٩,٠٠٣	١٩٠,٢٨٥	(١٠١,١٥٦)	(٤١,٨٥٦)

دولار امريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي
٥١,٥٩١	٧٦,٢٩٦	١٣٩,٦٣٨
%٠,٨٥	%٢,٥٠	%٠,٠٠
٤٣٩	٢٠٦٧٠	-

دولار امريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي
٧٣,١٥٤	٧٥,٣٠٤	١٢٧,٩٨٥
%٠,٦٥	%١٠,٢٠	%٠,٠٠
٤٧٦	٧,٦٨١	-

تم التوصل إلى أساس حساب التحويل المعقول من خلال مقارنة سعر الإقراض بين البنوك في بداية ونهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر تشتمل الأطراف ذوي العلاقة على ما يلي:

- أ. أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛
- ب. المساهمين الرئيسيين في البنك والشركة الام الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛
- ج. الشركات الزميلة للبنك؛
- د. الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذوي العلاقة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الإلتزامات بين الأطراف ذوي العلاقة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر. يتم اعتماد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سنوياً من قبل مجلس الإدارة، وتتم هذه المعاملات بشروط متفق عليها مع مجلس إدارة وحدات المجموعة المعنية.

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
المساهمین والشركات التابعة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات				
٣٢٤,٧٨٨	-	-	-	٣٢٤,٧٨٨
-	٤,٣٤٨	-	-	٤,٣٤٨
٦,٨٠٦	-	-	٤٣	٦,٨٤٩
المطلوبات				
٧,٩٨٢	١٨	-	-	٨,٠٠٠
١٠,٩٢	٩١٤	-	-	٢,٠٠٦
٣,٠٥٨	-	-	-	٣,٠٥٨
٢٣,٥١١	٢,٣٠٦	-	-	٢٥,٨١٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
المساهمین والشركات التابعة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات				
(٣٢٦)	-	-	-	(٣٢٦)
٥,٢٦٢	-	-	-	٥,٢٦٢
(١٠٩)	(١٣٠)	-	-	(٢٣٩)
(٦٨٦)	-	-	-	(٦٨٦)
المصروفات				
(٨٦)	-	(٧٥)	-	(١٦١)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	الموجودات
٣٢٢,٣٥٨	-	-	-	٣٢٢,٣٥٨	عقود التمويلات
٢,٤١١	-	-	٢,٤١١	-	استثمارات في شركات زميلة
٧,٥٤١	٣٧	-	-	٧,٥٠٤	موجودات أخرى
١٢,٦٤٦	-	-	٢٣	١٢,٦٢٣	المطلوبات
٣,٩٢٥	-	-	٢,٨٢٣	١,١٠٢	حسابات جارية للعملاء
٢,٧٠٧	-	-	-	٢,٧٠٧	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١٥,٥٧٠	-	-	-	١٥,٥٧٠	المطلوبات الأخرى
					شبه حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	الإيرادات
(٣٦٨)	-	-	-	(٣٦٨)	العائد إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة
٥,٣٢٣	-	-	-	٥,٣٢٣	الدخل من عقود التمويلات
(٢٤٦)	-	-	(٢٠٠)	(١٤٦)	أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(٣٨٨)	-	-	-	(٣٨٨)	إيرادات أخرى - مصروفات رسوم الإدارة
(١٦٠)	-	(٨٥)	-	(٧٥)	المصروفات
					المصروفات الإدارية والعمومية

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الضمانات مقابل تسهيلات التمويل بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها ١٦,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٢,٩ مليون دينار بحريني) متعلقة ببعض التسهيلات التمويلية لصالح المجموعة.

يحتفظ دار المال الإسلامي ترست بما يساوي ١٩٪ من ملكية البنك في بنك فيصل المحدود، لصالح المجموعة.

٣١. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس فرضية الاستمرارية بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

يلخص الجدول أدناه تكوين رأس المال التنظيمي ونسبة المجموعة للسنة المنتهية. تم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تلتزم الشركات التابعة بتوجيهات المنظمين المحليين المعنيين بإدارة رأس المال.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الشريحة الأولى
١٣٠,٢٠٣	١٤٣,٠٠٠	الشريحة الثانية
٨,٧٦٨	٩,٣٦١	إجمالي قاعدة رأس المال
١٣٨,٩٧١	١٥٢,٣٦١	مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر
١,٠٢٧,٢٧٩	١,٠٩٨,٣٩٦	معدل ملاءة رأس المال
٪١٣,٥٣	٪١٣,٨٧	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. أرباح الأسهم المقترحة

لم يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء).

٣٣. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات للمجموعة وتكبدت بعض المصروفات خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة الامتثال بأحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

للسنة المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
الإيرادات		
٣٥٨	٣٤٥	الدخل من التمويلات الأخرى
-	(٢٩)	الدخل / (الخسارة) من الاستثمارات
٢٧	٣١	إيرادات أخرى
٣٨٥	٣٣٧	إجمالي الإيرادات
(١٣٥)	(٦٦٢)	ناقصا: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٢٥٠	(٣٢٥)	إجمالي الإيرادات / (الخسارة)
المصروفات		
(١٠٢٥٨)	(١٠٤٩٦)	المصروفات الإدارية والعمومية
-	-	الإستهلاك والإطفاء
(١٠٢٥٨)	(١٠٤٩٦)	إجمالي المصروفات
(١٤٠٠٨)	(١٠٨٢١)	صافي الخسارة قبل مخصصات الانخفاض في القيمة والضرائب الخارجية
٢٠١٢٢	٢٠٢١٢	مخصص انخفاض القيمة (صافي)
١٠١١٤	٣٩١	صافي الربح قبل الضرائب الخارجية
(٦١٤)	(٣٥٩)	ضرائب خارجية
٥٠٠	٣٢	صافي ربح السنة
المنسوبة إلى:		
٣٢٣	٢١	مساهمي البنك
١٦٧	١١	حوص غير مسيطرة
٥٠٠	٣٢	

٣٤. المسؤوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأعمال الخير ومؤسسات خيرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٥. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة واجبة التطبيق المتفق عليها مع مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الموضوعة للبنك. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو ١٠٠٪. تم حساب NSFR كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)					
البند	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المتاح:					
١ رأس المال:	١٤٣٠٠٠٠	-	-	٩٠٣٦٧	١٥٢٠٣٦٧
٢ رأس المال التنظيمي	١٤٣٠٠٠٠	-	-	-	١٤٣٠٠٠٠
٣ أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	٩٠٣٦٧	٩٠٣٦٧
٤ وداائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:	-	٨٥٢٠٧٥٩	٣٤٠٦٤٨	٤٠١٢٦	٨٠٥٠٩٧١
٥ وداائع مستقرة	-	٦٢٠٧٦٧	٨١٢	٣١	٦٠٠٤٣١
٦ وداائع أقل استقراراً	-	٧٨٩٠٩٩٢	٣٢٠٨٣٦	٤٠٠٩٥	٧٤٥٠٥٤٠
٧ تمويلات بالجملة:	-	٤٢٢٠١٨٩	٧٩٠٠٤٩٣	٣٢٥٠٩٣٩	٩٥٧٠٣٣٠
٨ وداائع تشغيلية	-	-	-	-	٣٤٠٣٣٦
٩ تمويلات أخرى بالجملة	-	٤٢٢٠١٨٩	٧٩٠٠٤٩٣	٣٢٥٠٩٣٩	٩٣٢٠٩٩٤
١٠ مطلوبات أخرى:	-	٢٦٦٠٤٨٧	-	١٢٠٥٥٣	١٢٠٥٥٣
١١ نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية	-	٢٠٠٨٨	-	-	-
١٢ جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٦٤٠٣٩٩	-	١٢٠٥٥٣	١٢٠٥٥٣
مجموع التمويل المستقر المتاح					
١٣					١٠٩٢٨٠٢٢١
التمويل المستقر المطلوب:					
١٤ مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	٤٢٠٠٣٦
١٥ وداائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
١٦ تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:	-	٦٤٣٠٧٧٨	١٠٥٠٣٤٨	٨٠٠٠٣٠٧	٩٩٨٠٠٢٣
١٧ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	-
١٨ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وبنمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١٩٠٨٠٠	٦٠٠٥٤	٨٠٩٢٨	١٤٠٩٣٥
١٩ نمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وبنمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وبنمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٦٢٣٠٩٧٨	٩٩٠٢٩٤	٥٣٣٠٤٠٣	٨١٥٠٢٨
٢٠ بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:	-	-	-	٢٢٢٠٧٣٨	١٤٤٠٧٧٩
٢١ القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:	-	-	-	-	-
٢٢ بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٣٤٠١٣٣	٢٢٠١٨٦
٢٣ أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	-	-	١٠١٠٥	١٠١٠٥
٢٤ موجودات أخرى	-	٢٩٨٠٩٨٠	-	-	٢٩٨٠٩٨٠
٢٥ السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-	-
٢٦ الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي	-	-	-	-	-
٢٧ موجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة	-	٣٧٢	-	-	٣٧٢
٢٨ موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل	-	٤١٨	-	-	٤١٨
٢٩ جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٩٨٠١٩٠	-	-	٢٩٨٠١٩٠
٣٠ بنود خارج الميزانية العمومية	-	١٠١٣٦٠٩٧٤	-	-	٥٦٠٨٤٩
٣١ مجموع التمويل المستقر المطلوب	-	-	-	-	١٠٣٩٥٠٨٨٨
٣٢ نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	١٣٨٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣.٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة (يتبع)

يتم حساب نسبة التمويل المستقر الصافي NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة واجبة التطبيق المتفق عليها مع مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الموضوعة للبنك. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو ١٠٠٪. تم حساب NSFR كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على النحو التالي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
مجموع القيمة الموزونة				
التمويل المستقر المتاح:				
١ رأس المال:	١٣٠,٢٠٣	-	-	٨,٧٦٨
٢ رأس المال التنظيمي	١٣٠,٢٠٣	-	-	-
٣ أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	٨,٧٦٨
٤ ودائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:	-	٧١٥,٣٩١	١٠١,٩٣٦	٢,٣١٢
٥ ودائع مستقرة	-	٥٢,٠٠٥	٥١,٤٦٥	٣٧
٦ ودائع أقل استقراراً	-	٦٦٣,٣٨٦	٥٠,٤٧١	٢,٣٧٥
٧ تمويلات بالجملة:	-	٦٤٧,٢٠٩	٢٢٢,٣٨٧	٣٤٧,٠١٩
٨ ودائع تشغيلية	-	-	-	-
٩ تمويلات أخرى بالجملة	-	٦٤٧,٢٠٩	٢٢٢,٣٨٧	٣٤٧,٠١٩
١٠ مطلوبات أخرى:	-	٤٩٣,٤٦١	-	٢٠,٩٦١
١١ نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية	-	٥,٨٧٤	-	-
١٢ جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٤٨٧,٥٨٧	-	٢٠,٩٦١
١٣ مجموع التمويل المستقر المتاح	-	-	-	١,٤٧٥,٣٨٣
التمويل المستقر المطلوب:				
١٤ مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	٤٥,٨٦٠
١٥ ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-
١٦ تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:	-	٥٥٢,٦٣٠	٧٤,٨١٥	٦٧٨,١٩٢
١٧ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
١٨ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	٣٤,٨٤٧	٨,٢٥٩	٦,٦٣١
١٩ تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٥١٧,٧٨٣	٦٦,٥٥٦	٥١,٠٦٥
٢٠ بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٢٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:	-	-	-	١٣١,٨٦١
٢١ القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:	-	-	-	-
٢٢ بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٢٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢٧,٩٣١
٢٣ أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	-	-	١,١١٤
٢٤ موجودات أخرى	-	٢٩٩,٣٤٢	-	-
٢٥ السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-
٢٦ الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي	-	-	-	-
٢٧ موجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة	-	-	-	-
٢٨ موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل	-	١,١٧٥	-	-
٢٩ جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٩٨,١٦٧	-	٢٩٨,١٦٧
٣٠ بنود خارج الميزانية العمومية	-	٧٥٤,٧٩٥	-	٣٧,٧٤٠
٣١ مجموع التمويل المستقر المطلوب	-	-	-	١,٢٣٠,١٣٦
٣٢ نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	١٢٠٪

٣.٦. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على الربح أو مجموع حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات

١١٧	المقدمة	١
١١٧	إطار عمل بازل ٣	٢
١١٧	إدارة رأس المال	٣
١١٨	الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي	٤
١١٨	مكونات رأس المال النظامي	٥
١٢١	معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال	٦
١٢١	إدارة المخاطر	٧
١٢٧	إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية	٨
١٢٨	إجمالي التعرضات للائتمان:	٩
١٢٩	التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان	١٠
١٢٩	التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان	١١
١٣٠	تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل:	١٢
١٣٠	أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان	١٣
١٣١	التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة	١٤
١٣١	التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية	١٥
١٣١	تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال السنة	١٦
١٣٢	التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال	١٧
١٣٢	مخاطر السوق	١٨
١٣٤	الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية	١٩
١٣٤	مخاطر العملات	٢٠
١٣٤	وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية	٢١
١٣٥	مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية	٢٢
١٣٦	مخاطر التشغيل	٢٣
١٣٨	الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي	٢٤
١٣٨	مخاطر السيولة	٢٥
١٤٢	مطلوبات قانونية طارئة والالتزام	٢٦
١٤٢	مخاطر التبادل التجاري	٢٧
١٤٢	إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لشبه حقوق الملكية	٢٨
١٤٣	متوسط نسبة العائد المنصَح عنه لودائع المضاربة العامة	٢٩
١٤٣	الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار	٣٠
١٤٣	إفصاحات أخرى	٣١

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١. المقدمة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة في هذا الجزء وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في وحدة الإفصاح العام من الدليل الإرشادي الصادر عنه، المجلد الثاني للمصارف الإسلامية. يتم عرض الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والإيضاحات المعروضة ضمن البيانات المالية الموحدة لبنك الإنفثار ش.م.ب. (م) (بنك الإنفثار / البنك / المجموعة) للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

٢. إطار عمل بازل ٣

أصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات بازل ٣ من أجل تطبيق إطار عمل بازل ٣ لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن إطار عمل بازل ٣ يستند على أسلوب مبني على المخاطر من أجل حساب رأس المال النظامي. يتوقع من إطار عمل بازل ٣ أن يقوي ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يستند إطار عمل بازل ٣ على ثلاثة عناصر كما يلي:

- العنصر ١: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بما في ذلك حساب معدل ملاءة رأس المال.
- العنصر ٢: عمليات المراجعة الرقابية والتي تتضمن عمليات التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر ٣: انضباط السوق والذي يتضمن الإفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات المتعلقة بملاءة رأس المال.

٣. إدارة رأس المال

توفر عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال لدى بنك الإنفثار التوجيهات والمنهجيات اللازمة لتقييم متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر العنصر الأول (Pillar ١) والعنصر الثاني (Pillar ٢)، ومن ثم تضمن تلبية البنك بمتطلبات رأس المال التي فرضها مصرف البحرين المركزي نقاشياً مع وحدة كفاية رأس المال فيما يتعلق بمخاطر العنصر الأول ووحدة عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال الخاصة فيما يتعلق بجميع مخاطر العنصر الثاني. كما تضمن إدارة رأس المال أيضاً حماية القيمة الخاصة بالمساهمين وتعزيزها.

ويتبني البنك منهجاً خاصاً للعنصرين الأول والثاني لتقدير رأس المال وفقاً للتوصيات المنصوص عليها في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذا المنهج، يقوم البنك بحساب رأس المال الخاص بالعنصر الأول أو الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمنصوص عليها في وحدة كفاية رأس المال من الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي. وثانياً، يتم حساب متطلبات رأس المال الإضافية الخاصة بالعنصر الثاني على نحو منفصل استناداً إلى نهج "الإضافة"، حيث تُضاف متطلبات رأس المال الإضافية إلى متطلبات رأس المال المحسوبة للعنصر الأول، ومن ثم تُضاف إلى متطلبات رأس المال الداخلية لدى البنك وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ولضمان أن نموذج الأعمال قد تم اختياره وتحليله بدقة، يتم دعم عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال باختبار ضغوط شامل وفقاً لوحدة اختبار الضغوط من الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

ويتم تنفيذ التقييم الشامل لخطط الأعمال والميزانية بشكل مستقل من خلال إدارة المخاطر والتي تقوم من بين أمور أخرى بتقييم متطلبات رأس مال بنك الإنفثار لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية في ظل سيناريوهات عادية وصعبة. وتجرى مراقبة وضع رأس مال بنك الإنفثار بصفة دورية ويتم تقديم التقارير إلى الإدارة ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت ومجلس الإدارة.

آلية ملاءة رأس المال

بحسب متطلبات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل ملاءة رأس المال لبازل ٣ فإن طريقة حساب معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة يتلخص في ما يلي:

- التوحيد لكل بند على حدة والذي يتم تطبيقه لتعرضات المخاطر ورأس المال النظامي لجميع الشركات التابعة ضمن المجموعة مع استبعاد المصارف التابعة للبنك والتي تم تأسيسها خارج مملكة البحرين، والتي تعمل في قطاع متوافق مع بازل ٣، حيث يتم جمع التعرضات الموزونة بمخاطر، ورأس المال النظامي بشكل كلي وذلك حسب متطلبات وحدة ملاءة رأس المال ضمن كتاب قوانين مصرف البحرين المركزي.
- تعتبر جميع الاستثمارات الهامة في المؤسسات التجارية موزونة بمخاطر إذا كانت نسبتها بين ١٥٪ من إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال على المستوى الفردي و ٣٠٪ على المستوى الكلي. ويعتبر أي تعرض موزون بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪ إذا تجاوزت نسبته النطاق المذكور.
- جميع التعرضات التي تجاوزت الحد الأقصى للتعرض بحسب وحدة إدارة مخاطر الائتمان ضمن الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي هي موزونة بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي

تتلخص الطريقة المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي للتوافق مع بازل ٣ فيما يلي:

مخاطر الائتمان	الطريقة المعيارية
مخاطر السوق	الطريقة المعيارية
مخاطر التشغيل	طريقة المؤشر الأساسي

٥. مكونات رأس المال النظامي

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية العمومية تحت النطاق النظامي للتوحيد

تقوم الشركات التابعة للبنك (توحيد كل بند على حدة للأغراض المحاسبية) بالطرق التالية للأغراض النظامية

الاسم	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية	الملكية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي	طريقة التوحيد
بنك فيصل المحدود	٢,٣٥٢,٨٨٩	١٥٢,٣٥٩	٦٧	باكستان	أعمال مصرفية	التجميع
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٦٥,٢١٤	٥٤,٦٣٧	٩٢	جزر كايمان	عقارات	موزونة بمخاطر

يمثل الجدول التالي مطابقة المعلومات المالية المنشورة للعائد النظامي:

الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	٢,٩٠١,٥٧٥
خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) المؤهلة - المرحلتان ١ و ٢	٩٠,٣٦١
التجميع والاستقطاعات	٨٨,٠٦٠
الميزانية العمومية حسب العائد النظامي	٢,٩٩٨,٩٩٦

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

هـ. مكونات رأس المال النظامي (تتمه)

الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة للتقارير النظامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الموجودات	حسب البيانات المالية المنشورة	حسب المعلومات الاحترازية للبنوك الإسلامية
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	١٦٥,٩٠٤	١٦٥,٩٠٤
سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣	٧١,٥٤٣
عقود تمويل	١,٥١٩,٨١٥	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٩١٤,٨٩٠	٩١٤,٨٩٠
استثمارات في شركات زميلة	٤٣,٤٨	٤٣,٤٨
موجودات أخرى	٧٠,٧٦٨	٧٠,٧٦٨
استثمارات عقارية	١,٢٤٣	١,٢٤٣
عقارات قيد التطوير	٥٣,٩٩٥	٥٣,٩٩٥
عقارات ومعدات	٩٣,٨٥٧	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	٥,٢١٢	٥,٢١٢
خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) المؤهلة - المرحلتان ١ و ٢	-	٩,٣٦١
التجميع والاستقطاعات	-	٨٨,٠٦٠
إجمالي الموجودات	٢,٩٠١,٥٧٥	٢,٩٩٨,٩٩٦
المطلوبات وشبه حقوق الملكية		
شبه حقوق الملكية	١,٣١٨,٣٦٢	١,٣١٨,٣٦٢
المطلوبات الأخرى	١,٤٧٢,٥٩٢	١,٤٧٢,٥٩٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٢,٧٩٠,٩٥٤	٢,٧٩٠,٩٥٤
حقوق الأقلية	٥٥,٦٨١	٥٥,٦٨١
حقوق الملكية		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	(٥١,٥٣١)	(٥١,٥٣١)
أرباح مستبقة	٦,٤٧١	٦,٤٧١
خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) المؤهلة - المرحلتان ١ و ٢	-	٩,٣٦١
التجميع والاستقطاعات	-	٨٨,٠٦٠
إجمالي حقوق الملكية	٥٤,٩٤٠	١٥٢,٣٦١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٩٠١,٥٧٥	٢,٩٩٨,٩٩٦

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تتمه)

الخطوة ٣: قالب الإفصاح المشترك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المبلغ	الشريحة الأولى لرأس المال المشترك الصادر مباشرة: الأدوات والاحتياطيات:
١٠٠,٠٠٠	إصدار مباشر رأس المال العادي المؤهل (وما يعادلها لأسهم شركات غير مشتركة) بالإضافة إلى فائض الأسهم المرتبط به
(٤٥٠,٦٠)	احتياطيات وأرباح مستبقة
٨٨,٠٦٠	التجميع والاستقطاعات
١٤٣,٤٠٠	إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال العادي
١٤٣,٤٠٠	مجموع التعديلات النظامية للشريحة الأولى لرأس المال المشترك
١٤٣,٤٠٠	الشريحة الأولى لرأس المال (T١ = الشريحة الأولى لرأس المال المشترك + الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي)
	الشريحة الثانية لرأس المال: الأدوات والمخصصات:
٩,٣٦١	خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) المؤهلة - المرحلتان ١ و ٢
٩,٣٦١	الشريحة الثانية لرأس مال (T٢)
١٥٢,٣٦١	مجموع رأس المال (T٢ + TC = T١)
١٤٠,٩٨٤,٣٩٦	إجمالي الموجودات الموزونة بمخاطر
	معدلات وواقى رأس المال:
١٣,٠٢%	الشريحة الأولى لرأس المال المشترك (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
١٣,٠٢%	الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
١٣,٨٧%	نسبة ملء رأس المال
	متطلبات الواقي المحددة للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال المشترك بالإضافة إلى واقى حماية رأس المال بالإضافة إلى متطلبات واقى التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية بالإضافة إلى متطلبات واقى المصارف ذات الأهمية محلياً مُعْتَبَر عنها جميعاً كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
٢,٥	ومنها: متطلبات واقى حماية رأس المال
غير محدد	ومنها: متطلبات واقى التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية الخاصة بالبنك تحديداً
غير محدد	ومنها: متطلبات واقى المصارف ذات الأهمية محلياً
	الحد الأدنى المحلي بما في ذلك مصرف البحرين المركزي (حيثما يختلف عن بازل ٣)
٩,٠	الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال المشترك وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي
١٠,٠	الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي
١٢,٥	الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال

الشريحة الأولى معدلات الشريحة الأولى لرأس المال (شاملة وافي حماية رأس المال)	إجمالي معدلات الشريحة الأولى لرأس المال (شاملة وافي حماية رأس المال)
١٣,٠٢٪	١٣,٨٧٪
البنك موحد	
الشركات التابعة للإثمار والتي يتجاوز رأس مالها النظامي ٥٪ من رأس المال النظامي الموحد للمجموعة سواء على أساس منفرد أو على أساس التوحيد كانت كما يلي:	
١٢,٠١٪	١٤,٠١٪
بنك فيصل المحدود	

٧. إدارة المخاطر

١,٧ أهداف إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك، وإدارتها هو أمر بالغ الأهمية حتى يواصل البنك تحقيق نجاحاته والربحية. ويكمن جوهر إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز القيمة للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية من خلال تحقيق أرباح تتناسب مع المخاطر والبحث عن سبل لتقليل التأثيرات المعاكسة المحتملة على الأداء المالي للبنك. ومع مرور السنين، عمل بنك الإثمار على تطوير إدارة المخاطر تجاه كفاءته الأساسية ليظل محتفظاً بمكانته وإمكانياته في مواجهة التحديات. ولطالما كانت إدارة المخاطر في البنك تتخذ إجراءات حذرة مسبقاً بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

وقد تبنى بنك الإثمار خلق إطار متكامل لإدارة المخاطر لتحديد وبشكل استباقي وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر في قراراته وعملياته. إن إطار إدارة المخاطر في البنك مبني على التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، وكذلك على المبادئ السليمة لإدارة المخاطر الصادرة عن بنك التسويات الدولية، هذا إلى جانب اتباع أفضل الممارسات الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الشأن.

٢,٧ الاستراتيجيات والعمليات والتدقيق الداخلي

١,٢,٧ استراتيجية إدارة المخاطر

إن لائحة إدارة المخاطر ببنك الإثمار تضع الأسس لهيكل حوكمة المخاطر. وتتمثل استراتيجية المخاطر، من حيث قبولها بشكل كامل ومستويات تحملها ومنهجيات إدارتها، في سياسات المخاطر المتعددة وتقرير عملية التقييم الداخلية للملاءة رأس المال. وتتم مراجعة استراتيجية المخاطر سنوياً بما يتماشى مع استراتيجية أعمال بنك الإثمار. ويشرف مجلس الإدارة على وضع وتنفيذ أنظمة وسياسات إدارة جميع عمليات وحالات التعرض للمخاطر.

وتتم عملية إدارة المخاطر من قبل جهة رقابية مستقلة، وهي دائرة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس - إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، التشريعات والمكافآت. ويعتبر هذا القسم مكملاً بتحديد وقياس وتقييم كافة المخاطر ووضع الحدود المناسبة في إطار المعايير الشاملة لاستراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

ويتم تطبيق هيكل حوكمة محدد جيداً حيث تم توضيح مستويات السلطة بجلاء لجميع المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة المخاطرة في الأعمال قد تم وضعها من خلال مجموعة صارمة من الضوابط والفحوصات والمراقبة. وكجزء من مبادرات التحسين المستمرة، فإن بنك الإثمار يقوم بمراجعة السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالمخاطر وتطوير سياسات وإجراءات جديدة من خلال مقارنتها مقابل التغيرات والمتطلبات الجديدة للأنظمة والبيئة المحيطة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد السياسة "التقديرية للأعمال" والتي تضع صلاحيات لتقديم الموافقات على معاملات معينة.

٢,٢,٧ مخاطر الأسهم في السجلات البنكية

إن تعرض بنك الإثمار لمخاطر الأسهم في السجلات البنكية متعلق بالتعرض للاستثمارات. ولدى بنك الإثمار إدارة مخصصة للأصول، والتي تتولى إدارة الاستثمارات الحالية. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس سياسة إدارة المخاطر والتي تضع إرشادات لإدارة الاستثمارات.

وتتم مراجعة جميع التعرضات الاستثمارية سنوياً وتقدم إلى لجان الإدارة أو لجان على مستوى لجان مجلس الإدارة حسب قيمة الأصول.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تتمة)

٣,٢٧٠ معاملات المهمة - موافقة مجلس الإدارة

حيث تتطلب جميع التعرضات المالية والاستثمارية التي تزيد عن قيمة محددة موافقة مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عن قيمتها تتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣,٧ نظام تسجيل وقياس المخاطر

إن قدرة بنك الإثمار على تحمل المخاطر تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وللاضطلاع بمراقبة فعّالة لأنشطة بنك الإثمار لتكون متوافقة مع قدرته على تحمل المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة، فإنه تم تحديد عمليات قياس ومراقبة للتعرضات مقابل الحدود المنصوص عليها في سياسات إدارة المخاطر المختلفة. وقد وضعت سياسات المخاطر خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإثمار من التعرضات الكبيرة والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات. ويستخدم بنك الإثمار نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وباستثناء حدود التعرضات التي تم وضعها في السياسات، فإنه يتم تصعيد المخاطر إلى الجهة المناسبة والمخولة لذلك.

٤,٧ مخاطر الائتمان

يتم احتساب مخاطر الائتمان على رأس المال بموجب الطريقة المعيارية.

١,٤,٧ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

إن هيكل إدارة مخاطر الائتمان في بنك الإثمار يتضمن كل مستويات السلطات والهيكل التنظيمي والأفراد والأنظمة المطلوبة لتسهيل سير عمليات إدارة مخاطر الائتمان.

ولدى البنك هيكل تنظيمي محدد جيداً يوضح بشكل مفصل دور ومسؤوليات وظيفة إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

ويمتلك بنك الإثمار طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. وقد قام بنك الإثمار بوضع سياسة عامة للتمويل والتي تتناول مبادئ الأعمال الأساسية للبنك، والتي تعد أساس ثقافته الائتمانية، بالإضافة إلى توجيهات عامة للمعاملات المسموحة والممنوعة. توجد لدى البنك أيضاً سياسات موثقة جيداً تحدد منهجية تقييم الائتمان ومعايير تصنيفية لتوثيق معلومات العميل.

ويتولى بنك الإثمار إدارة مخاطر الائتمان التي قد تنشأ عن أنشطة أعماله، وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات صارمة تتعلق بتحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها والتخفيف من حدتها.

١,١,٤,٧ مخاطر ائتمان الشركات (تتضمن المؤسسات المالية)

تتمثل مخاطر ائتمان الشركات في الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. وتدار مخاطر ائتمان الشركات من خلال التقييم السليم للمخاطر الكامنة في طلب ائتمان فرد وكذلك المراجعة المستمرة لمحفظة ائتمان الشركات لضمان مطابقتها لقدرة بنك الإثمار على تحمل مخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى القيام بتحليل الائتمان بشكل دقيق، ومراقبة عقود كل طلب تمويل بدقة من قبل دائرة الائتمان.

ولدى البنك طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. حيث يتم القيام بالمراجعة المستمرة لكل حساب مع تخفيف المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق، والتي تتضمن الحصول على ضمانات وتأمينات وإحالة المستحقات. كما يتم تصنيف حسابات الشركات وفقاً لنظام تصنيف مخاطر ائتمان داخلي. وهذا يعزز عملية مراجعة الائتمان ويضمن تحديد أي تدهور لحالة الشركة في الوقت المناسب ليتم تنفيذ إجراءات تصحيحية إذا اقتضى الأمر. ويدمج نظام تقييم مخاطر الائتمان الداخلي معايير المخاطر الكمية والنوعية المستخدمة في تقييم وتصنيف العملاء من الشركات. ويوجد لدى البنك سياسة وتوجيهات لتخطيط التقييم الخارجي مقابل التقييم الداخلي.

ويوجد نظام مركزي لإدارة مخاطر ائتمان الشركات، حيث تتولى إدارة المخاطر بصفة مستقلة عملية مراجعة جميع الطلبات الائتمانية المقدمة من الشركات والمؤسسات المالية قبل موافقة الهيئات التنظيمية عليها.

جميع المخاطر الائتمانية تتم مراجعتها وتقييمها دورياً ويتم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة لأي حساب مصنّف وفقاً لسياسة المخصصات بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تتمة)

١,٥٤,٧ مخاطر ائتمان الشركات (تتضمن المؤسسات المالية) (تتمة)

فيما يتعلق بالحسابات العاملة للشركات، فإنه يتم توفير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتوجيهات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (FAS ٣٠). ويوجد لدى البنك تطبيق آلي من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى معايير ومتغيرات المخاطر المُعدة في التطبيق.

جميع متطلبات رصد المخصصات الخاصة بالتمويل وتعرضات الاستثمار تتم مناقشتها واعتمادها بواسطة لجنة رصد المخصصات في البنك.

أصول الأموال تحت الإدارة

إن سياسة الأموال تحت الإدارة تقدم توجيهات مفصلة عن الأصول المناسبة للتمويل من خلال شبه حقوق الملكية، وهي توضح أن أموال شبه حقوق الملكية سيتم استخدامها لتمويل الأصول منخفضة المخاطر.

٢,٥٤,٧ تمركز المخاطر

وضعت سياسات المخاطر في البنك خطوطاً إرشادية عريضة للحد من تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإئتمان للتعرضات الكبيرة والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات. ويستخدم بنك الإئتمان نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وفقاً لمصرف البحرين المركزي، حيث أن البنوك في البحرين ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مقترح لأحد الأطراف أو مجموعة من الأطراف المتصلة والتي تتجاوز نسبته ١٥٪ من رأس المال النظامي.

٣,٥٤,٧ إدارة المحفظة الائتمانية

إن إدارة هذه المحفظة هي جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة مخاطر الائتمان التي تمكن البنك من تقليل حدود التركيزات وتقليل التقلبات وزيادة السيولة وتحقيق عائدات أفضل. ويقوم البنك بذلك من خلال دمج استراتيجية وخطط المحفظة وتقييم الأداء وتقديم التقارير في عملية إدارة واحدة وشاملة. أما إدارة المخاطر، فهي مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة محفظة مخاطر الائتمان بالتنسيق مع إدارات الأعمال والدعم. وتبحث إدارة المخاطر عن معلومات من مختلف وحدات الأعمال والوحدات المساندة بانتظام لتنفيذ هذه المهمة. وتتعهد إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة والتحكم في هياكل الحدود وفقاً لمعايير متنوعة للمحفظة.

٤,٥٤,٧ التعرض لمخاطر الدول

يشمل إطار تقبّل المخاطر حدود التعرض لمخاطر الدول، وتتوقف هذه الحدود على تقييم الدول من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان. وتتم مراقبة التعرضات مقابل الحدود للدول باستمرار وتقدم معلومات عنها إلى لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت كل ثلاثة أشهر.

٥,٥٤,٧ التخفيف من مخاطر الائتمان

يستخدم بنك الإئتمان مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، ويعتبر تأمين التعرض عن طريق الضمانات المناسبة هو الأداة الرئيسية. وفي الوقت الذي تكون فيه الضمانات ليست شرطاً مسبقاً للائتمان، إلا أنّ جزءاً كبيراً من التعرضات القائمة مضمونة بصفة كلية أو جزئية وذلك كخط دفاعي ثاني. ولدى بنك الإئتمان سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان تتضمن توجيهات بشأن أنواع الموجودات التي قد يتم قبولها كضمان وكيفية تقييمها. وبشكل عام، فإنه يتم تقدير قيمة كل الضمانات بشكل دوري، وذلك اعتماداً على نوع الضمانات. وقد أنشئت الصلاحية القانونية وإنفاذ الوثائق المستخدمة للضمانات من قبل موظفين مؤهلين بما في ذلك محامين وعلماء الشريعة.

إنّ محفظة البنك الائتمانية مدعمة بأنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والأموال النقدية والضمانات. ويفضل البنك الضمانات المالية السائلة والقابلة للتسويق، على الرغم من أنه يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، شريطة أن تكون هذه الضمانات يمكن تقييمها بشكل معقول.

ويقبل بنك الإئتمان أنواع الضمانات التالية:

- ضمانات رئيسية
- دعم الضمان

الإفصاحات العامة (تابع)

کما فی ۳۱ دسمبر ۲۰۲۵

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تتمة)

٥,٤,٧ التخفيف من مخاطر الائتمان (تتمة)

تتكون الضمانات الرئيسية من الأصول التي تلبى الشروط الأساسية التالية:

- أن تكون الأصول (الأموال) ملموسة أو غير ملموسة؛
 - أن يسهل التعرف عليها في سوق ثانوية أخرى؛
 - أن يسهل ربط الأصول بالقيمة النقدية؛
 - أن تكون قابلة للإنفاذ قانونياً وفقاً للقوانين المعمول بها؛
- يمكن تحويل ملكيتها قانونياً للبنك وأن تكون مرهونة له وفقاً للقوانين المعمول بها؛
- أن يكون البنك مسؤولاً عن الأصول.
 - العقارات المرهونة قانونياً باسم البنك؛
- الرسوم الثابتة على الأصول المنقولة مثل المركبات والسفن البحرية والطائرات، بشرط: (١) أن تكون الرسوم قابلة للتسجيل قانونياً، أو (٢) الأصول مملوكة للبنك ومؤجرة للطرف الآخر؛
- الضمانات النقدية بما في ذلك الحجز على حسابات المضاربة التي يديرها البنك؛
 - رهن الأوراق المالية المدرجة والقابلة للتداول مثل الأسهم والصكوك والأدوات شبه النقدية المدرجة؛
 - الضمانات المالية الخاصة بالحكومة، وصندوق العمل (تمكين)، والمؤسسات المالية والمصارف ذات التصنيف الاستثماري المقبول والتي تتخذ مقرها في مملكة البحرين (بشرط توافر حدود الائتمان المعتمدة للمؤسسة المالية المصدرة للضمان)؛
 - الأدوات القابلة للتداول الصادرة عن مصارف ذات تصنيف استثماري مقبول (بشرط توافر حدود الائتمان المعتمدة للمؤسسة المالية المصدرة للأدوات). ويشمل ذلك الحوالات المصرفية، والكمبيالات / سندات السحب المقبولة في المصارف وغيرها؛
 - وسندات الدين الصادرة عن إحدى حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المدعومة بضمان منها (مثل الصكوك الإسلامية أو أذون الخزانة).
 - أي ضمان آخر تم اعتماده من مجلس الإدارة تحديداً كضمان رئيسي للتعرض.
- في حالة الموجودات المرهونة كجزء من عقود التمويلات، يعتبر البنك هذه العقارات المرهونة ضماناً بقيمة يتم تحديدها عقب تقييم هذه الموجودات. وتتفق توجيهات التقييم والخصم من القيمة السوقية الخاصة بالموجودات المرهونة مع سياسة تخفيف مخاطر الائتمان لدى البنك.
- دعم الضمان: هي الأصول التي لا تستوفي الشروط الأساسية المنصوص عليها في الضمانات الرئيسية المذكورة أعلاه. قد يقوم البنك بقبول هذه الأصول كوسيلة للسيطرة على التعرضات للمخاطر من الطرف الآخر بدلاً من إسناد القرارات الائتمانية على قيمة الأصول.
- وتعد الأصول التالية دعماً للضمان:
- التعهد أو الرهن العقاري للسلع القابلة للبيع أو الممتلكات والآلات التي يمكن تسجيلها قانونياً؛
 - رسوم ثابتة على الأصول المنقولة والتي لم يتم تسجيلها قانونياً أو يصعب تحديد قيمتها؛
 - رسوم ثانوية على العقارات والأصول المنقولة؛
 - رهن الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة مثل الأسهم والسندات؛
 - التنازل عن عوائد العقود أو الإيجارات؛
- الاستثمارات في الحسابات الاستثمارية المقيدة التي يديرها البنك باستثناء الحسابات التي حصل عليها كضمانات ضد التعرضات الحالية.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تتمة)

١,٥٠٤,٧٠٥ التخفيف من مخاطر الائتمان (تتمة)

١,٥٠٤,٧٠٥ قيمة الضمان

عند اتخاذ الضمانات فإنه يتم تحديدها بقيمة معقولة، ومع ذلك فإن هذه القيم تتغير كل فترة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما تصبح المباني والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي ونتيجة لمرور الوقت عليها ولزيادة توافر أوراق مالية مضمونة مماثلة. وتقدر قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة على أساس فصلي، أما العقارات فيتم تقييمها مرة كل سنتين على الأقل، ويتم تقييم الأصول الخاصة كالسفن البحرية والطائرات سنوياً. ويتم حساب قيمة الضمانات بعد تحديد المستويات المختلفة لقيمة الخصم من القيمة السوقية وفقاً لأنواع الضمانات، والتي تحدد في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان للبنك.

٢,٥٠٤,٧٠٥ تركيز الضمانات

لقد قام بنك الإثمار بوضع حدود داخلية لتجنب التركيز المفرط لأنواع محددة من الضمانات. كما وضع الحدود القصوى الحذرة لقبول الضمانات كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان.

٣,٥٠٤,٧٠٥ إدارة الضمانات

إن الوثائق المتعلقة بالضمانات المقدمة لبنك الإثمار تقوم بإدارتها وحدة إدارة الائتمان، حيث توجد سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة الضمانات من أجل تقييمها والمحافظة على الوثائق الأصلية والإصدارات المؤقتة والدائمة لمثل هذه الضمانات. كما تتوفر نظم معلومات إدارية كافية لدعم إدارة الضمانات.

وضع البنك ممارسات خاصة بالتصرف في الضمانات أو إنفاذها. فني حالات تقصير المدينين، يمكن للبنك (أي الطرف المكنول بالضمان) إما الاستحواذ على الضمانات أو رفع دعوى قضائية ضد المدين لإنفاذ الضمان. ويرسل البنك إشعاراً معقولاً موثقاً عن طريق المحكمة بشأن التصرف في الضمانات. ويهدف هذا الإشعار إلى إتاحة فرصة للمدين وغيره من الأطراف المعنية لمراقبة عملية التصرف في الضمانات. وعادةً ما يتم إعطاء فترة محددة من الوقت للمقترضين يمكنهم خلالها سداد القرض وإلا سيتم بيع الممتلكات عن طريق المحكمة. وتتفق التسوية النهائية للمسألة مع القرار الذي اتخذته المحكمة / القاضي.

٦,٥٠٤,٧٠٥ تصنيفات التعرضات الائتمانية

توجد لدى البنك سياسة مفصلة لتصنيف المخصصات وسياسة لشطبها، وتقدم هذه السياسة توجيهات مفصلة لتصنيف ومخصصات التسهيلات الائتمانية.

وتصنف جميع التعرضات الائتمانية كمبالغ مستحقة ومتدنية عندما لا يتم دفع الأقساط لمدة تتجاوز ٩٠ يوماً. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر. وتصنف حسابات المستحقات الماضية على فترة ٩٠ يوماً إلى فئات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والأصول غير المربحة. كما يتم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة للحسابات المصنفة حسب سياسة المخصصات وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ويتبع بنك الإثمار، باستثناء الشركات التابعة التي قد تتبع توجيهات تنظيمية محلية خاصة بها معيار زمني من أجل تقدير متطلبات المخصصات الخاصة وتتم مراجعة الحسابات المستحقة الماضية بصورة دورية.

فيما يتعلق بالمخصصات العامة، فقد أقر البنك باشتراطات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الخاص بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وسعيًا إلى تمكين عملية الحساب، فقد تم وضع سياسة مفصلة بعنوان "سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠". كما قام البنك بأتمتة عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تطبيق برمجية تسمى حاسبة اضمحلال القروض والتي بدأ العمل بها ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨.

٧,٥٠٤,٧٠٥ مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى

يعرف الطرف الآخر بالأفراد والكيانات القانونية والضامن الذين يحصلون على تمويلات من بنك الإثمار. كما يشمل التعريف أيضاً المصدر للأوراق المالية كضمان للبنك. وقد تبني البنك طريقة معيارية لتوزيع رأسمال مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان إرشادات لتأمين تعرضات الأطراف الأخرى. كما يوجد أيضاً حدود لأطراف بنك الإثمار الأخرى وحدود للدول والقطاعات. في حالة تدهور التصنيف الائتماني للأطراف الأخرى، فإنه يتم الاستعانة بضمانات إضافية أو يتم تقليل تعرضات الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التصنيفات والمخصصات والإلغاء توجيهات تفصيلية لتعرضات تصنيفات ومخصصات الطرف الآخر التي تم تصنيفها.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تتمة)

٨,٤,٧ تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان

لقد اعتمد بنك الإثمار توجيهات مصرف البحرين المركزي للاستفادة من التقييمات الخارجية، إن وجدت، من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية للائتمان (ECAI) بهدف تقييم المخاطر. وفي حالة توفر عدد من تصنيفات (ECAI) لطرف واحد، فإن التصنيف الأقل بينهم هو الذي سيتم اعتماده لتحديد فئة المخاطر. وتؤخذ تصنيفات موديز وفيتش في الاعتبار عند تعيين نسبة المخاطر المقابلة للتعرضات. كما يلتزم البنك بجميع المتطلبات النوعية المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي لعملية التقدير ووضع المعايير المؤهلة لتصنيفات المؤسسات الخارجية من أجل تقييم الائتمان في سياسة إدارة مخاطر الائتمان، وتطبق تصنيفات المؤسسات المالية لتقييم الائتمان على جميع التمويلات المسجلة.

٩,٤,٧ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقاً لسياسات البنك، تتضمن الأطراف الأخرى ذات الصلة الأشخاص الاعتباريين والحقيقيين ذوي العلاقة بالبنك، بما في ذلك على وجه الخصوص: الجهات المسيطرة على البنك (وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهات المسيطرة، وممثلها المعينين في مجلس الإدارة، والشركات التابعة والزميلة للجهات المسيطرة، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارتها، والإدارة العليا، وموظفي الإدارة الرئيسيين)، وأصحاب الوظائف الخاضعة للرقابة في البنك كما هو محدد في وحدة (IA-LR) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي وأفراد أسرهم المقربين (كما هو محدد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - معيار المحاسبة الدولي IAS ٢٤)، والشركات الزميلة غير المذكورة أعلاه وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، إن وجدوا.

خضع بنك الإثمار ش.م.ب. سابقاً (شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. حالياً) لعملية إعادة هيكلة كبرى في عام ٢٠١٧. وفي إطار هذه العملية، فإن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. وشركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل، وهي بنك الإثمار ش.م.ب. (م) وشركة أي بي كابيتال ش.م.ب. (م) قد أبرموا عقوداً معينة بين الكيانات الثلاثة، ونظراً لأن معظم أعضاء مجلس الإدارة مشتركين في هذه الكيانات الثلاثة، فإن هناك تضارب واضح في المصالح، حيث تمت الموافقة على هذه العقود من قبل أعضاء مجلس الإدارة الممثلين لكيانين كانا طرفين في هذه العقود. ومع مراعاة متطلبات إعادة الهيكلة وهيكل الملكية وأعضاء مجلس الإدارة المشتركين، فإنه قد تم اعتبار هذه العقود مع هذه الكيانات بمثابة معاملات مع أطراف ذات علاقة، ولكن لم يتم تطبيق تضارب المصالح في هذه الحالة من أجل ضمان الحد الأدنى من النصاب القانوني للتصويت.

الإعلان عن المصالح

يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك عند توليهم المنصب الإفصاح عن كافة المصالح والعلاقات التي قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتم تسجيل هذه المصالح في سجل مصالح مجلس الإدارة، والذي تحتفظ به وحدة شؤون المساهمين. ويتم تحديث الإعلان عن المصالح سنوياً.

اعتماد معاملات الأطراف ذات العلاقة:

- يتم اعتماد كافة معاملات الأطراف ذات العلاقة بواسطة مجلس الإدارة.
- حسب الاقتضاء، فإن الأشخاص الذين لهم مصالح في معاملة ما يمتنعون عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.
- سيؤخذ اعتماد المعاملة في الاعتبار بغض النظر عن طريقة التسوية، سواء نقداً أو بخلافه.
- بعض المعاملات المعينة الخاصة بالأطراف ذات العلاقة قد تتطلب إرسال إشعار مسبق والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي و/أو أي جهة منتظمة أخرى كما هو محدد في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي وسياسة إدارة الحدود الخاصة بالبنك.
- وعلى وجه الخصوص، يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة والتي قد تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح فعلي أو محتمل. يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة إبلاغ البنك عند حدوث أي تغيير في مصالحه، كما تقوم وحدة شؤون المساهمين بتحديث سجل المصالح على أساس سنوي على الأقل.

خلال عام ٢٠٢٥، امتنع أعضاء مجلس الإدارة الذين لهم مصالح في معاملة ما عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

مطالبات رأس المال	الموجودات الموزونة بمخاطر	
٤٩٠	٣,٩١٩	مطالبات على بنوك
٧٢٠	٥,٧٥٧	مطالبات على محفظة الشركات
١١	٩١	العقارات
٩٢,١٦٠	٧٣٧,٢٧٩	التجميع
٩٣,٣٨١	٧٤٧,٠٤٦	إجمالي

التعرض الممول من خلال شبه حقوق الملكية

مطالبات رأس المال	الموجودات الموزونة بمخاطر	
٤٤٦	٣,٥٧١	مطالبات على محفظة الشركات
٣١٢	٢,٤٩٣	تمويلات متأخرة
٧٥٨	٦,٠٦٤	إجمالي

يتم تصنيف مخاطر الموجودات المتعلقة بشبه حقوق الملكية وفقاً لتصنيف الطرف المقابل بما يتوافق مع لوائح مصرف البحرين المركزي باستخدام عامل ألفا بنسبة ٢٠٪ وفقاً لوحة CA-١,١١.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. إجمالي التعرضات للائتمان:

إجمالي التعرضات للائتمان	متوسط إجمالي التعرضات للائتمان
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بأرصدة الموجودات المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:	
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	١٦٥,٩٠٤
سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣
عقود تمويل	١,٥١٩,٨١٥
أوراق مالية استثمارية	٩١٩,٢٣٨
موجودات أخرى	٧٢,٠١١
عقارات قيد التطوير	٥٣,٩٩٥
عقارات ومعدات	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	٥,٢١٢
مجموع التعرض للائتمان ضمن الميزانية العمومية	٢,٩٠١,٥٧٥
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بالبنود غير المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:	
ضمانات مالية وخطابات ائتمان غير قابلة للإلغاء	٤٠٠,١١٣
التزامات بالتمويل، وتسهيلات غير مسجوبة ومطلوبات أخرى متعلقة بالائتمان	٧٧٣,٣٠٢
مجموع تعرض الائتمان خارج الميزانية العمومية	١,١٧٣,٤١٥
مجموع التعرض للائتمان	٤,٠٧٤,٩٩٠
مجموع التعرض للائتمان الممول بشبه حقوق الملكية	١,٠١٢٣,٢٢٣
مجموع التعرض للائتمان الممول بشبه حقوق الملكية (%)	٢٩,٢١ %
يمثل متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان متوسط الأرصدة ربع السنوية لعام ٢٠٢٥	

١٠ الضمانات المقبولة المحتفظ بها (بعد هوامش الضمانات أو الخصومات المناسبة)

نوع الضمان	بعد هوامش الضمانات أو الخصومات المناسبة
الحجز على حسابات المضاربة / الحسابات الجارية / حسابات التوفير	٨٩,٨٩٣
ضمان	٢٦٥,٤٢٢
رهن على عقار	٦٩٢,٥٥١
أصول منقولة	١,٥٢١,٧٦٤
أوراق مالية	١٥٦,١٠١
إجمالي الضمانات بعد هوامش الضمانات أو الخصومات المناسبة	٢,٧٢٥,٧٣١

حصل البنك على هذه الضمانات من خلال اتفاقيات رهن، والتي يمكن إنفاذها في حالة العجز عن السداد

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان

إجمالي	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا	
البنود ضمن الميزانية العمومية				
١٦٥,٩٠٤	-	١٩,٦١١	١٤٦,٢٩٣	نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية
٧١,٥٤٣	-	٧١,٥٤٣	-	سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١,٥١٩,٨١٥	٧٢٨	٣٤٧,٢٢٤	١,١٧١,٨٦٣	عقود تمويل
٩١٩,٢٣٨	-	٤٤,٦١٦	٨٧٤,٦٢٢	الاستثمار
٧٢,٠١١	١٦	٨,٨١٥	٦٣,١٨٠	موجودات أخرى
٥٣,٩٩٥	-	٥٣,٩٩٥	-	عقارات قيد التطوير
٩٣,٨٥٧	-	١٩١	٩٣,٦٦٦	موجودات ثابتة
٥,٢١٢	-	١,٩١٣	٣,٢٩٩	موجودات غير ملموسة
٢,٩٠١,٥٧٥	٧٤٤	٥٤٧,٩٠٨	٢,٣٥٢,٩٢٣	مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية
١,٤١٧,٣٤١٥	-	١٢,٧٢٣	١,٤١٦,٠٦٩٢	البنود خارج الميزانية العمومية
٤,٠٧٤,٩٩٠	٧٤٤	٥٦٠,٦٣١	٣,٥١٣,٦١٥	مجموع التعرض للائتمان

تستخدم المجموعة الموقع الجغرافي للتعرضات للائتمان كأساس للتوزيع على المناطق الجغرافية كما هي موضحة أعلاه.

١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان

بنوك ومؤسسات مالية	التجارة والتصنيع	عقارات وبناء	الخدمات	أفراد	نسيج	أخرى	إجمالي	
البنود ضمن الميزانية العمومية								
١٦٥,٩٠٤	-	-	-	-	-	-	١٦٥,٩٠٤	نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية
٧١,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	٧١,٥٤٣	سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣,٠٢,٩٥٢	٦٠٦,٥٨٣	٢١,٦٢٤	٣٩٩,١٢٥	٩١,٨٤١	٨٩,١٩٤	٨,٤٩٦	١,٥١٩,٨١٥	عقود تمويل
٥٠,٠٤٢	٩,٥٢١	-	٨٥٩,٦٧٥	-	-	-	٩١٩,٢٣٨	استثمارات
٢,٩٤٧	٣٤,٩٧٩	٩,٢٣٩	٨,٨١٢	١٦,٠٢٣	-	١١	٧٢,٠١١	موجودات أخرى
-	-	٥٣,٩٩٥	-	-	-	-	٥٣,٩٩٥	عقارات قيد التطوير
٩٣,٦٦٦	-	١٩١	-	-	-	-	٩٣,٨٥٧	موجودات ثابتة
٤,٧١٩	-	-	-	-	-	٤٩٣	٥,٢١٢	موجودات غير ملموسة
٦٩١,٧٧٣	٦٥١,٠٨٣	٨٥,٠٤٩	١,٠٢٦٧,٦١٢	١,٠٧,٨٦٤	٨٩,١٩٤	٩,٠٠٠	٢,٩٠١,٥٧٥	مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية
٢٦٥,٧٦٥	٦٤٨,٥٣٦	١,٠٩٤٧	١٥,٠٧٣٣	-	٦٦,٤٦١	٣,٠٩٧٣	١,٤١٧,٣٤١٥	البنود خارج الميزانية العمومية
٩٥٧,٥٣٨	١,٢٩٩,٦١٩	٩٥,٩٩٦	١,٤١٨,٠٣٤٥	١,٠٧,٨٦٤	١٥٥,٦٥٥	٣٩,٩٧٣	٤,٠٧٤,٩٩٠	مجموع التعرض للائتمان

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢. تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل:

البند	لغاية شهر واحد	٣-١ أشهر	١٢-٣ أشهر	٥-١ سنوات	١٠-٥ سنوات	٢٠-١٠ سنوات	أكثر من ٢٠ سنة	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية								
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	١٦٥,٩٠٤	-	-	-	-	-	-	١٦٥,٩٠٤
سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧١,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	٧١,٥٤٣
عقود تمويل	٨١,٠٤٨	٣١٠,٢٥٩	٤٤٩,٧٢٧	٥٤٣,٨٣٣	١٢٨,٢١٣	٦,٧٣٥	-	١,٥١٩,٨١٥
استثمارات	٤١٢	٢٢٢,٦٠٩	٦٢١,١٧٨	٧٥٠,٣٩	-	-	-	٩١٩,٢٣٨
موجودات أخرى	٣٨,٩٨٣	١١,٩٩٢	٩,٨٥٨	٣,٧١٧	٣,٢٣١	٤,٢٣٠	-	٧٢,٠١١
عقارات قيد التطوير	-	-	-	٥٣,٩٩٥	-	-	-	٥٣,٩٩٥
موجودات ثابتة	١,٢١٢	٣	١٥,٣٦٣	٢٠,٣٠٩	٢٤,٧٧٨	٣٢,١٩٣	-	٩٣,٨٥٧
موجودات غير ملموسة	-	-	١,٤٦٠	٣,٣٠٠	٤٥٢	-	-	٥,٢١٢
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	٣٥٩,١٠٢	٥٤٤,٨٦٣	١,٠٩٧,٥٨٦	٧٠٠,١٩٣	١,٥٦٠,٦٧٤	٤٣,١٥٧	-	٢,٩٠١,٥٧٥
البنود خارج الميزانية العمومية								
مجموع التعرض للائتمان	١,١٧٧,٥٧٤	٧٤٢,١٤٩	١,٢٤٤,٥٥٣	٧١٠,٤٦٥	١,٥٧٠,٩٢	٤٣,١٥٧	-	٤,٠٧٤,٩٩٠
حسابات جارية للعملاء	٨٥٨,٩٦٠	-	-	-	٧٠,٤١٦	-	-	٩٢٩,٣٧٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٠٧,٤٣٢	٤٦,٠٣٦	٢٤,٧٧٩	٤٥,٠٣٥	١٩٤,٣٣٥	-	-	٤١٧,٦١٧
المطلوبات الأخرى	٥٤,٩٧١	٤٤,٨٥٢	١,١٣٧	٥١,٠٦	١٦,٨١٧	٢,٧١٦	-	١٢٥,٥٩٩
شبه حقوق الملكية	٩٥٢,١٨٨	١٥٤,٧٢٠	١٨٩,٦٥٣	٢١,٨٠١	-	-	-	١,٣١٨,٣٦٢
المجموع	١,٠٩٧٣,٥٥١	٢٤٥,٦٠٨	٢١٥,٥٦٩	٧١٠,٩٤٢	٢٨١,٥٦٨	٢,٧١٦	-	٢,٠٧٩,٠٩٥٤

١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان

تم إبرام عدد من المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات الصلة في إطار سياق العمل الاعتيادي. إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة ضمن التعرض للائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كانت كما يلي:

الشركات الفرعية	٣٣٥,٩٨٥
إجمالي	٣٣٥,٩٨٥

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة

صافي التعرض	مخصصات الاضمحلال	إجمالي التعرض	
التحليل حسب قطاع العمل			
١,٥٣٤	١٥,٣٠٦	١٦,٨٤٠	الصناعات التحويلية
١٠٣	٧٩١	٨٩٤	الزراعة
٩٠,٤١	٨,٣١٥	١٧,٣٥٦	التشييد
٨١	١,٥٩٩	١,٦٨٠	الشؤون المالية
٤,٣٦٥	٨,٨٧١	١٣,٢٣٦	التجارة
٣٦٣	١,٤٣٠	١,٧٩٣	شخصي
٩,٨٠٠	١٤,٥٣٠	٢٤,٣٣٠	قطاعات أخرى
٢٥٠,٢٨٧	٥٠٠,٨٤٢	٧٦٠,١٢٩	إجمالي
التحليل حسب العمر			
١١,٦٧٨	١١,٢٠٥	٢٢,٨٨٣	أكثر من ثلاثة أشهر وحتى سنة واحدة
٤,٠٥٣	٩,٨٨٦	١٣,٩٣٩	أكثر من سنة واحدة وحتى ثلاث سنوات
٩,٥٥٦	٢٩,٧٥١	٣٩,٣٠٧	أكثر من ٣ سنوات
٢٥٠,٢٨٧	٥٠٠,٨٤٢	٧٦٠,١٢٩	إجمالي
تفاصيل مخصصات الهبوط في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
إجمالي			
٤٨٠,١٥٨			في ١ يناير
١١,٦٣٩			محمل خلال السنة
(٩,٤١٥)			مشطوب خلال السنة
(١,٩٣٧)			مستخدم خلال السنة
٢,٣٩٧			فروق أسعار الصرف
٥٠٠,٨٤٢			كما في ٣١ ديسمبر

١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية

صافي التعرض	مخصصات الاضمحلال	إجمالي التعرض	التحليل حسب المناطق الجغرافية
٣,٧٢٣	٢٣,٨١٦	٢٧,٥٣٩	آسيا
٢١,٥٦٤	٢٧,٠٢٦	٤٨,٥٩٠	الشرق الأوسط
٢٥٠,٢٨٧	٥٠٠,٨٤٢	٧٦٠,١٢٩	إجمالي

١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال السنة

بلغت التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إجمالي ١٠,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٨,٢ مليون دينار بحريني).

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٧. التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
٣٠٨,٩٩٢	٤,٢٥٢
٣٠٨,٩٩٢	٤,٢٥٢
إجمالي	

يتم حساب الضمانات المالية المؤهلة وفقاً لإرشادات بازل

التعرض الممول من خلال شبه حقوق الملكية

إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
٥٧,٩٤٣	٤,١١٥
٥٧,٩٤٣	٤,١١٥
إجمالي	

مخاطر الائتمان للأطراف الأخرى

إجمالي القيمة العادلة الإيجابي للعقود	الفوائد المصفاة	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي قيمة التعرض الافتراضي	الموجودات الموزونة بمخاطر
١,٤٩٢	-	-	١,٤٩٢	١,٢٨٨
١,٤٩٢	-	-	١,٤٩٢	١,٢٨٨
إجمالي				

١٨. مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ نتيجة التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغير السلبي في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم ومعدلات الربح. إن سياسة إدارة مخاطر السوق تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بمخاطر السوق. وتقع مسؤولية تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة الحدود الداخلية والتنظيمية لبنك الإنمار على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة، وذلك بإشراف من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت. ويتم احتساب رسوم رأس مال مخاطر السوق وفقاً لطريقة معيارية.

١,١٨ وفيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية في مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك:

١,١٨,١ مخاطر الصرف الأجنبي

إن مخاطر الصرف الأجنبي هي تلك المخاطر المتعلقة بالتعرض لأية عملة أجنبية قد تتأثر سلباً بالتقلب في أسعار الصرف الأجنبي. حيث أن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، والتي تتم في بنك الإنمار عن طريق التأكد من الإجراءات الدورية ومراقبة أوضاع الصرف الأجنبي المفتوحة مقابل الحدود الموضوعة لصافي صرف العملات المفتوحة الموافق عليه.

١,١٨,٢ مخاطر معدلات الأرباح

إن مخاطر معدلات الأرباح هي مخاطر الخسارة المالية التي سيتحملها بنك الإنمار نتيجة عدم تطابق معدلات أرباح الأصول والحسابات الاستثمارية. ويستند توزيع الأرباح على اتفاقات تقاسم الأرباح بدلاً من العائد المضمون لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي فإن البنك لا يخضع إلى مخاطر معدلات أرباح كبيرة. ومع ذلك، فإن ترتيبات تقاسم الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج بنك الإنمار بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع أسعار السوق.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. مخاطر السوق (تتمة)

٣,١,١٨ مخاطر الأسعار

إن مخاطر سعر الاستثمار هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظه بنك الإثمار نتيجة لتضاؤل في القيمة السوقية للاستثمارات الفردية.

٤,١,١٨ مخاطر السلع:

إن البنك لا يتعرض لمخاطر سوق السلع.

٣,١,١٨ استراتيجية إدارة مخاطر السوق

إن استراتيجية مخاطر السوق يقوم بالموافقة عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن التعديلات على السياسات تخضع أيضاً لموافقة مجلس الإدارة. أما الإدارة العليا، فهي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مواصلة تطوير السياسات والإجراءات من أجل تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر.

وتتضمن استراتيجية إدارة مخاطر السوق ما يلي:

١ التزام البنك بتطبيق مخصصات استراتيجية مخاطر السوق مع افتراضية أي التعرضات لهذه المخاطر.

٢ تم وضع هيكل محدد لمراقبة والتحكم في مخاطر السوق لمحفظه بنك الإثمار.

٣ مراجعة كل منتج جديد / عملية جديدة لإدارة مخاطر السوق التي يتم التعرض لها.

٤ وضع تقنيات قياسية مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر السوق بفعالية.

٥ اختبار الضغوط بصورة منتظمة لتقييم تأثير التغيرات في الأسواق.

٦ الاحتفاظ برأسمال كافٍ طوال الوقت لتلبية المتطلبات الرأسمالية لمصرف البحرين المركزي وفقاً للعمود الأول من اتفاقية بازل.

٣,١,١٨ منهجية قياس مخاطر السوق

إن التقنيات المختلفة التي يستخدمها البنك بهدف قياس ومراقبة مخاطر السوق هي كما يلي:

- المركز المفتوح لليلة واحدة
- تحليل فجوات معدلات الأرباح
- المخاطر على العائدات
- القيمة الاقتصادية

وتقوم إدارة المخاطر لدى البنك بمراقبة الأوضاع مقابل الحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة.

٤,١,١٨ مراقبة الحدود

إن السياسة التنظيمية في البنك للحدود والتوجيهات التي وافق عليها مجلس الإدارة يتم الالتزام بها بشكل صارم وإذا حدث خلاف ذلك فإنه يتم تصعيد الأمر فوراً واتخاذ الإجراء اللازم.

٥,١,١٨ عملية مراجعة المحفظة

كجزء من عملية مراجعة المخاطر، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة تعرضات البنك بصورة عامة لمخاطر السوق. ويتم تقديم تقارير بهذه المراجعات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت.

٦,١,١٨ نظام إدارة المعلومات

إن تقارير مخاطر السوق هي أيضاً من ضمن المواضيع التي تتم مناقشتها في اجتماعات لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت. وتوفر هذه التقارير للجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت تحديداً عن التعرض لمخاطر السوق في سجلات البنك.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. مخاطر السوق (تتمة)

٧,١٨ اختبار الضغوط

يُجري بنك الإثمار اختبار ضغوط لمحفظته كجزء من عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال وفقاً لوحدة اختبار الضغوط الخاصة بمصرف البحرين المركزي. ويعتبر إطار اختبار الضغوط الخاص بالبنك جزءاً لا يتجزأ من العملية الكلية لإدارة المخاطر. كذلك وضع البنك عملية حوكمة ملائمة للإشراف الفعال على إطار اختبار الضغوط وتنفيذه بكفاءة.

١٩. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية

متطلبات رأس المال			الموجودات الموزونة بمخاطر			
الحد الأدنى	الحد الأقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٠.٢	٤٣٩	٤٣٩	١,٦١٧	٣,٥٠٩	٣,٥٠٩	مخاطر صرف العملات الأجنبية
التجميع						
٢٤	١٢٦	١٢٦	١٨٨	١,٥٠٧	١,٥٠٧	مخاطر صرف العملات الأجنبية
٩,٩١٩	١١,٠٣٨	١١,٠٣٨	٧٩,٣٤٩	٨٨,٣٠٦	٨٨,٣٠٦	مخاطر معدلات الربح (محفظة التداول)
٣,١٠١	٣,١٢٧	٣,١٢٧	٢٤,٨٠٦	٢٥,٠١٧	٢٥,٠١٧	مخاطر وضع الاستثمارات في الأسهم
١٣,٢٤٦	١٤,٧٣٠	١٤,٧٣٠	١٠٥,٩٦٠	١١٧,٤٨٣٩	١١٧,٤٨٣٩	إجمالي

٢٠. مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تغير قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات. إن غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة مسجلة بالدولار الأمريكي وبالدینار البحريني وبالدرهم الإماراتي وبالروبية الباكستانية. وحيث أن الدينار البحريني والدرهم الإماراتي مرتبطين بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي، فإن مخاطر تغير هذه العملات تعتبر ضئيلة. كما أن استثمارات البنك في بنك فيصل المحدود هي بالروبية الباكستانية ومن ثم فإنها تُعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية. بلغت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٦٦,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٦,٧ مليون دينار بحريني) (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كان صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما يلي:

مديد \ (موجز)	
١٧٣,٢٦٢	روبية باكستانية
٥١,٨٢١	دولار أمريكي

٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ مجموع الصكوك واستثمارات الأوراق المالية لدى المجموعة إجمالي ٩١٤,٩ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩٨٣,٥ مليون دينار بحريني). من مجموع استثمارات الأوراق المالية، بلغ مجموع الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة ٥٥,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠٥,٢ مليون دينار بحريني)، بينما كان الرصيد المتبقي البالغ ٨٥٩,٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨٧٨,٣ مليون دينار بحريني) يمثل الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة.

بلغت الأرباح المحققة المتراكمة من بيع استثمارات الأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٢٣,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٦٦,٢ مليون دينار بحريني). في حين بلغ إجمالي الخسارة غير المحققة المحتسبة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ما قيمته ١,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٨ مليون دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ إجمالي متطلبات رأس المال بموجب الطريقة المعيارية ٠,٠٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٠,١٩ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية المدرجة وما قيمته ٠,٩٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٠,٠٤ مليون دينار بحريني) لاستثمارات الأوراق المالية غير المدرجة بعد تجميع الاستثمارات في المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية

مخاطر معدل الربح في سجلات بنك الإثمار هي المخاطر التي تنتج عن تغير سلبي في صافي الإيرادات المتوقعة وفي القيمة الاقتصادية للميزانية العمومية جراء تأثير التغيرات في معدل الربح على استحقاق وإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات غير المتوافقة في سجلات البنك.

٢٢,١. وفيما يلي مصادر مخاطر معدل الربح:

- عدم توافق الاستحقاقات: إن عدم انتظام تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير الخاصة بالموجودات والمطلوبات يؤدي إلى مخاطر معدل الربح. وفي حالات معدلات الأرباح الثابتة، فإنه يتم أخذ الاستحقاقات بعين الاعتبار، أما بالنسبة لمعدلات الأرباح المتغيرة والعائمة فإنه يتم أخذ تواريخ إعادة التسعير/ والتمديد بعين الاعتبار.
- مخاطر القيمة الأساسية: إن الأصول والمطلوبات ذات تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير المتماثلة ومؤشرات معدل الربح المرتبطة ومعدلات الربح القياسية المترابطة للغاية، وإن كانت غير كاملة، تكون عرضة لمخاطر القيمة الأساسية.
- مخاطر التغير في منحني معدل الربح: إن التغيرات في القيمة وميل وشكل منحني معدل الربح الذي يؤثر على الأصول والمطلوبات بنمط مختلف يؤدي إلى مخاطر معدل الربح.
- مخاطر خيارات الأصول الأساسية للأطراف الأخرى: إن توافر الخيارات للأطراف الأخرى لدفع المصاريف مقدماً أو القيام بالسحوبات المبكرة قد يؤدي إلى فائض أو عجز في أموال البنك التي يجب استثمارها أو إعادة تمويلها بمعدلات أرباح غير محددة.

٢٢,٢. استراتيجية مخاطر معدل الربح

يقوم مجلس إدارة البنك بالموافقة والمراجعة على استراتيجية مخاطر معدل الربح والتعديلات على سياسات مخاطر السوق. وتكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن تطبيق استراتيجية مخاطر معدل الربح التي وافق عليها مجلس الإدارة. وحسب الاستراتيجية المتبعة، فإنه يتم القيام بالإجراءات التالية:

- السعي للحفاظ على التوزيع المناسب بين تكلفة التمويل والعائد منه
- الحد من عدم تطابق تاريخ الاستحقاق/ إعادة التسعير بين الأصول والمطلوبات
- مراجعة معدل الربح على منتجات المطلوبات من أجل المنافسة في السوق
- تحديد معدل الربح على المنتجات الحساسة التي يرغب البنك في العمل بها

٢٢,٣. قياس مخاطر معدل ربح

لقد قام البنك باعتماد الطرق التالية لقياس مخاطر معدل الربح في سجلات البنك:

- تحليل فجوة عملية إعادة التسعير: يتم قياس الفجوة بين معدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.
 - القيمة الاقتصادية لرأس المال- فجوة المدة الزمنية: يتم قياس الخسارة في قيمة المحفظة نتيجة لتغير طفيف في معدلات الربح. ويقوم البنك باعتماد قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال باستخدام متغير المدة التقديرية (متوسط معدل المدة لاستحقاقات التدفقات النقدية في الأوراق المالية) في مختلف النطاقات الزمنية. ويتم التقيد بافتراضات حساب القيمة الاقتصادية من معايير بازل وأفضل الممارسات الدولية.
 - تأثير الدخل- (العوائد المعرضة للمخاطر): إن العوائد المتوقعة تتضمن تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الاستحقاق أو التي سجلت في الفترة القريبة. وبالنسبة للأرباح، فإنه يتم التركيز على تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الأرباح المستحقة أو المسجلة.
- كما يقوم بنك الإثمار باختبارات الضغوط من حيث تأثير ٢٠٠ نقطة أساسية على رأس مال البنك.

٢٢,٤. رصد ومراقبة مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح تتم مراقبتها من خلال مراجعة عملية إعادة التسعير لمعدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة. وتتضمن أنظمة إدارة المعلومات لمخاطر معدل الربح على تأثير التحول في معدلات الأرباح على العوائد والقيمة الاقتصادية التي تقدم للجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت.

٢٢,٥. الإفصاح عن مخاطر معدل ربح

مخاطر معدلات الربح هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح في السوق. ويتغير تأثير كل ٢٠٠ نقطة أساسية كما يلي:

إجمالي التعرض لمعدلات الربح	دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي
٥١,٥٩١	٧٦,٢٩٦	١٣٩,٦٣٨	
٢,٠٠٪	٢,٠٠٪	٢,٠٠٪	
١٠٠,٣٢	١٠٥,٢٦	٢٠,٧٩٣	
مجموع التأثير المقدّر (+/-)			

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٣. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي المخاطر الناتجة عن الخسائر الناجمة من إخفاق أو عدم وجود إجراءات داخلية أو أشخاص أو أنظمة كافية أو نتيجة للأحداث الخارجية والتي تشمل المخاطر القانونية ومخاطر التوافق مع الشريعة الإسلامية ولكن لا تقتصر عليهما. ويستثنى التعريف المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ولا يمكن أن يتوقع البنك القضاء على مخاطر التشغيل، ولكن من خلال نظام التحكم والمراقبة مع مواجهة مخاطر التشغيل المحتملة، سيتمكن الإثمار من إدارة مخاطر التشغيل نحو مستوى مقبول.

٢٣،١ استراتيجية إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك إطار صارم لإدارة مخاطر التشغيل، وتتضمن سياسات وإجراءات مخاطر التشغيل تقديم توجيهات تفصيلية لإدارة مخاطر التشغيل في البنك.

وتتم مراجعة جميع المنتجات والعمليات الجديدة لتحديد المخاطر التشغيلية والتخفيف من حدتها.

ويشمل منهج التعاطي مع مخاطر التشغيل من خلال التأكيد على ما يلي:

- إنشاء هيكل حوكمة فعال مع توضيح خطوط رفع التقارير وفصل واضح للمهام والاختصاصات.
- المحافظة على بيئة رقابية داخلية فعّالة.
- تحديد المخاطر ومراقبة الحوادث والموضوعات والعمل على حلها في صيغها.

٢٣،٢ مراقبة ورصد مخاطر التشغيل

تتولى إدارات الدعم وإدارات الأعمال التجارية تقديم تقرير بأحداث مخاطر التشغيل وتتم مراجعتها ومناقشتها وحل القصور الذي تخلصها، كما تسجل أيضاً الخسائر الخارجية وتتم مراجعتها من حيث أهميتها بالنسبة لعمليات بنك الإثمار.

وقد قام بنك الإثمار بتطبيق تقييم ذاتي صارم للحد من المخاطر في العملية، حيث يتم تحديد المخاطر الكبيرة وتقييمها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة والمتبقية.

كما تم وضع مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIS) لجميع المجالات المعرضة للخطر مع رصد اتجاهاتها. وقام البنك أيضاً بوضع مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك التي يتم مراقبتها باستمرار لتقييم جميع مخاطر التشغيل.

توجد لدى البنك لجنة لإدارة مخاطر التشغيل تتولى الإشراف على التنفيذ الفعال لإطار مخاطر التشغيل على صعيد جميع أنشطة البنك، ويتم تقديم نتائج جميع أنشطة رصد مخاطر التشغيل وإدارتها إلى لجنة إدارة مخاطر التشغيل.

ويتم إطلاع لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيدات والمكافآت على آخر المستجدات في مخاطر التشغيل والتي تشمل مراجعة أحداث مخاطر التشغيل ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية وتقديم التفاصيل عن أحداث المخاطر التشغيلية التي تؤدي إلى خسائر مالية أو فقدان السمعة.

٢٣،٣ التحكم والتخفيف من مخاطر التشغيل

ويتم استكمال عملية إدارة المخاطر التشغيلية عبر عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وللمحد من الخسائر من خلال الإجراءات على مستوى الإدارات والتي تضمن الإدراك الكامل للموظفين المعنيين بالعمليات والمسؤوليات المنوطة بهم.

وتساعد عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر في تحديد مخاطر التشغيل الهامة واتخاذ قرارات التحكم المناسبة لتنفيذها من أجل التخفيف من المخاطر. وأحياناً يتم اتخاذ القرارات مشترك بين إدارة المخاطر وإدارة الأعمال أو الدعم التي لها علاقة بالأنشطة بشأن قبول المخاطر أو تقليل مستوى الأنشطة أو تحويل المخاطر أو الانسحاب التام من الأنشطة المرتبطة بالمخاطر.

وتقوم إدارة المخاطر باستشارة إدارة الشؤون القانونية لمراقبة القضايا القانونية المعلقة ضد البنك. وإذا اقتضى الأمر، فإن لجنة إدارة المخاطر تقوم بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية لتقييم تأثير القضايا القانونية على المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٣. مخاطر التشغيل (تتمة)

٢٣،٤ خطة استمرارية الأعمال

للبنك سياسة قائمة ودائمة ومضلة لاستمرارية الأعمال والتي تتناول مبادرات هذه السياسة لضمان مواصلة الإثمار أشدته الحرجة في حالة وقوع أحداث كارثية. وهذا يوفر خطة لاستمرارية العمليات التجارية في جميع الأوقات في حالة حدوث أي اضطرابات محتملة ناتجة عن خسارة غير متوقعة في الخدمات أو البنية التحتية. وقد تم تجهيز موقع التعافي من الكوارث بشكل جيد بالاحتياجات اللازمة. كما تم تشكيل لجنة توجيهية لاستمرارية الأعمال من أجل الإشراف على عملية تطبيق خطة استمرارية الأعمال في البنك.

٢٣،٥ أمن المعلومات

إن وظيفة أمن المعلومات والالتزام في قسم الإدارة المخاطر في بنك الإثمار تنطوي على منع أي اضطرابات وحماية البيانات المخزنة في نظم أمن المعلومات، وذلك لما ستخلفه من تأثير على أهداف أعمال البنك وعملياته، كما ستقوّض الركائز الأساسية لأمن المعلومات (السرية والنزاهة والإتاحة والخصوصية). وتقوم هذه الوظيفة بتعزيز وتحسين القدرات الكلية لنظم إدارة أمن المعلومات باستمرار، وذلك من خلال ضمان اكتمال عملية أمن المعلومات في بنك الإثمار واعتماديتها والتزامها بالمعايير الدولية.

وتكفل هذه الوظيفة أيضاً استمرار تنفيذ العمليات المتعلقة بأمن المعلومات بما يتفق مع المعايير الدولية مثل (IEC/ISO ٢٧٠٠١ PCI-DSS and). كذلك يتم التأكد من توفير التدريب المستمر والتوعية لموظفي البنك بشأن أمن المعلومات. وفي هذا الصدد، يتم تقديم دورات للتدريب والتوعية بشأن أمن المعلومات عبر الإنترنت لموظفي البنك.

حصل البنك على اعتمادات IEC/ISO ٢٧٠٠١ و PCI-DSS، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يوليها البنك لأمن المعلومات.

هذا وتؤدي وظيفة أمن المعلومات بضاعلية العديد من المهام المتعلقة بالنالي:

- التدريب على الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات.
- الالتزام بمعايير اعتمادات الأمن.
- مراجعة وإعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- إدارة الاستجابة للحوادث.
- مراقبة وتدقيق التطبيقات والنظم بضاعلية.
- توفير التقارير والمساعدة للجنة التوجيهية لأمن المعلومات.
- المشاركة في المشاريع المستمرة للبنك.
- التزام البنك بالقوانين والمتطلبات التنظيمية لأمن المعلومات في مملكة البحرين.

٢٣،٥ مخاطر السمعة

تُعرّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن تكوّن تصوّرات سلبية لدى العملاء والأطراف الأخرى والمساهمين والمستثمرين والدائنين ومحلي السوق والأطراف الأخرى ذات العلاقة أو الجهات التنظيمية والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقات أعماله الحالية أو بناء علاقات أعمال جديدة وإمكانية وصوله المستمرة لمصادر التمويل. وتتسم مخاطر السمعة بأبعاد متعددة وتعكس تصوّرات وآراء المشاركين الآخرين في السوق. وعلاوة على ذلك، توجد مخاطر التشغيل في جميع أقسام المؤسسة ويعد التعرض لها مهمة متعلقة بضاعلية عمليات إدارة المخاطر الداخلية في البنك، بالإضافة إلى أسلوب الإدارة وكفاءتها في الاستجابة للتأثيرات الخارجية بشأن المعاملات ذات الصلة بالبنك. كذلك قد تؤثر مخاطر السمعة على مطلوبات البنك، إذ ترتبط ثقة السوق وقدرة البنك على تمويل أعماله ارتباطاً وثيقاً بسمعته.

وقد وضع البنك إطاراً خاصاً وحدد العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على سمعته. وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في الثقافة المؤسسية الخاصة بالبنك، والتي تعد بدورها جزءاً لا يتجزأ من نظم الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد المخاطر وإدارتها، تشمل نظم الرقابة الداخلية ضمن مبادئها مسؤولية الحفاظ على ممارسات أعمال تتسم بأعلى معايير الجودة تجاه العملاء والمساهمين والجهات التنظيمية والجمهور العام وعملاء الائتمان / وغير الائتمان.

ويتبنّى البنك أيضاً مناهج لتخفيف المخاطر تتناول صياغة المنتجات ومعاملات الأعمال وغيرها من العمليات التي يمكن أن تنتج عنها مخاطر السمعة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٤. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي

لأغراض التقارير النظامية، يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بناءً على طريقة المؤشر الأساسي. وفق هذه الطريقة يتم ضرب متوسط إجمالي الإيرادات للسنوات المالية الثلاث الناتجة بعامل ألفا الثابت.

تم تحديد عامل ألفا عند ١٥٪ وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي بالتوافق مع تعليمات بازل ٣. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية ١٤,٥٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٥,٨٩ مليون دينار بحريني).

٢٥. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما يحين موعدها، وهو ما قد ينشأ عن عدم التوافق في التدفقات النقدية.

وتحدث مخاطر السيولة:

• إما نتيجة عدم القدرة على إدارة الانخفاض غير المتوقع أو التغيرات في الموارد المالية أو؛

• نتيجة الإخفاق في تحديد أو معالجة التغيرات في أوضاع السوق التي تؤثر على قدرة الأصول السائلة

وتقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات المالية لعملية إدارة التمويل والسيولة مركزياً بواسطة الخزينة، بإشراف لجنة الموجودات والمطلوبات. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن وضع إطار لمراقبة مخاطر السيولة في بنك الإنشاء بشكل فعال. وقد تم تصميم سياسات سيولة بنك الإنشاء لضمان تحقيق التزاماته حسب وعندها يحين موعدها من خلال ضمان قدرته على توفير الأموال من السوق، أو أن يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لبيع وجمع الأموال على الفور دون التسبب في تحمل تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تركز مصادر التمويل ويضمن تنوع مصادر التمويل بشكل كاف. يقوم البنك بمراقبة وإدارة التمويل من كل مصدر من مصادر التمويل مثل الحسابات الجارية وحسابات شبه حقوق الملكية، ووضع حدود مناسبة لمنع تركز مصادر التمويل وضمان تنوع التمويل.

وتحدد سياسة إدارة مخاطر السيولة أيضاً الحد الأدنى من المعايير المقبولة لإدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك المحافظة على الأصول السائلة عالية الجودة وأصول الحيلة والحذر وحدود عدم توافق المطلوبات المستحقة وآلية مراقبة مخاطر السيولة في بنك الإنشاء.

٢٥.١. مراقبة ورصد مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك حدود عدم توافق السيولة، والحفاظ على نسب السيولة التنظيمية والداخلية على نحو دوري منتظم، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة وغيرها من نسب السيولة المختلفة التي تنص عليها اشتراطات وحدة إدارة السيولة، بالإضافة إلى جداول الاستحقاقات التمويلية. وتقدم إدارة المخاطر تقريراً كل ثلاثة أشهر للجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت والذي يتضمن تحليلاً لالتزام بنك الإنشاء بمقاييس المخاطر المنصوص عليها في إطار تقبل المخاطر الخاص بالبنك.

٢٥.٢. اختبارات ضغوط السيولة

يتم تنفيذ وعرض اختبار الضغط لمخاطر السيولة لبنك الإنشاء ذات المعايير المعينة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت بشكل ربع سنوي.

٢٥.٣. إدارة السيولة الطارئة

لدى بنك الإنشاء أيضاً سياسة للسيولة الطارئة تتضمن توجيهات لإدارة الاضطرابات المؤقتة أو طويلة المدى بقدرته على تمويل بعض أو جميع الأنشطة في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

٢٥.٤. معدلات السيولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨,١٨٪	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات
٨٢,٢١٪	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تتمة)

٢٥.٥. معدلات السيولة:

وصلت نسبة تغطية السيولة في بنك الإثمار كما في ٣١ ديسمبر إلى ١٠٠٪. ووصل متوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ١٠٩٪. التوزيع المفضل لمتوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبين أدناه.

الوصف	إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)		
١ إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	-	٧٤٦,٠١٠
التدفقات النقدية الصادرة		
٢ ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة، ومنها:	-	-
٣ الودائع المستقرة	٤٧٢	١٤
٤ الودائع الأقل استقراراً	٨٤٦,٨٠٣	٨١,٨٠٩
٥ تمويل جملة غير مضمون، ومنه:	-	-
٦ الودائع التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى) والودائع في شبكة المصارف التعاونية	٣٦,٧٢٨	٩,١٨٢
٧ الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى)	٩١٠,٩٩٠	٦١٦,٢١٩
٨ قرض غير مضمون	-	-
٩ تمويل جملة مضمون	-	-
١٠ متطلبات إضافية، ومنها:	-	-
١١ التدفقات الصادرة ذات الصلة بتعرضات المشتقات المالية ومتطلبات الضمان الأخرى	٦٨٣	٦٨٣
١٢ التدفقات الصادرة ذات الصلة بخسارة تمويل منتجات الدين	-	-
١٣ تسهيلات الائتمان والسيولة	١٥٦,٢٣٢	١٢,٤٩٨
١٤ التزامات التمويل التعاقدية الأخرى	٧٨,٦٥٤	٧٨,٦٥٤
١٥ التزامات التمويل الطارئة الأخرى	٦٩٩,٨٢٢	٣٤,٩٩١
١٦ إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	-	٨٣٤,٠٥٠
التدفقات النقدية الداخلة		
١٧ الإقراض المضمون (مثل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس)	-	-
١٨ التدفقات الداخلة من التعرضات العاملة بشكل كامل	٢٨٣,٧٩٤	١٤٨,٣٩٨
١٩ التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
٢٠ إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	٢٨٣,٧٩٤	١٤٨,٣٩٨
٢١ إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	-	٧٤٦,٠١٠
٢٢ إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة	-	٦٨٥,٦٥٢
٢٣ نسبة تغطية السيولة (%)	-	١٠٩٪

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تتمة)

٢٥.٦. نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة:

تُحسب نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة الموحدة وفقاً لتوجيهات إدارة مخاطر السيولة المعمول بها والمتفق عليها مع مصرف البحرين المركزي. ويبلغ الحد الأدنى لنسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ١٠٠٪ وفقاً لمصرف البحرين المركزي. وقد تم احتساب نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما يلي:

القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)					
الرقم	البند	فترة الاستحقاق غير محددة	أقل من ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	إجمالي القيمة الموزونة
مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):					
١	رأس المال:	١٤٣,٠٠٠	-	-	١٥٢,٣٦٧
٢	رأس المال النظامي	١٤٣,٠٠٠	-	-	١٤٣,٠٠٠
٣	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	٩,٣٦٧
٤	ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:	-	٨٥٢,٧٥٩	٣٤٤,٦٤٨	٨٠٥,٩٧١
٥	الودائع المستقرة	-	٦٢,٧٦٧	٨١٢	٦٠,٤٣١
٦	الودائع الأقل استقراراً	-	٧٨٩,٩٩٢	٣٣,٨٣٦	٧٤٥,٥٤٠
٧	تمويل الجملة:	-	٤٢٢,١٨٩	٧٩٠,٤٩٣	٩٥٧,٣٣٠
٨	الودائع التشغيلية	-	-	-	٣٤,٣٣٦
٩	مصادر تمويل الجملة الأخرى	-	٤٢٢,١٨٩	٧٩٠,٤٩٣	٩٢٢,٩٩٤
١٠	المطلوبات الأخرى:	-	٢٦٦,٤٨٧	-	١٢٠,٥٥٣
١١	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة	-	٢,٠٨٨	-	-
١٢	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه	-	٣٦٤,٣٩٩	-	١٢,٥٥٣
١٣	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):	-	-	-	١٤٩٢٨,٢٢١
مصادر التمويل المستقرة المطلوبة (ASF):					
١٤	إجمالي نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	٤٢٤,٣٦
١٥	الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-
١٦	القروض والأوراق المالية العاملة:	-	٦٤٣,٧٧٨	١٠٥,٣٤٨	٩٩٨,٠٢٣
١٧	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى ١	-	-	-	-
١٨	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة ليست من المستوى ١ وقروض عاملة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١٩,٨٠٠	٦,٠٥٤	١٤,٩٢٥
١٩	قروض عاملة لعملاء من المؤسسات غير المالية، وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وقروض لصناديق سيادية، والمصارف المركزية وكيانات القطاع العام، ومنها:	-	٦٢٣,٩٧٨	٩٩,٢٩٤	٨١٥,٠٢٨

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تتمة)

٦,٢٥ نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (تتمة)

القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)					الرقم	البند
إجمالي القيمة الموزونة	أكثر من عام واحد	أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	أقل من ٦ شهور	فترة الاستحقاق غير محددة		
١٤٤٠,٧٧٩	٢٢٢,٧٣٨	-	-	-	٢٠	- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
					٢١	قروض الرهن العقاري العاملة، ومنها:
٢٢٤,١٨٦	٣٤,١٣٣	-	-	-	٢٢	- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
١,٠١٥	١,٠١٥	-	-	-	٢٣	الأوراق المالية التي ليست في حالة تعثر وغير مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك حقوق الملكية المتداولة.
٢٩٨,٠٩٨٠	-	-	٢٩٨,٠٩٨٠	-	٢٤	موجودات أخرى:
-	-	-	-	-	٢٥	السلع العينية المتداولة، بما في ذلك الذهب
-	-	-	-	-	٢٦	الأصول المدرجة كهامش أولي لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة والمساهمات للصناديق المتعثرة عن السداد الخاصة بالأطراف الوسيطة المركزية
٣٧٢	-	-	٣٧٢	-	٢٧	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لأصول التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة
٤١٨	-	-	٤١٨	-	٢٨	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة قبل خصم هامش التباين المدرج
٢٩٨,٠١٩٠	-	-	٢٩٨,٠١٩٠	-	٢٩	جميع أصول الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه
٥٦,٨٤٩	-	-	١,١٣٦,٩٧٤	-	٣٠	البند خارج الميزانية العمومية
١,٣٩٥,٨٨٨	-	-	-	-	٣١	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المطلوبة
١٣٨٪	-	-	-	-	٣٢	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (٪)

٢٥,٧. معدل الاقتراض

الرقم	الوصف	المبلغ
١	الشريحة الأولى لرأس المال	١٤٤٠,١٦٨
	موجودات ضمن الميزانية العمومية	
٢	التمويل الذاتي	١,٥٩٤,٩٦٨
٣	شبه حقوق الملكية	١,٣٠٦,٥٢٤
٤	خارج الميزانية العمومية (مع تطبيق معامل التحويل إلى معادل ائتماني)	٤٦٧,٦٢٥
٥	إجمالي الموجودات (٣+٤+٤)	٢,٤٥٤,٠٥٠
٦	معدل الاقتراض (١/٥)	٥,٨٧٪

الإفصاحات العامة (تابع)

کما فی ۳۱ دسمبر ۲۰۲۵

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. مطلوبات قانونية طارئة والالتزام

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كانت لدى المجموعة مطلوبات طارئة مقابل مطلوبات عملاء ومطلوبات أخرى بإجمالي مبلغ وقدره ١٤,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٥,٦ مليون دينار بحريني). في رأى الإدارة، من غير المتوقع أن تسفر هذه المطالبات عن مطلوبات محتملة.

خلال العام، خضع البنك لغرامة مالية واحدة قدرها صفر دينار بحريني للجهاز القومي للإيرادات (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧,٠ ألف دينار بحريني).

٢٧. مخاطر التبادل التجاري

إن بنك الإثمار معرض لمخاطر نسبة العائد في سياق إدارة أموال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، حيث يمكن للزيادة في المعدلات القياسية أن تؤدي إلى توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية ارتفاع نسبة العائد. ووفقاً لاتفاقيات المضاربة، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية يحصلون على عوائد حقيقية من الأصول، كما يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. ومع ذلك، وفي ظل ضغوط السوق، يمكن لبنك الإثمار دفع عوائد تفوق المعدل الذي تم اكتسابه فعلياً من الأصول الممولة من أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وقد تنتج زيادة نسبة العائد في مخاطر التبادل التجاري عندما يتنازل بنك الإثمار عن نصيبه من الأرباح كمضارب لتكون عائدات أصحاب الحسابات الاستثمارية متوافقة مع توقعات السوق.

٢٧، ١ الآليات/ التوجيهات المتبعة لتجنب مخاطر التبادل التجاري في البنك:

نسبة العائد المتوقع لأصحاب الحسابات الاستثمارية

قيام لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمراجعة الدورية للمعدلات المتوقعة لأصحاب الحسابات الاستثمارية وتعديلها وفقاً للمعدلات القياسية. أيضاً مراقبة مؤشرات السوق من قبل وحدات الأعمال والأخذ بالاعتبار معدلات الربح المقدمة من قبل المنافسون واتجاهات السوق بشكل عام واقتراح التغييرات على المعدلات المتوقعة التي يقدمها بنك الإنمار عند تقديم أو عرض المنتجات لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. وتطبيق هذه الطريقة الفعالة لتعديل معدلات الأرباح المتوقعة، سوف تقلل مخاطر التبادل التجاري.

احتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمار

يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ أساسي وهو أن المستثمر المشارك في عقد المضاربة يتحمل جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية ويحصل على نسبة العائد الحقيقي من الأصول. ومع ذلك، يقوم بنك الإنمار بالوفاء بمسؤولياته الائتمانية وتحقيق نتائج متوافقة مع المعدلات القياسية والتجنب من مخاطر التبادل التجاري، عن طريق خلق احتياطي يسد النقص أو الخسارة في العوائد المتوقعة. وقد يكون هذا الاحتياطي عبارة عن احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لمحفظة الحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لشبه حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
النسبة إلى شبه حقوق الملكية	النسبة إلى شبه حقوق الملكية	النسبة إلى شبه حقوق الملكية	النسبة إلى شبه حقوق الملكية	النسبة إلى شبه حقوق الملكية	
٨٥,٨٤٣	١٧٦,٩٨٥	٢٧٥,٤٧٤	٣٣٧,٤٦٢	٢٧٥,٤٨٨	الدخل من شبه حقوق الملكية
٪٤,٠	٪١٧,٨	٪٢٦,٧	٪٣٥,٢	٪٢٠,٩	ناقصاً: العائد لشبه حقوق الملكية
(٣٨,٢٩٣)	(٩٣,٩١٤)	(١٧٥,٧٩٨)	(٢٠٩,٦٣٦)	(١٣٨,٦٧٣)	والمخصصات
٪١,٨-	٪٩,٥-	٪١٧,١-	٪٢١,٩-	٪١٠,٥-	
٤٧,٥٥٠	٨٣,٠٧١	٩٩,٦٧٦	١٢٧,٨٢٦	١٣٦,٨١٥	نصيب المجموعة من دخل شبه
٪٢,٩	٪٨,٤	٪٩,٧	٪١٣,٣	٪١٠,٤	حقوق الملكية بصفتها مضارباً

بلغ العائد على شبه حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على أساس متوسط الرصيد المستحق خلال السنة ٧,٢٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩,٣٪). كما بلغ العائد المدفوع شبه حقوق الملكية على أساس متوسط الرصيد المستحق خلال العام ٥,٨٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥,٧٪).

تُطَبَّق حدود الاستثمار لكل فئة من فئات الموجودات وفقاً لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة من مجلس إدارة البنك.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١,٢٥	١,٤٥	١,٥٠	١,٥٠	١,٥٠	٣٠ يوماً
١,٥٠	١,٧٠	١,٧٥	١,٧٥	١,٧٥	٩٠ يوماً
١,٦٨	١,٨٥	١,٩٠	١,٩٠	١,٩٠	١٨٠ يوماً
٢,٣٣	٢,٥٠	٢,٥٥	٢,٥٥	٢,٥٥	٣٦٠ يوماً
٢,٥٨	٢,٨٠	٢,٨٥	٢,٨٥	٢,٨٥	٣ سنوات

٣٠. الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
-	احتياطي معادلة الأرباح
لا يوجد	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
-	احتياطي مخاطر الاستثمار
لا يوجد	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة التمويلات إلى حسابات الاستثمار المطلقة ٨١٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، نسبة كل نوع من التمويل الإسلامي إلى إجمالي شبه حقوق الملكية على النحو التالي:

نسبة التمويل إلى إجمالي تمويلات شبه حقوق الملكية	مرايحات وتمويلات أخرى
١٠٠,٠٠٪	

يلخص الجدول التالي توزيع شبه حقوق الملكية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٤٩,٢٦٨	التعرض: المصارف
١٠٠,٦٩٠,٩٤	التعرض: غير المصارف

٣١. إفصاحات أخرى

رسوم التدقيق ورسوم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين ستكون متوفرة للمساهمين عند الطلب. وستتاح هذه التفاصيل لمساهمي البنك حسب طلبهم المحدد، شريطة ألا تؤثر هذه الإفصاحات سلباً على مصلحة البنك وعلى قدرته على المنافسة في السوق.

الودائع وشبه حقوق الملكية المحتفظ بها لدى البنك في المملكة مغطاة بنظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة الصادر عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

معلومات عن الشركة

اسم الشركة	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقملة)
الشكل القانوني	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقملة) هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.
رقم تسجيل الشركة	سجل تجاري رقم ٩٩٣٣٦
المكتب الرئيسي	برج السيف، مبنى ٢٠٨٠، طريق ٢٨٢٥، ضاحية السيف ٤٢٨، ص.ب. ٢٨٢٠، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥٠٠٠
فاكس	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥١٥١
البريد الإلكتروني	info@ithmaarbank.com
الموقع الإلكتروني	www.ithmaarbank.com
انتهاء السنة المحاسبية	٣١ ديسمبر
مسئول الالتزام	فاطمة عبدالله مميّز - رئيس الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسل الأموال
سكرتير الشركة	علي أحمد محمد - سكرتير الشركة
المدققون	كي بي إم جي فخر، ص.ب. ٧١٠، المنامة، مملكة البحرين